

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الطبع هذه الصحيفة المملوكة التي اعز
الحاشية التي فيها العلامة المحقق والتحرير المدقق مولانا

الحاشية الثانية

حل ماني

الامور العامة

المولوي محمد مان الله اچكيسري حم الله تع بامر مولوي
عبد الحليم وحضرت شاه حفظهما الله تع عن الادوة والاد

طبع المطبع في بلدة
في بلدة

التَّمَاثِيلُ

ہمنے نہایت محبت و جانکاہی سے زر کثیر صرف کر کے
جناب مولوی امان اللہ صاحب چکپیری کا حاشیہ
الْإِمَانِيَّةُ لِحَلِّ مَكَا فِي الْأُمُورِ الْعَامَّةِ طبع کیا ہے جو علم عقائد
کے سلسلہ میں ایک نہایت مفید اضافہ ہے امید
ہے کہ طلباء مدارس و علم دوست حضرات اس حاشیہ
سے فیضیاب ہو کر مشہرین کیلئے دعا خیر فرمائیں گے

م لے کاپتہ

حضرت شاربازار چاؤری عقب جامع مسجد دہلی

مولوی عبدالحلیم مدد ریاض العلوم چمپلی والان دہلی



وَمَا فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الطبع هذه الصحيفة المملوكة أعني
الحاشية التي ألفها العلامة المحقق والنحرير الممدوق مولانا

الحاشية الامانية
كل ما في
الأمور العامة
سنة ١٢٢٧ هـ

المولوي محمد امان الله اچكيسري رحمه الله تعالى به مولوي
عبد الحليم وحضرت شاه حفظهما الله تعالى عن الآخرة والآخرة

طبع في المطبع المطبوعة في دار
الطباعة المطبوعة في دار

مَتَّاقٍ فَيَسِّرْ لَنَا

يَسَّالَهُ عَلَى تَوَكُّلٍ وَابْتِغَاءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد المرسلين وعلى آله واصحابه الانجبيين
وبعد فيقول لعبد الضعيف المحتاج الى رحمة الله الغني محمد امان الله لا فتاني
نسبا واليكمسرى مولدا هذه حواش متعلقة على حاشية سيدنا اهدا على
شرح الموقف امليتها اوان الاشتغال بالامراض بمنه ولطفه كرمه وعليه التكلان
وانه بكل شيء قدير وبالاجابة جدير وهو حسبي ونعم الوكيل قوله **نَحْمَدُكَ اخْتِ**
الجملة الفعلية على الاسمى جريا على الاصل لان الاسمى معدلة عن الفعلية
وقصد الاظهار العجز عن الحمد على وجه الدوام ويورد عليه بوجهين الاول المضارع
ايضا يفيد الدوام كما في قوله لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم صرح به كثير من الاعا
والثاني ان قصد اظهار العجز انما يتصور لو كان هذا حمل المصّ والامر ليس كل
بل فيه حكاية عن الحمد الجواب عن الاول انه نسلم ان المضارع يفيد الدوام
لكن فرقابين دوام المضارع والجملة الاسمية لان في الاول داما على وجه
التجدد بخلاف الثاني ولعل المصّ قادر على الاول والثاني وعن الثاني ان الحكاية
عن الحمد حمد فلا بد من قصد اظهار العجز قوله عن وصف كماله وفي ضمير
كماله التفات عن الخطاب الى الغيبة وهو امر حسن وهو اقسام ستة من التكلان الخطاب
وبالعكس من التكلان الى الغيبة وبالعكس من الخطاب الى الغيبة وبالعكس تفصيل الامثلة

في كتب المعاني قوله عن النطق وهو راء يافتن قوله اجنحة العقول والا فهام
 وفي العقول والا فهام استعارة بالكناية وفي الاجنحة استعارة تخيلية وفي النطق
 قرينة هذا والتفصيل مقام آخر قوله ثبت اقدام آرائنا على لفظ الامر
 وفيه ايضا استعارات ثلاثة كما لا يخفى قوله مواقف الكلام اشارت الى براعته
 الاستهلال والمراد بمواقف الكلام مسائل علم الكلام ويحتمل ان يكون المراد
 منه مسائل المتن قوله قواعد عقائد الاسلام القواعد جمع قاعدة وهي الاساس
 واساس عقائد الاسلام الكتاب والسنة قوله وصل على لفظ الامر ايضا
 والمراد من الصلوة افاضة الخير قوله الهادي باقرب الطرق الى دار السلام
 الهداية معناه معروف والمراد باقرب الطرق اوسطها بين الزوفراط
 والتفريط ودار السلام عبارة عن الجنة اطلق عليها لان خزنة الجنة يقال
 لاهلها سلام عليكم طبت فادخلوها خالدين وايضاً هي دار السلام
 عن الآفات وايضاً السلام من سماء الله تعالى فيكون اضافة الدار الى
 السلام لتعظيم المضاف كما في بيت الله قوله ما تقارب به الصحف و
 الاقدام هذه الكناية عن الدوام وكذا الفقرة الآتية قوله وبعد فيقول
 تفسير بعد معروف والفاء في فيقول للجزاء بتقدير اما قوله هذه حواش
 المشار اليه فاحضر في الذهن من الالفاظ والمعاني على وجه الاجمال سواء
 كانت الدنيا بآجته ابتلاية او الحاقية والتفصيل في شرح التذيب حاشيته
 قوله في درج عباراتها الاضافة فيه وفي الآتي التحقيقات وفي اذان الالهام
 من اضافة المشبه به الى المشبه كما في بحين الماء وذهب الاصل لا يخفى
 فافيه من الاستعارة قوله خدرت اي خفت قوله نفائس عرايس
 من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي عرايس نفيسة قوله لم يطهرهن

زوال الصلوة الله تعالى يعجز الرحمة وافاضة الخير

آة اقتباس من القرآن الكريم قوله الملة والدين وهما واحدان
 وقيل الشريعة من حيث انها تنلى وتكتب ملة ومن حيث انها تطاع
 لها دين قوله الحاد وهو التجا ونز عن الحد في الشريعة قوله سراد قات وهي
 سربرد ها قوله نحو قلن جمع خاقان وهو السلطان العظيم قوله تقبس
 الاقتباس شعله آتش انريك مكان بد يكربرد ن قوله يا جوج
 الطغيان من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه قوله ظلمة العدوان
 وهو الظلم قوله يذهب الكليف وهو يون في الوجه غالباً قوله والعقل
 مشكاة وهي عبارة عن طاق فيه القنديل او السراج قوله على كل شئ
 قدير الشئ اما بمعنى المراد فيخرج عنه ذاته تعالى وتقدس وكذا
 المستنعات واما بمعنى المراد فيخرج عنه ذاته تعالى وتجلى
 بالعقل والتخصيص غير قادر في القطعية قوله جدير هو بمعنى
 الحري قوله انت تعلم آة دفع ما يرد ان هذا التعريف يصدق
 على الحكم المطلق والكم المتصل لانه غير مختص بقسم
 من اقسام الوجود بل يوجد في العرض كالخط الموجود في السطح
 ويوجد في الجوهر كالجسم التعليمي الموجود في الجسم الطبيعي يصدق
 على الكم المنفصل اعني العدد لوجوده في الجوهر كالاجسام الثلاثة وفي العرض كالالوان
 الثلاثة ويصدق على الكيف لوجوده في الجوهر كالسوادات في الثياب والعرض
 كالقوة والضعف الموجودتين في الالوان يصدق على الصفات السبع وهي العلم
 والقدرة والحياة والجود والارادة والسمع والبصر لانها تقع في الواجب تعالى
 والجواهر المجردة مع ان هذه الامور ليست من الامور العامة لعدم
 البحث عنها في الامور العامة وتقرير الدفع ظاهر من كلام المحشئ ويرد عليه

ان الحال على معان احدها عند الصوقية وهو القبض البسط وثانيها عند النخاعة
 وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وثالثها عند اهل هذا الفن وهو يكون صفة لموجود
 او موجود ولا معادته ورابعها بمعنى العرض الذاتي والكل ههنا غير مستقيم فالاول
 نظم واما الثالث فلا ان كل الامور العامة ليست احوالا وان كان البعض منها كالت
 كالوجود واما الرابع فلا ان دفع النقص في الحقيقة بنفي الموضوعية كما سيأتي والعرض
 الذاتي لا ينافي الموضوعية الا ترى ان السافل كالا نسان مثله من الاعراض الذاتية
 بالنسبة الى العالي كالحیوان مع انه موضوع للعالي فاجاب عنه المحشي بقوله
 ومحمولات عليها وتقرى الدفع انه ليس المراد بالحال المعاني المذكورة بل بمعنى المجهول
 على صطلحه المنطق كما قالوا ان المجهول من احوال الموضوع ويترد عليه ان مواد
 النقص ايضا محمولات كالعلة فانه يحل على الجوهر العرض وكالصفة السبع
 فانها تحل على الواجب تعالى والجواهر المجردة فاجاب عنه بقوله لا انها موضوعات لها
 يعني ان الاعتبار في الامر العام شبوة المحولية ونفي الموضوعية جميعا وهذا النقص
 كما هي محمولات للثلاثة كل موضوعات ايضا محل العرض عليها وترد عليها الامور
 العامة كما هي محمولات كل موضوعات ايضا في العكس المستقيم فلا يصح نفي
 الموضوعية عنها والجواب ان الامر العام مفهوم المجهول وهو لا يصير موضوعا في العكس
 بل يصير مصداقه موضوعا في العكس هو ليس من الامور العامة وقد اجيب
 ان المراد من نفي الموضوعية بالطبع وفي العكس يصير موضوعا بالنظم الغير الطبيعي
 ويرد عليه ان المستفاد من كلام المحشي ان الامر العام ما يكون ضاقا على الثلاثة فخرج منه ما يشتمل
 الاثنين والجواب عنه ان المقصود ههنا ليس شبوة المحولية بل نفي الموضوعية لدفع
 الاعتراض به والمعتبر في نفي الموضوعية النفي بالنسبة الى الثلاثة وترد عليه
 الواجب حينئذ ان يقول لا يتبادر منه ما يكون احوالا للثلاث او الاثنين لا انهما

موضوعات لها آجيب عنه انه لو قال كل لتوهم منه نفى الموعية فيما يشتمل اليه من الثلاثة
 وفيما يشتمل الاثنين من الاثنين والمقصود نفى الموضوعية في كلا القسمين من الثلاثة ويرد
 عليه انه لو قال المتبادر من الامور العامة انها احوال الثلاثة او اراء اثنين لانها موضوعات
 الثلاثة لدفع التوهما المذكور مع شموله للقسمين والجباب عنه انه لو قال كذلك
 لتوهمن قوله انها موضوعات للثلاث انما هو متعلق باحد القسمين اعني ما يشتمل
 الثلاثة لا بالقسمين كما هو المطلوب ويرد عليه ان الشيء في التعليقات اطلق
 العرض على الوجود مع انه من الامور العامة فآجاب عنه في الحاشية بقوله ما وقع
 في تعليقات الشيء من اطلاق العرض على الوجود فهو بمعنى العارض
 مطلقا لا بمعنى المشهور اي الموجود في الموضوع انتهى ووجه الدفع ان
 العرض قد يحثي بمعنى العارض اي الخارج المحمول وقد يحثي بمعنى مقابل الجوهر
 والمعتبر في نفى الموضوعية انما هو بالمعنى الثاني لا الاول الوجود موضوع للاول
 فلا اشكال ويرد عليه اننا نم ان الامور العامة ليست اعراضا لان المقسم للجوهر
 والعرض هو الموجود النفس الامري والامور العامة من الموجودات النفس الامرية
 مع عدم كونها جواهر فلو لم تكن اعراضا لبطل الحصر في القسمين فآجاب عنه
 بقوله والوجود والامكان آه يعني ان الامور العامة محمولات لاموضوعات
 وما قلت من بطلان الحصر فنقول انها معتبرة في جانب الموضوع وما كان
 كذلك لا يكون من الاقسام او يجاب ان المراد من عدم كونها موضوعا للثلاثة
 انها لا يكون واجبا لذاته ولا نفس المقولة كالكم المطلق والكيف ولا مندرجا
 تحت المقولة كالصفات السبع والكم المتصل والمنفصل لا عدم كونها
 موضوعا للعرض مطلقا ويرد عليه ان المستفاد من كلام المحقق ان الامور
 العامة لا تكون موضوعات للثلاثة في التبادر لانها لا تكون موضوعات للثلاثة

في نفس الامر كما هو المطلوب والجواب عنه اننا لو انما الاستفاد منه نفى الموضوعية في التبادر لان نفى الموضوعية
 استفاد من نفى الاختصاص استفاد منه نفى الموضوعية مطلقا لا نفى الموضوعية في التبادر
 وجه التبادر من نفى الاختصاص عرفا ولغة التناول الشمول وهما انما يكونان في الكل والكل محمول
 على الافراد بالطبع وقد قالوا في وجه التبادر ما لا يمين ولا يغني من جوع ويرد عليه ان العلوية
 والمعلولية ما يبحث عنهما ههنا مع انهما من مقبولية الاضافة والجواب عنه ان للعللة معنيين
 اضافي يحصل للعللة بالقياس الى العلول وحقيقته بمعنى كون الشيء يبحث يحصل به الاخر وهذا
 المعنى ما يبحث عنه ههنا لا المعنى الاول وما هو من مقبولة الاضافة هو الاول
 قوله وما اشتهر ان الكثرة آه دفع ما يرد ان الكثرة نفس الكم المنفصل على
 تقدير خروج الهيئة الاجتماعية عنه وهو من افراد العرض فكذا الكثرة
 مع انها من الامور العامة فاجاب عنه بقوله وما اشتهر آه حاصل الجواب ان الكم
 المنفصل على تقدير خروج الهيئة عنه هو المعرض للهيئة وهو من افراد العرض
 والكثرة وحدة محضة من غير اعتبار عرض الهيئة لها عرضية العدد لا يستلزم عرضية
 الكثرة ويرد عليه ان الكم جنس لما تحته فيصدق على العدد في مرتبة ماهيته مع قطع النظر
 عن الامور الخارجية كما هو شأن حمل لذاتيات والكثرة متحد مع العدد في الماهية
 فيصدق الكم عليها ايضا فاعاد الاشكال قهرا بابا والجواب ان المقولات اجناس بالقياس
 الى المركبات واعراض عامة بالنسبة الى البسائط والعدد من البسائط لان حقيقته هي
 الوحدة المتكررة مع اعتبار الهيئة فالتكرار خارج عن حقيقته فيكون بسيطا لا اذ الوحدة
 من البسائط الغير الداخلة في المقولات قوله وسائر الصفات السبع ويرد عليه
 ان مفهوماتها اذ لا ترتب على اعتبارها ليست من الاعراض مع انها مشتركة بين الواجب والجوهر
 فالنقض بها واراد بحاله والجواب ان مقصود الحشوي دفع النقص بما يبحث عنه في
 الاعراض كالكم والكييف والصفات السبع التي يترتب عليها الاثار لا بكل ما ينتقض

به التعريف ألا ترى أن النقص بالشيئية والمفهومية باق بعد قوله وربما يجاب عنه
 الجيب المحقق لذاتي في حواشيه القديمة على شرح التجريد كما في الحاشية وحاصل
 الجواب أن سلم أن مواد النقص من الأمور العاقبة تكن لا يقتضيه البحث عنها ههنا
 لجواز عدم تعلق الغرض العلمي بها على وجه العموم أعلم أن الغرض العلمي ههنا إفادة اثبات
 العقائد الدينية بالأدلة القطعية ومعنى تعلق الغرض العلمي بها على وجه العموم بالمعنى الأول
 أن يثبت له العقيدة الدينية من حيث وجودها في أقسام الوجود من الواجب تعالى
 والجوهر العرض ومن حيث وجودها في الاثنين الأول كالوجود فانه من حيث وجوده
 في الثلث يثبت به رؤيته الله تعالى :

التي هي من أصول العقائد الدينية وبيان ذلك أن علته رؤية الجوهر والعرض
 هو الوجود لا غير كما قرر في موضعه وهو متحقق في الواجب ايضاً فثبت رؤيته ايضاً
 والثاني كما أن الخاص فانه لما تحقق في الأعيان كما تحقق في الأعيان والأعراض
 وما كان علته الاحتياج إلى الصانع ألا هو فيكون العالم أعني الأعيان والأعراض محتاجاً
 إلى الصانع وهو من العقائد الدينية ايضاً أعلم أن الدواني بعد ما جاب بهذا الجواب
 قال في رده لكن في عدم تعلق الغرض العلمي بالبحث عن الصفات السبع على وجه
 العموم نظر لأنها يبحث عنها في الأمور الخاصة من حيث أنفسها وهو معنى العموم
 فاجاب عنه المحقق بقوله بتحقيقه وحاصل الجواب أن العموم له معنيان أحدهما
 من حيث شمولها لأقسام الوجود بأن يكون شمولها لأقسام الوجود يثبت به العقيدة
 الدينية كما في الوجود والأماكن الخاصة ثانيهما من أنفسها من دون تخصيص بقسم
 دون قسم ثم في هذا المعنى الثاني اعتبار أن أحدهما من أنفسها من حيث هي كما هو السبق
 الفلسفي المهملة القديمة والطبيعة وثانيهما من حيث شمولها لفرادها لا أقساماً

الموجود على سياق القضية المحصورة والمعتبر في الأمور العامة ههنا العموم بالمعنى
الاول لا الثاني بكونه معينه فلا يرد النقص بالصفات قوله كما ان ^{الأمور} ~~الأمور~~
التي لم يتعلق الغرض العلمي آه اعلين ^{الأمور العامة} على ثلاثة اقسام أحدها
ما يتعلق به الغرض العلمي على وجه العموم بالمعنى الاول كالوجود والامكان ونحوهما
وهذا ما يبحث عنه في فن ^{الأمور العامة} وتاثيرها ما يتعلق به الغرض العلمي بالمعنى
الثاني كالصفات السبعة وهذا ما يبحث عنه في ^{الأمور الخاصة} بعلاقة عدم اعتبار
العموم بالمعنى الاول فيهما جميعا وثالثها ما لا يتعلق الغرض العلمي به اصلا كالعلمية
والمفهومية وهذا ما لا يبحث عنه اصلا قال في الحاشية وقد يجاب عنه بان
الأمور العامة يبحث ان يتحقق في كل فرد من الثلاثة والاثنين وهذه
الأمور ليست كذلك وستعرف ان هذا الجواب ليس بصواب انتهى قوله
فيها وهذه الأمور ليست كذلك لان الكلام المطلق لا يعرض للجواهر الباردة
والكيفية لا يعرض لبعض الاعراض والصفات السبعة لا توجد في بعض الجواهر
اعني الجواهر المادية قوله فيها وستعرف ان هذا الجواب ليس بصواب دفع
ما يرد ان المناسب ان يتعرض لهذا الجواب في اصل النسخة لا في حاشية الحاشية وتقرى
الدفع انه ستعرف ان هذا الجواب ليس بصواب يعنى يعلم ما سيحج ان التحقق في كل
فرد من الثلاثة والاثنين ليس بضروري في الأمور العامة فلذا لم يتعرض لهذا
الجواب في اصل النسخة قوله اعلم انه لو جعل هذا التعريف آه جواب آخر عن اصل
الاعتراض حاصله انه لو جعل هذا التعريف لفظيا تم هذا التعريف لان التعريف
اللفظي يجوز بالاعم والمقصود منه امتياز ^{الأمور العامة} عن ^{الأمور الخاصة} فالوصف
على شئ آخر لا ضير فيه ثم يرد عليه ما سر في انه وجوز التعريف اللفظي بالاعم ولم يجوز
وابالاخص مع عدم تحقق المساواة فيهما فاجاب عنه في الحاشية بقوله يجوز والتعريف

اللفظي آه ولعل وجهه ان الاخص فرد الاعم فهو شامل دون العكس
فيمكن ان يلتفت بالاعم الى الاخص دون العكس انتهى وفي قوله في
الحاشية لعل اشارة الى عدم تمام هذا الجواب لانه يجوز والتعريف اللفظي بل
الحقيقي ايضا بالاخص لان ملا التعريف على العلاقة وهي من الجانبين فكما يجوز
التعريف بالاعم يجوز بالاخص يمكن ان يقال في الفرق بينهما ان الاعم اعرف من الاخص كما يستعمل
وفي التعريف لا بد من الاعرفية فيجوز بالاعم دون الاخص ويترد عليه ان الاعرف فيه
ليس بشرط في التعريف اللفظي لان فيه اتساعا اجيب عنه ان الاعرفية في التعريف اللفظي
شروط اولوية دون الجواز بيت في آي في خواني في جوائي في رسي: چرا از اشنايان
اين قدر كس بخبر باشد قوله هذا على سبيل التبرع على قول الشرع ان كل موجود
وان كان كثير له وحدة ما بطريق التبرع لا بطريق الوجوب هذا جواب ما يقال ان شمول
الوحدة للثلاثة لا يتوقف على تحققها في كل موجود اذ يكفي في ذلك شمولها للمواجب
تعالى وفرد من الجوهر العرضي الخارج الامكان ونظايره وتقرير الجواب ان اعتبار
الشمول ليس بطريق الضرورة والوجوب بل بطريق التبرع ويترد عليه انه لا تبرع في كلام
الشرع فانه ادعى شمول الوحدة لكل موجود والمفهوم من كلام المحقق عدم الشمول
للافراد المعدومة فانه ثبت التبرع والجواب عنه ان مقصود المحقق ان الشمول
لا يجب للافراد الموجودة والا لوجب الشمول للافراد المعدومة ايضا لان
الافراد كلها سواسية في نحو الفردية والشمول للافراد المعدومة غير
ضروري والخارج الامكان ونظايره ثم يدعى التبرع كما يندفع الشهادة
المذكورة كل يندفع به اعتراض آخر لم يتعرض لدفعه المحقق وهو ان شمول
الكثرة لكل موجود ينافي عددها ما يشتمل الاثنين وايضا بعض من الموانع الواجب
تعالى وهو ليس بكثير ووجه الدفع ان اعتبار الشمول بطريق التبرع والضرر

وهذا لا ينافي اختصاصها بالاثنتين في نفس الامر قد اجيب عنه ان الضمير
في كان في قوله وان كان كثيرا راجع الى المضاف اليه اعني الوجود لا الى المضاف
اعني كل موجود فلا يراد قوله بخروج الامكان اي الامكان الخاص قال في الحاشية
وبيان ذلك ان كلا من الواجب الجوهر العرض بعض افراده ممتنع
كشريك البارى والجوهر الذى وجوده في موضوع والعرض الذى
وجوده لا في موضوع وهكذا كل كلى فرض خلوه عما يلزم ماهية آه
الفرض من هذه الحاشية ان المراد من الكلى في قوله اذا ما من كلى ما هو معرض
الامور العامة اعني الواجب والجوهر العرض ايضا الغرض منه بيان
الافراد الممتنعة للكلى وايضا الغرض منه اشارة الى ان دليل قوله بخروج
الامكان ونظائره محذوف اعني قوله ان كلا من الواجب والجوهر العرض
بعض افراده ممتنع وقوله اذا ما من كلى آه دليل لذلالت المحذوف فيكون تقرير
الدليل هكذا بخروج الامكان ونظائره لان كلا من الواجب الجوهر العرض
بعض افراده ممتنع لانها كليات وما من كلى الا وبعض افراده ممتنع ويورد عليه
ان الفرد لا بد من صدق الكلى عليه والافراد المذكورة لا يصدق عليها هذه
الكليات للتنافي بين هذه الافراد والكليات المذكورة والجواب ان الاعتبار
صدق الكلى على الافراد في مرتبة سنخ الفردية لا في مرتبة خصوص الفردية
ولا تنافي بين هذه الافراد والكليات المذكورة في سنخ الفردية قوله فيها
واستدل المحقق على ذلك اي على عدم الشمول لجميع افراد الثلاثة
او الاثنتين قوله فيها وهو بطر عند المتكلمين اي لا عند الفلاسفة
اذا تسلسل الباطل عند هرما يكون في الامور المجتعة وهرما ليس
كذلك قوله وانت تعلم اعتراض على قول المحقق وهو باطل عند المتكلمين

والجواب انه يجوز ان يكون المراد بالعلية في قول المحقق ^{رحم} العلية الموجبة ^{رحم} يلزم
 عدم تنافي الافراد على وجه الاجتماع وهذا باطل عند المتكلمين بل عند الفلاسفة
 ايضا لا العلية المطلقة حتى يلزم عدم تنافي الافراد بمعنى لا تقف عند حد ويرد
 عليه انه يجوز ان لا يكون الافراد المعدومته افراد افلوا اعتبار الشمول لكل الافراد
 لم يخرج الامكان ونظائره فاجاب عنه المحشي بقوله وتخصيص الافراد
 بالوجود تكلف ويرد عليه ان التخصيص ضروري لان الموضوع هو الموجود
 بما هو موجود اجيب عنه ان هذه الحثية المعتبرة في العنوان لا المعنون فلا
 اشكال ونقول ان المختار عند المصنف ان موضوعه المعلوم لا الموجود قال في الحاشية
 الاخرى في عدم اشتراط الشمول وايضا لك ان تقول آه قوله فيها تخصيص
 الجواهر العرض آه دفع ما يرد اننا لا نسلم ان الكم المنفصل لا اعراض النبية
 ليست موجودة في الخارج لانها اعراض والجواهر العرض قسم من الوجود
 الخارجى عند المشهور كما سيأتى وحاصل الدفع ان المختار عند المحشي كما سيحجى ان
 الجواهر العرض قسم من الموجود في نفس الامر لا من الموجود الخارجى فالمراد بالموجودين
 الموجود ان في الخارج قوله فيها وبالكلمة القول آه رد آخر على اعتبار الشمول في
 الامور العامة يعنى ان اعتبار الشمول كما يرد عليه الاعتراض المذكور كذا فيه
 تخيل حال عز الفائدة قوله وذلك لانه يطلق الماهية آه دفع ما يرد ان
 الماهية عبارة عما به الشئ هو هو والتشخص عبارة عما به الالتماس وهما متحققان
 في الواجب الجواهر العرض على تقدير العينية والغيرية فما الوجه في تخصيص
 قائل لغيرية وحاصل الجواب انه يطلق الماهية على الامر المعقول مع قطع
 النظر عن الوجود والتشخص على التعيين بعد الابهام اطلاقا غالبا في فن الامور
 العامة وهما بهذين المعنيين غير موجودين في الواجب تعالى بل هما موجودان

في الجوهر العرض فقط فيكونان من ثاني قسمي الامور العامة لا من القسم الاول
 اما عدم تحقق الماهية على تقدير العينية مع الوجود في الواجب تعا فلا ان الماهية
 لما كانت عين الوجود فكيف يصدق على الوجود انه امر معقول مع قطع النظر عن الوجود
 لا فيه قطع النظر عن نفسه اما عدم تحقق الشخص على تقدير العينية مع الماهية فلا ان
 ماهية تعا كيف يصدق عليها انه تعين بعد الابهام لانه تعا تعين تحت لا ابهام فيه
 اصلا ويرد عليه انه على تقدير غيريته الشخص عن الماهية بهذا المعنى لا يوجد الشخص
 في الواجب تعا ايضا لانه لا يعرض لذاته تعالى الابهام ثم التعيين كما لا يوجد في ذاته
 تعالى الابهام ثم التعيين الجواب عنه لعل المراد بالابهام مرتبة ذاته تعا وبالتعيين
 مرتبة الممكنات بناء على ما قال اهل التصوف ان الواجب الممكن متحدان ذاتا والفرق بينهما
 كالفرق بين المنشاء والانتزاع في مرتبة المعروض هو الواجب تعا ومرتبة العوارض
 هي الممكنة فيتحقق الشخص بالمعنى المذكور في الواجب تعا على تقدير الغيرية لا على تقدير
 العينية وفيه ما فيه لان بناء الكلام مرهنا على مذهب المتكلمين لا على مذهب اهل
 التصوف فالحق في الجواب عن اصل الاعتراض ان يقال ان الامور العامة
 ما تكون محسوسات على الثلاثة لانها موضوعات على
 ما مر ومعنى عدم كونها موضوعات على عرفت ان لا تكون غير الواجب تعا
 ولا عين المقوتة من المقولات العشرة ولا منذ جانتها فعلى تقدير عينية الشخص
 مع الماهية وعينية الماهية مع الوجود الذي هو عين في الواجب لا يكونان عن الامور
 العامة فلذا اخص امثال على تقدير غيريته هذا ما سنشرح في هذا المقام بعون المليك
 العلامة قوله ان كان المراد بالعدم آه اعلان سيد قدس سره ذهب الى ان
 العدم والافتناء لا تكونان من الامور العامة وذكرهما في الامور العامة استطراد
 وذهب المحقق الدواني الى انهما من الامور العامة وذكرهما قصدا فاشا المحقق الى ان

من كل منها خطأ بل الحق المحاكمة فقال ان كان المراد آه قوله اى سلب الوجود
 المطلق اشارة الى ان كلا من مرتبة مطلق الشئ والشئ المطلق انما يجريان في العدم
 باعتبار الماكمة اعني الوجود المضاف اليه العدم لا بالذات قوله ضرورة مطلقة
 اى بالنظر الى الذات قوله او ناشية عن الغير اى ضرورة بالنظر الى الغير قوله فهما
 ليسا من الامور العامة لانها احوال الوجود والعدم بهذا المعنى يناني جميع الوجودات
 والامتنع اخص من العدم وانتفا اعم يوجب انتفا الخاص قوله الا ان يجعل
 الاحوال الممكنة الثبوت آه يعنى اذا جعل الامور العامة اعم من ان يكون ثابتا
 للموجود بالفعل وما يمكن ثبوته للموجود فيكون العدم والامتناع بهذا المعنى
 من الامور العامة لان الجوهري العرض بما يقبل سلب الوجود المطلق وان لم يكونا
 متصفين بالعدم والامتناع بهذا المعنى بالفعل ويورد عليه ان العدم والامتناع
 بهذا المعنى من قبيل السلب البيط فلا تكونان من الامور العامة وهما من الاحوال
 الثابتة للموجود آجيب عنه لعل غرض المحشئ ازال العدم والامتناع انما يكونان من الامور العامة
 بعد جعلها سلبا ثابتا فيكونان من الاحوال ثم قوله اقول من الامور العامة
 لانفسها بهذا المعنى لا يناني جميع الوجودات فيكونان من احوال الوجود قوله
 المتبادر مما لا يختص آه بناء على ان المفهوم المخالف معتبر في عبارات المصنفين
 والعدم والامتناع بهذا المعنى لا يختص بالمقسم اعني هو وجود لوجودهما في المعدوم
 المطلق ايضا قوله لكن يخرج حينئذ الامكان لعدم اختصاصها بالوجود ايضا
 مع انه من الامور العامة اتفاقا قوله الا ان يثبت ان كل ممكن موجب بناء على ما قال
 الحكماء ان الامكان وان كان اعتباريا لكنه يستدعي ثبوت الموصوف به يورد عليه انه
 لا نسلم ان المتصف بالامكان ثابت لان الحوادث متصفة بالامكان حاله العدم
 ايضا آجيب عنه ان امكان الحوادث حاله العدم صفة لمادته في الحقيقة وهي

موجودا زلا عند هو ونقول ان الحادث حالة حالة العدم ان لم يكن موجوا في الخارج لكنه
 موجود في الازهان العالية وهذا معنى قوله ولو في الازهان العالية ويرد عليه
 ان هذا التوجيه لا يتم على مذهب المتكلمين لانهم غير قائلين باذهان العالية اجيب
 لعل المراد بالوجود في الازهان العالية ما يعبر بالوجود في علم الواجب على سبيل
 المسامحة او نقول ان المحققين من المتكلمين لا ينكرون الازهان العالية قوله
 ثم يمكن ان يقال آه اى في اثبات كون العدم والا فتناع من ثاني قسمي الامور
 العامة مطلقا قوله سلبا بسيطا ويرد عليه ان السلب البسيط ليس من العوارض
 فلا تكون من الالوهية العامة لانها من العوارض اجيب عنه ان السلب البسيط
 والثابت متساويان عند وجود الموضوع وهو ههنا الجوهر الموجود والعرض الموجود
 وقد يقال ان الوجود كما هو مساوب عن مرتبة الماهية كذلك مساوب عن مرتبة
 العوارض فسلبه متحقق في مرتبة العارض السالبة الحاكية عن مرتبة العارض
 والمعدلة متساويتان عند وجود الموضوع فيثبت هذا السلب في مرتبة العارض
 والشئ اذا ثبت في مرتبة الشئ يصدق ذلك الشئ عليه فيكون هذه السلب من العوارض
 قوله في قوة السالبة البسيطة يعني انه يحكى عنه للسالبة البسيطة وكل في عدايله
 قوله فتدبر فيه لعله اشارة الى الاعتراض وهو ان هذا السلب ليس حكاية عن عدم
 الشئ في نفسه لان السلب الحاكية عن العدم في نفسه انما هو السلب الذي يكون
 نقيضا للوجود العارض هذا السلب نقيص للوجود في مرتبة الماهية فيكون حكاية
 عن سلب العينية والجزئية عن الوجود فيكون رابطا في الحكاية والمحكى عنه والجواب عنه
 ان الوجود في مرتبة العارض ايضا سلب في مرتبة الماهية فيكون نقيصه اعني
 سلب الوجود في مرتبة العارض متحققا في مرتبة الماهية وسلب الوجود في مرتبة
 العارض حاكية عن العدم في نفسه بلا مزية فالمراد من الوجود في قول المحقق

يصدق سلب الوجود الوجود العارض قال في الحاشية المطابق المحكى عنه آه
الغرض منه اثبات كون هذا السلب رابطته في الحكاية وفي نفسه في المحكى عنه
قوله فيها فلان يدل معدوم آه رد على الباقر اما دحيث قال نريد معدوم
موجبه باعتبار نريد ليس بموجود سالبة وتقرير الرد انه ان كان المراد من كون
احدهما موجبا دون الآخر في الحكاية فكل واحد منهما صحيح ان كان المراد في المحكى عنه فكل واحد منهما
لا اتحادهما في المحكى عنه ثم القوم اختلفوا في كون نريد معدوم موجبه ام سالبة ايضا
اختلفوا في كون نريد موجود مشتملة على الوجود الرابطي ام لا وتفصيل الدلالة في مقام
آخر فآثار المحشئ الى المحاكاة بين المخالفين والرد على المخالفين بقوله وبهذا
ظهر آه يعني ان الحكاية في نريد معدوم موجبه والمحكى عنه سالبة فايجاب
الحكاية يظهر من قوله متغائرا ان بحسب الحكاية لانه يظهر منه ان الحكاية
في نريد معدوم موجبه وسلب المحكى عنه يظهر من قوله متحدان بحسب
المحكى عنه او نهما اتحادا في المحكى عنه وهو في نريد ليس بموجود سلب فيكون
في نريد معدوم كك وايضا الحكاية في نريد موجبي مشتمل على الرابطية دون المحكى
عنه فاشتمال الحكاية يظهر من البك هته لانها حاكمة على شتمال الحكاية في العقود
على الرابط وعدم اشتمال المحكى عنه يظهر من قوله في ما سبق وجود الشئ في نفسه
وعدمه في نفسه قوله وان كان المحكى عنه فيها وجود الشئ في نفسه اعني
في الثاني فلا يكون في المحكى عنه رابطته قوله وعدمه كك اعني في الاول فيكون
المحكى عنه سالبا قوله ثم القوم مطلقا اي سواء كان ذاتيا او زمانيا قوله عند اهل
الحق اعني القائلين بحدوث العالم بقضه قفيق ويورد عليه ان الزمان
عند جهو المتكلمين ايضا قديم اجيب عنه ان الزمان عند اهلهم هو وهم فلا يكون
قد يمان القديم والحادث عند اهلهم قسم من الوجود قوله ومن اثبت الصفات

الذاتية آه دفع ما يردان صفات الواجب عند المتكلمين نرائدة ممكنة فيكون
اعراضا مع انحرافا ثلوا بقدرها فيكون القدم من الاصول العامة الشاملة
للقسمين وتشرية الدفع ظاهر قوله فتأمل لعله اشار الى الايراد وهو انه
يلزم الاتكال في كراهه لان المفهوم من كراهه في صدد الحاشية ان الصلحا
السبع من الاعراض وهرهنا قال بعدم عارضيتها والجواب عنه ان العرض
معنيين احدهما ما يكون موجودا في الموضوع وهو المراد في ما سبق وثانيهما
العرض المصطلح اعني ما يكون تابعا للخير في التحيز وهو المراد ههنا لتنزيه
سبحانه عن التحيز وان سأل ان العرض في الموضوعين بالمعنى المصطلح فالمراد
بالصفات فيما سبق هي الصفات مطلقا سواء كان في الواجب او في المحذور
ولا شك ان الصفات السبعة المتحققة في المحذور يصدق عليها انها
تابعة للتمييز لكون العقول عند المتكلمين من التحييزات بالذات والمراد
بالصفات ههنا هي الصفات الواجب تعلقا خاصة وهي ليست بتابعة
للمتمييز لتنزيه سبحانه عن الخيز قوله ولا يتناول جميع المفاهيم آه
لانه لو اعتبر الواحد مع الثاني يبقى الثالث خارجا ويرد عليه اننا نعتبر كل اثنين
مقابلا واحدا باخذ المفهوم المراد او باخذ معنى واحد شامل لهما كماخذ
عدم ضرورة الوجود الشامل للممكن والممتنع فاجاب المحتج عنه في الحاشية
بقوله وان اعتبر كل اثنين آه والجواب عنه ان الغرض العلمي ان لم يتعلق به
بالذات لانه متعلق به باعتبار الاجزاء اعني كل واحد بخصوصه ونقول
في الجواب ان الوجوب مع الامكان شامل لكل المفاهيمات حتى مفهوم الممتنع
ايضا لانه ايضا من الممكنات غاية الامر ان الافتناع لا يكون من الاموال العامة
لانه لا يتناول مع كل واحد من الباقيين للمفهومات لبقاء الثالث خارجا عنها

ويكون البحث عن الامتناع تطفلياً ولا صيرفيه اذ نقول ان المراد من المفهومات
في عبارة الشارح الموجودات كما في شرح التبريد ولا نشأ ان الوجوب مع الامكان
شامل للموجودات بأسرها غاية الامر ان البحث عن الممتنع تطفلياً كما مر قال في
الحاشية وايضاً لا تقابل آه اعتراض آخر منشأ عدم وجود التقابل لا عرفاً
ولا اصطلاحاً ومنشأ الاول عدم الشمول لجميع الموجودات او المفهومات قوله
وبين الامكان الذاتي لاجتماع الكل في وجود العقل الاول مثله قوله كل
بين الامتناع المطلق لاجتماع الكل في عدم العقل الاول مثله واجوب
عنه ان التقابل في بعض الافراد كاف وهو لهما متحقق بين الوجوب والامتناع
الذاتيين وبين الامكان الذاتي قال في الحاشية المراد بالتقابل تقابل اعتباري العرف
آه اما عمومه من الاصطلاح فلا نه اعتبر في الاصطلاح عدم الاجتماع في محل
بالذات والعرفي اعم من عدم الاجتماع بالذات او بالعرض اما خصوصه من مطلق
المتباعدة فلا نه اعتبر في العرفي عدم الاجتماع موافقاً لاختلاف مطلق البائنة قوله فيها
واه امتناع طرف ليس المراد من الطرف او العكس المعنى المتعارف لان المتعارف
من الطرفين المنعينة ومن العكس الجمعية بل المراد بهما ههنا عكس هذا قوله فيها حيث
لا تقابل دليل يشكل قوله فان بينهما آه دليل لا يشكل قوله ولا بالاحوال
المختصة بكل من الثلاثة وبالأحوال المختصة بالآخرين كالصفات
السبعة المتحققة في الواجب مع الامكان الذاتي المتحققة في الجوهر والعرض
لوجود مطلق المباينة بينهما فيلزم كون الصفات من الامور العامة الامر
ليس كل امارة قوله فيه اشارة الى ان الامور العامة آه دفع ما يرد ان موضوع
فن الامور العامة وهي ليست موجودة في الخارج فلا يكون في الامور
العامة من الحكمة عند من اعتبر في تعريفه قيد الوجود الخارجي ثم انهم عدوا

من الحكمة الالهية وتقرير الدفن ان الامور العامة محمولات في مسائلها فيكون
 موضوعاتها من التوجرات الخارجية فلذا اعدوها من الحكمة اوفيه قهيدا الى الاعتراض
 وقوله والحق تصريح به ووجه الاشارة انه لما قال اوردنا الامور الخاصة
 في بابها فانه يبق الا الامور المتشتركة علم انها من واحد واحد في كونها محمولات
 المسائل قوله ولا يخفى اه لما كان متوهما ان يبقى لهم انه اعتراض نزال ذلك التوهم
 بقوله في الحاشية ليس المقصود منه الا اعتراض فانه جائز وباس به
 ويرد عليه كيف يجوز ذلك لان الموضوع مفروع البحث لا يقع محمول في المسائل
 ازال في الحاشية الاخرى وقال هذا الفن سمي بالعلم الكل والفلسفة الاولى وهو
 من فنون ما بعد الطبيعية الخ وحاصل الجواب ان كون الموضوع محمول في المسئلة
 انما يتصور في مسائل الفن ولهذا ليس كذلك بل يصير موضوع الفن محمول في مسائل العلم
 الالهى لان الامور العامة منه وهذا جائز وباس فيه لان الامور العامة من الاعراض
 الذاتية لموضوع الالهى اعني الموجود بما هو موجود قوله فيها فن سماع الطبيعة اعني فن
 الاجسام قوله والحق ان المبادى الخ اورد على الحق دليلين احدهما بقوله
 لان المتبادر من الخ والثاني بقوله وما يبحث الخ قوله يحتمل الامرين اعني
 المبادى والمشتقات لان البحث عنه في بعض المسائل المشتق وفي البعض
 المبادى قوله الظاهر هو الاول والمراد بالاول في المرتبة اعني كون كلا منهما امورا
 عامة له في الذكر كذا المراد بالثاني في المرتبة يعني كون المشتق امرا عاما فقط
 له في الذكر فقولاء وعبارة بضمهم اعني المحقق الذي تدل على الثاني حيث
 اول انبلاء بانشتق وايجب من جانب المصم انه لا نسلم استفادة هذه
 الاشارة من كلام المصم بل المستفاد منه كون الامور العامة من الاحوال
 ان لا حقيقته بالشئ سواء كان موثقة او استقفا فاذ اشكال عليه قوله ثم ازال

آه ثم لما كان فهنا اعتراضان احدهما ان المناسب ايراد الامور العامة والخاصة
 في باب واحد ثم وماتلاختصار وثانيهما انه لم يقدم امور العامة على الخاصة
 اشار الشارح الى دفع الاول دون الثاني فاشكر المحقق الى دفع الثاني
 بقوله تتمته آه قال في الحاشية تقدم العام على الخاص تنقي التقدّمات
 الخمسة آه ويرد عليه ان كلام المحقق في النسبة مخالف لكلامه في الحاشية
 رونه قال في النسبة ان تقدم العام على الخاص تقدم بالطبع وهو قسم
 من الخمسة المشهورة وقال في الحاشية انه ما سوى التقدّمات المشهورة
 اعني ان كلامه في النسبة نظر الى ظاهرها الجزئية والكلية وكلامه في الحاشية
 نظر الى التحقيق ويرد عليه لا نساهل ان هذا التقدم بالطبع نظر الى الظاهر
 وما سوى الخمسة نظر الى التحقيق لا نه ليس هذا تقدم العام على الخاص
 لعدم العموم والخصوص في الامور العامة والخاصة في ما بينهما بل بين
 معروضيهما كما بين الماشي والضاحك لان معروض الماشي الحيوان ومعروض
 الضاحك الانسان وبينهما عموم وخصوص لا بين نفسيهما اوجب عند ان القول بالعموم
 والخصوص بين الامور العامة والخاصة تساهل بالنظر الى المعروضين لا بالنظر الى نفسيهما
 قوله كانه اراد آه دفع ما يرح ان تقسيم العلويات الى معروضات الامور العامة يستفاد
 منه معرفة معروضات الامور العامة لا معرفة الامور العامة فلا يكون مقدرة ابا
 الامور العامة وتشرية الدفع ان معرفة المعروض من حيث انه معروض مقدم من معرفة
 العارض قوله طائفة منها خصل لطائفة لانها كثير الدران على الانسنة قوله في الحاشية
 اشار الى ان الوجوب آه دفع ما يرح ان كلام المحقق مخالف لكلام الشارح لان اذكر
 في الشرح هو الوجوب وفي كلام المحقق الاولوية وتشرية الدفع ظاهر قوله فيها
 واضافة التقسيم آه دفع ما يرح ان اضافة التقسيم في كلام الشارح انما هي التقسيم

اولى الاقسام على الاول فالواجب لفظ المفرد دون الجمع لان المقسم لا يكون الا مفردا
 وعلى الثاني فالواجب ترك كلمة الى صلة للتقسيم والا لكان ذكر الاقسام مكررا
 وحاصل الجواب باختيار الشق الثاني وليس ههنا كلمة الى بل الى التفسيرية ويرى عليه
 ان نسخ الشرح كلها لم يوحدها اي التفسيرية بل كلها بالى الجارة اجيب عنه
 ان كلمة الى فيه سهو من قلم الناسخ ونقول ليس مراد المحشى ان الواقع في كلامه
 الشارح كلمة اي بل مراد ان كلمة الى بمعنى اي التفسيرية واجاب تفاضل الله هو
 باختيار الشق الاول جعل عبارة الشارح من باب القلب بان يعطى تشنية المضاف
 اليه الى المضاف افراد المضاف الى المضاف اليه فيكون التقدير تقاسيم المعانوم الى
 معروضاتها كما في قوله **تَقَابُ قَوْسَيْنِ** تقديره **قَابِيَّتَيْ قَوْسٍ** ويرى عليه ان
 هذا قياس في السمعيات وهو غير جائز اجيب عنه ان قياس السمعيات
 انما لا يجوز اذ لا يمكن معقول المعنى ههنا معقول المعنى لان اكتساب المضاف
 حكم المضاف اليه بالعكس مما يجوز العقل قوله ولا يتوهم منه اي من قوله
 تقسيم المعلومات الى معروضاتها هذا الكلام محتمل او جهل احداهما انه
 لا يتوهم من قوله الى معروضاتها حصرا لأمور العامة في المبادئ لان المفهوم
 من اضافة المعروضات الى الأمور العامة ان ما هو معروض الامر العام لا يكون
 امرا عاما لوجوب المغايرة بين المضاف والمضاف اليه المبادئ من الأمور
 العامة على ما هو الحق عند المحققين معروضها ليس الا المشتقات فعمل المشتقات
 ليست من الأمور العامة فلزم حصرا لأمور العامة في المبادئ مع ان المحقق قال
 فيما سبق والحق ان كلاهما من الأمور العامة وحاصل الدافع مسلم ان معروض
 الأمور العامة ليس بامر عام لكن لا نسلم ان معروض المبادئ المشتقات حتى يتوهم
 منه عدم كون المشتق امرا عاما بل معروضها مصادق المشتقات فعلم منه عدم

كون المصداق امرا عاما لا نفس المشتق والثاني من التجهين انه لا يتوهم من قوله
 تقسيم المعلومات الى معرضات كون المبادئ امورا عامة لانه يفهم منه
 ان ههنا تقسيم المعلوم الى معرضات الامور العامة والمتحقق ههنا تقسيم المعلوم
 الى المشتقات كالوجود والمعدم وغيرهما فاعلم منه كون المشتقات معرضات
 الامور العامة وليست المشتقات الا معرضات المبادئ كالوجود فانه معرض الوجود
 والمعدم فانه معرض من عدم فاعلم منه ان المبادئ من الامور العامة ومع انه قال
 فيما سبق فيه اشارة الى ان الامور العامة محمولات المسائل فكان الامور العامة
 مشتقات فبينما يفهم من هذا المقام ما يفهم مما سبق تدافع وحاصل الدافع
 مسلم ان ههنا تقسيم المعلوم الى المشتقات لكن لا نسلم ان المشتقات
 امعرضات لمبادئ بل معرضات ومصداق المشتقات لا انفسها فلا يلزم كون
 المبادئ من الامور العامة قوله فسر المعلوم بذات الله آية فيه مرد توجيه فاضل
 من ارجان وتوجيه لكلام الشارح من عند نفسه حيث قال الفاضل فسر
 المعلوم بذات الله لا دخال الامور التي لم تعلم بالفعل ولكن من مثابها المعلومة
 وحاصل نرد انه ليس لكلام في معلوم العباد فقط بل المراد المعلوم في الجملة سورة
 كان معلوم العباد والواجب هم ان معلوم الله تعالى بالفعل فلا يخرج منه شيء
 اصلا والحوال من جانب الفاضل انه لا نسلم ان المراد المعلوم في الجملة بل معلوم
 العباد ان معلوم الله تعالى لكونه غير متناه لا يتعلق غرضنا به ان سلم تعلق الغرض به
 نكرن معلوم الله تعالى معلوم لنا بطريق الاحمال لكن لو كان المراد بالمعلوم المعلوم
 بالفعل فخرج منه معلوم العباد من حيث انه معلوم العباد وان دخل فيه من حيث
 انه معلوم الله تعالى قوله واراد بالعلم آية دفع ما يرد ان المتبادر من المعلوم المعلوم بانك
 فخرج الواجب تعالى والمنتزعا الواجب فلكونه غير معلوم بالكنه واما المنتزعا فلكونه

لا كنه له وتقرير الدفع ظاهر قوله فيشتمل لمعلوم الذي لا كنه له آه ويرد عليه
 ان الاعتراض عام فيما لا كنه له اعني الممتنع وما له كنه كنه ليس معلوما بان كنه
 اعني الواجب تعالى والمحشئ خص الجواب بالمتنع فيكون في جوابه
 قصور اجيب عنه يحتمل ان يكون المراد من قوله الذي لا كنه له الذي لا يكون
 كنهه معلوما لنا اما لعدم وجود الكنه له او لعدم معلومية لنا مع وجوده فلا
 قصور في جوابه ثم المراد بالوجه اعدان يكون وجهها صحيحا ولا فلا يرد انه كما لا كنه
 للممتنع ولا وجه له ايضا قوله قدم العدمي آه دفع ما يرد ان الانسب تقديم الوجود
 لكونه شريفا يترتب عليه الاثار وتشرح الدفع ظاهر قوله سابق على وجوده بالذات
 عند الحكماء ويرد عليه ان التقدم بالذات عبارة عن كون المتقدم محتاجا اليه علته
 للمحتاج فيكون عدم الممكن علته لوجوده فيلزم ان يكون كل علته تامة مركبة من العدم
 وشئ آخر فلا يكون بسيطا اصلا وهذا خلف وايضا يلزم اجتماع الوجود وانعدام
 في زمان وجوه الممكن لان العلة واجب ان تكون متحققة في آن حدث المعلوم
 اجيب عنه ان معنى التقدم بالذات ليس ما ذكره بل المراد منه الاحقية على ما
 يستفاد من كلام الشيخ ومعنى الاحقية ان عدم الممكن لا يحتاج الى علته موثرة
 بل الكافي فيه عدم تاثير الوجود بخلاف الوجود فانه يحتاج الى علة موثرة فالعدم
 اولى واثق بالممكن وهو المراد بالتقدم بالذات هذا والتفصيل في التمه قوله
 وبالزمان فقط عند المتكلمين ثم اتوههم ان يتوههم ان تقدم العدم على
 الوجود يكون بالذات فقط عند الحكماء كما بالزمان فقط عند المتكلمين فلدفع
 هذا التوههم قال في الحاشية العدم مقدم آه قوله ومحسب الزمان ايضا
 في بعضها كالحوادث اليومية قوله فيها ان العالم عندهم محادث دليل لقوله و
 في جميعها قوله والحوادث منحصر في الزمان في دليل لقوله محسب الزمان

فقط عند المتكلمين ويرد عليه ان صفات الله تعالى عند المتكلمين
من الممكنات الحادثة بالحدوث الذاتي لكونها قديمة بالزمان عندهم
فلا يصح قوله والحادث منحصر في الزمان قلنا لا نعلمها من الممكنات
عند هؤلاء الممكن عند هو منحصر في الجوهر والعرض وان سلمنا من
الممكنات عند هو لكن المراد بالانحصار عند هو في الزمان فيما سوى صفاته
تعالى قوله وذلك بان يكون الخيار آه دفع ما يرد ان الغير لا يخلو اما
واسطة في العرض واسطة في الثبوت على الاول يصدق تعريف الحال
على السلب البسيطة لتحقيق الواسطة في العرض فيها مع انها ليست
من الاحوال وعلى الثاني يصدق التعريف على الاعراض لتحقيق الواسطة
في الثبوت فيها مع انها ليست من الاحوال وحاصل الجواب باختصار الشق
الاول ولا يرد اعراض السلب البسيطة لانها خارجة بقية الصفة
لان في الصفة قياما بالوصف وفي السلب سلب القيام لا قيام
السلب الا لم يكن سلبا بسيطا ويرد عليه حق العبارة ان يقول يلزم ان يكون
الاعراض حوالا لان الكلام في تعريف الحال لا في تعريف العرض والجواب
عنه ان العبارة محمولة على القلب بين الاحوال والاعراض فلا اشكال
او نقول لا اعراض مشبهة بالواسطة في الثبوت فاذا اعتبرناها في الاحوال
ايضا يلزم ان يكون الاحوال اعراضا ويرد عليه انه لما لم يكن السلب من
الصفات فلا يصح طلاق الصفات عليها وايضا هي خارجة بقية الصفة
فلما اخرجها شارح بقيد لا معدومة فاجاب المحتشون عن الاول ولا
بقوله واطلاق الصفات عليها على سبيل المجاز باعتبار ما يؤل اليه
او باعتبار المضاف اليه وثانيا بقوله مع ان ذلك ليس مقام التعريف

يعني ليس هذا مقام التعريف حتى يعتبر فيه الجمعية والمنعية بل هو مقام
التقسيم ويورد عليه مسلمون هذا مقام التقسيم لكن التقسيم متضمن
للتعريف لا شتماله على المشتركة والمميز فلا بد فيه من الجمعية والمنعية
اجيب عنه فرق بين التعريف القصدى والضمنى باشتراط والمنعية
في الاول دون الثاني و اجاب عن الثاني في الحاشية بقوله فليس لها
تحقق بتعال غير انما لم يخرج عن تعريف الحال آقوله ثم لا يخفى انه
اعتراض على اعتبار الواسطة في العرض لم يرد على تقدير الواسطة في
الثبوت لان العارض فيها متعدد فلا محذور فيها على تقدير التغاير
الا اعتبارى قوله ولو اعتبر تغاير آه دفع ما يرد ان ههنا ليس عرض
الشيء لنفسه بالضرب المستحيل لان العارض فيه حصته من المعرض كما
في الكليات المتكررة بالنوع وحاصل الدفع ان على تقدير اعتبار التغاير
ههنا لا يكون العارض واحدا لان العارض للواسطة اعنى الوجود هو
الوجود المطلق ولذاى الواسطة اعنى الوجود هو الحصته من الوجود
والعارض في الواسطة في العرض لا بد ان يكون واحدا ويرد عليه ان
في الكليات المتكررة بالنوع ايضا يلزم عرض الشيء لنفسه لان الحصته
انما تحقق بعد الاضافة فوقت الاضافة يلزم عرض الشيء لنفسه
اجيب عنه ان اعتبار الحصته مقدم على اعتبار الاضافة لان العارض
لا بد فيه من التحصل وهو يحصل بمجعله حصته فليتأمل والجواب
عن اعتراض المحقق انه ليس ههنا عرض الشيء لنفسه حقيقة لان
العارض في الواسطة في العرض انما يعرض للواسطة حقيقة ولذاى
الواسطة ههنا فلا عرض لنفسه حقيقة بل ههنا اولا ضاير في

والتفصيل في حاشية المحقق خير الأبادي قوله فيه إشارة الى ان هذا
 القيد آه دفع ما يترتب عنه فالوجه في ايراد لام العلية في قوله ليخرج في الآخرين
 دون الأولين وحاصل الدفع ان في ايراد اللام في الآخرين دون
 الأولين إشارة الى ان القيد ينال الأولين للبيان لا للاخراج وقيل وجه
 الإشارة انه على الاخراج يكون صفات المعدل ثم معدومة فعلم ان
 قوله لا معدومة كاف في ثبوتها وهو ان تخصيص المحشى بهذا القيد
 يكون البيان يوهو كون الأول لاخراج فيلزم تقدم ما بمنزلة الفصل
 على ما بمنزلة الجنس دفع المحشى هذا التوهيم بقوله في الحاشية ان القيد
 الأولين للبيان آه قوله فيها وألا أي ان لم يكن الأول لان محض البيان
 بل يكون الأول تلياً والثاني للاختراز والعكس لا يتصور لكون تقدم ما هو بمنزلة
 الفصل على ما هو بمنزلة الجنس وهو غير جائز لكان القيد الثاني
 لغوا ويرى عليه ان النسبة اللغوية والاستدراك انما هو الى الأخير
 لا ليهتقد فاما المناسب ان يقول لكان الأخير لغوا آجيب عنه ان
 القيد الأخير يفيد فائدة زائدة على اخراج صفة المعدل وهو خروج
 السابب الذي يتصف بها الموجد فلا يصح نسبة الاستدراك اللغوية
 الى الأخير فلذا النسبة الى الثاني قوله فكان الأولان بمنزلة الجنس
 والأخيران بمنزلة الفصل انما قال بمنزلة الجنس الفصل لعدم الجنم
 بكون القيود من الذاتيات ويرد عليه ان الحال من اللام هو الاعتبارية
 وتعريفات اللام هو الاعتبارية تكون حادثة مشتملة على الذاتيات آجيب
 عنه انه مبني على كون التعبيرات من العرضيات او نقول ان القيد الأولين
 والآخرين متساويان في العموم والخصوص فلو كانا عين الجنس الفصل

يكون لشيء واحد جنسان فصلون في مرتبة واحدة وهو كما ترى فحق له
ونخص بالذكر بصفة المعدوم آه دفع ما يرد ان القيد الثاني اعني
الموجود كما هو مخرج لصفة المعدوم كما يخرج لصفة الحال فلم حص
صفة المعدوم بالذكر وتشرح الدفع ان صفة الحال ليست بمحققه
ومادة النقص لا بد ان يكون متحققا قوله لان ما يدل آه تفصيل
الادلة مع مالها وما عليها فذكر في الكتب الكراهية قوله لو بني
الاغتراض آه اعلم ان ههنا نسختين نسخة او الفاصلة ونسخة
الواو والواصلة فتقرير كراه من المحشور على الاول انه لو بني الكلام في الاعتراض
على المعنى المتبادر اعني كون اللاح اختصاصا مع قطع النظر عن البناء
على جميع المذاهب لا يندفع الا اعتراضا بالجواب الاول اعني قوله
والجواب آه ولا بالجواب الثاني اعني قوله واما على هذا هب من آه
فالاعتراض ساقط رأسا اما عدم اللاح فاع بالجواب الاول فان بناء
على عدم اللاح اختصاصا ببناء الاعتراض على المعنى المتبادر اعني الاختصاص
فيتبين البناء ان اما عدم اللاح فاع بالثاني فان من قال بعدم ثبوت المعدوم
او بعدم اتصافه بالاحوال حالة العدم فانه قائل بكون الصفات
الانفسية من الاحوال مع اتصاف المعدوم بها فهو قائل في الحقيقة
بعدم الاختصاص بالموجود بحيث لا يشعر به فالواجب عليه ترك
قيد الموجود لان المتبادر منه الاختصاص لو بني الكلام في الاعتراض
على جميع المذاهب مع قطع النظر عن البناء على المعنى المتبادر لا يندفع
ايضا لا بالجواب الاول ولا بالثاني اما عدم اللاح فاع بالاول فلو من
قال بثبوت المعدوم واتصافه بالاحوال حالة العدم فالواجب عليه

ترك قيد الوجود لانه وان لم يكن محمولاً على المتبادر اعني الاختصاص
لكنه في مظان الاختصاص هو قائل بالاختصاص فلا يندفع
بالجواب الاول لانه لا يخرج عن مظان الاختصاص من قال بعدم
ثبوت المعدوم او بعدم اتصافه في حالة العدم فهو ايضا قائل بالاختصاص
بطريق الالتزام وعدم الشعور قالوا يجب ترك قيد الوجود ايضا لانه
في مظان الاختصاص اما عدم الاندفاع بالجواب الثاني فظاهر
بما سبق وتقريري كلاهما المحشون على الثاني اعني نسخة الواو فلا منه
لما لم يندفع الاعتراض على تقدير البناء على احد هما من الامرين المذكورين
فلا يندفع على تقدير البناء على كلا الامرين بالطريق الاولى شرهنا
نسختان اخريان احداهما قوله لا يندفع بدالك اي بكلا الجوابين
على امرين ثانيهما لا ندفع ذلك اي سقط كلا الجوابين ومفاد النسختين
واحد الجواب من اعتراض المحشون ان حالة الصفات النفسية غير مسلم
حال تصان المعدوم بها عند الكل بل عند اتصاف الوجود بها فحسب المعرف
ههنا هو الحال بما هو حال لا مطلقا قوله يفهم منه ثم اعترض ههنا انه
ان امر يد بالتحقق الوجود فتعريف الثبوت به تعريف بالاختصاص ان اريد
به الثبوت فالتعريف به وشرهنا ان كان المراد بالكون هو الثبوت فتعريف
الوجود به تعريف بالعدم لثبوت الثبوت للمعدومات الثابتة بدان شمول
الوجود لها وان كان المراد به هو الوجود فالتعريف به وشرهنا اجيب عنه
باختصار الشق الثاني فيهما لكن هذا التعريف لفظي وهو لا يوجب الدرس لعدم
التوقف فيه على الدرس عليه يرد عليه ان التعريف اللفظي لما يكون بالمراد والاشهر
الا عرف وهو غير ثابت ههنا فاجاب المحشون بانثبات المرادفة والاعتراف بقوله

يُفهم منه ان التحقق آه ووجه الفهم ان التعريف الحقيقي لا يصح بهرنا لما
من لزوم المخدر على كلا التقديرين فيكون التعريف لفظيا والمرادفة والاعرفية
شروط فيه قوله اعرف من الثبوت والكون اعرف من الوجود لان الثبوت والوجود
قد يطلقان على النسبة الايجابية بخلاف التحقق والكون فصلا كل منهما اخف
ثم ايد الترادف والاعرفية بقوله موافقا لما قال آه قوله واراد بقوله آه تعرض
على الفاضل اللاهوتى حيث اقتصر فائدة في نفسه على الاول ويورد عليه
ان دخول ماله تحقق تبعية كالاقتضائيات في الممتنع غير سديد لان الممتنع مالا تحقق له
اصلا اجيب عنه لعله اراد بالمتنع ما تحققه في نفسه ممتنع لا ما يكون تحققه
مطلقا ممتنعا قوله واراد بالمتنع آه دفع اعتراض فاضل المعشقة من ان قول
الشرح بمساواة المنفي لامتنع غير صحيح انتهى وله للمركبات الخيالية وهي
ما تركب ممتنع مع تحقق اجزاءه كاعلام ايا قوة ومجرا لمسات ومراح الزبرجد
مع عدم شمول الممتنع لهما وتشريح الدافع ظم والامتنع العقلي ما يلزم من فرض
وقوعه محال بالنظر الى الذات كاجتماع النقيضين والحادى ما يلزم من فرض
وقوعه محال سواء كان بالنظر الى الذات او بالغير الاول اخص من الثانى
ونقيض الاول الزم ان الذاتى ونقيضه الثانى الا مكان النفس الاقتران والنسبة
بين الامكانين بالعكس يرد عليه ان الاحوال من المنغيات لا من الممتنعات فيكون
المنفى عم بطريق آخر اجيب عنه ان الاحوال من الممتنعات ايضا لا متناع وجودها
باعتبارها اثرها فلا اشكال بها ايضا اعم ان الشرح قد حكى بالتناقض بين الثابت
والمنفى والمعلوم والموجود ثم اعترض عليه من ارجان ان الثابت هو المعلوم الذى
له تحقق المنفى هو المعلوم الذى ليس له تحقق وليس بينهما تناقض لكونهما اثبتين
بل نقيضه اللاهوتى له تحقق وهو ليس بمنفى بل اعم منه وكذا الموجود

هو المعلوم له كون والمعدوم هو المعلوم ليس له كون وليس بينهما تناقض بل نقيضه
الا المعلوم له كون وهو ليس بمعدوم بل اعم منه مستندة دليل ان احدهما ان هذه
الاقسام مشتقات والوصوف داخل في المشتق وثانيهما ان مقسم هذه الاقسام
هو المعلوم والمقسم اخل في الاقسام ثانياً الفاضل ان اطلاق التناقض
على هذه الاقسام محسباً عتباراً لقيد ين اعني له تحقق وليس له تحقق فرد
المحتسب جواباً لفاضل باثبات التناقض بينهما حقيقة بقوله لها كان
نقيضاً لثبوت آه ويرد عليه ان في المشتق تركيب دون المبدء فكيف يصح قوله
التناقض بين المصدين يستلزم التناقض بين المشتقين اجيب عنه ان
التركيب غير مانعة عن التناقض بين المشتقين بعد اثبات التناقض بين
المصدين او نقول ان هذا الكلام الزامى مبنى على مذهب استاذ المعترض
اعني المحقق الذي لا نه قائل بالاتحاد بين المبدء والمشتق ذاتاً شارحاً الى
رح الدليل الاول بقول والمعلوم ليس اخل آه قوله لان الاهر الخاص
ليس معتبراً آه ويرد ههنا بوجهين الاول ان الاهر العام ايضاً معتبر في
المشتق فانه يصير تخصيص الاهر الخاص الثاني انه لا نسلم ان المعلوم اهر خاص
لان معنى المعلوم على ما ذكره الشارح عام من شأنه ان يعلم هو مساو للشيء و
الجواب عن الاول في انحاشية بقوله بل الاهر العام ايضاً لا يعتبر في مفهوم
حاصله ان ذكر الاهر الخاص ليس للاعتراض بل بالنظر الى الواقع لان المقصود
ليس ههنا تحقيق مفهوم المشتق بل دفع الاعتراض لفاضل والجواب عن الثاني
انه لا نحتاج مساوات بين ما من شأنه ان يعلم وبين الشيء لا اعتباراً بكان العلم
في المعلوم دون الشيء ثم اشار الى رح الدليل الثاني بقوله وقسمة المعلوم اليها
لا يقتضيه ذلك اعم من قول المعلوم في تلك الاقسام لان المقسم قد يكون عامراً

لا قسم لا ذاتيا ويترد عليه ان القسمه عبارة عن ضم قيود الى امر مشترك
 فيكون المشترك معتبرا في الاقسام اجيب عنه ان اعتبار المشترك في الملاحظة
 والعنوان كافي في الاقسام بلا حاجته الى الدخول في المعنوي وقد اجيبته
 مسلما ان المقسم معتبر في الاقسام لكن تلك المشتقات قيود الاقسام
 لا نفس الاقسام لان القسم مثلا المعلوم الثابت والمعلوم المنفي وهكذا
 والمقسم غير معتبر في قيود الاقسام بل في نفس الاقسام فثبت التناقض
 بين القيود اعني تلك المشتقات بلا مرئية قوله اي تقسيمين ثنائيين
 مراد لفظ التنايين لئلا يرد انه يحتمل ان يكون كل من التقسيمين ثنائيين
 في الظاهر والحقيقة فلا يصح قول الشارح لكن الاقسام في الحقيقة
 ثنائية ويكون قيد في الحقيقة لغوا قوله هذا بالنظر الى التقسيم الاول
 آه دفع لما عساه ان يتوهم ان هذه الاقسام بالنظر الى كل التقسيمين
 ثم اعلم ان الشارح بين العذر لعدم تقسيم الثابت الى الوجود والمعدم
 ولحريين العذر لعدم تقسيم المعلوم الى الثابت والمنفي فينبغي المستثنى بقوله
 وكأنه لم يقسم المعلوم آه قوله ويظهر ايضا آه هذا اتمية لما تركه الشارح قوله
 لتناوله للحال مع عدم تناول الموجود له هذا دليل لقوله اعم من
 الموجود قوله وعدم تناوله للمعدم الممكن مع تناول الثابت له هذا
 دليل لقوله واخص من الثابت قوله وذلك آه دفع ما يرد انه لم يذكر
 الثابت في الثاني فكيف يصح الحكم فيه بتناول الثابت وتقرير الذي دفعه قوله
 يشتمل علم الواجب آه يعني لو اعتبر العلم بالفعل فيشمل معلوما واجب تعا
 لكون جميع معلوماته بالفعل لكن يخرج عنه بعض معلوم الممكن لعدم كونه
 معلوما بالفعل قوله ومراد الشارح آه دفع ما يرد ان المقصود ههنا التعيين

وهو حاصل باعتبار إمكان العلم فلا حاجة إلى قوله ولو باعتبار ما وحاصل
الرفع أن التعهيم السابق للشمول للعلم الواجب وعلما أن العلم والتعهم الأخير
للشمول للعلم بالواجب تعاوانا والممكن ويرد عليه أن علم الواجب بذاته متحقق
فلا حاجة إلى زيادة قوله ولو باعتبار ما لا حيل لشمول العلم بالواجب بحسب
أن معنى كونه يشمل علما يمكن بالواجب العلم بالكنه بالواجب تعاوانا
ممتنع مطلقا سواء كان من الواجب تعالى أو من الممكن لأن العلم بالكنه إنما
يكون بالحد التام وهو غير متحقق في الواجب تعالى وأما العلم بكنهه فهو ممتنع
للممكن والأمكن ما في الأعيان لا في الأعيان وبالعكس لكون وجوده وتخصه
عينه تعاوانا أن تعاوان قوله بوجه آه وجه المحشة كراهة الشرح بتوجيهين لأن
حمل لفظ المحتمل لوجهين على أحدهما تقصير فلا تكن من القاصدين قوله
فالمراد من المعدوم مطلق المعدوم اذ هو له حينئذ إلى عدم التحقق
بنحو من الانجاء سواء كان في الذهن أو في الخارج وهو معنى مطلق العدم
قوله فالمراد منه المعدوم المطلق ضرورة أن النكرة في سياق النفي يفيد
الاستغراق وهو معنى العدم المطلق قوله والأول أشمل أثبت المحشة
التحسين في الأول والثاني والقبير فيهما بوجهين قوله لا شتماله على المعدوم
المطلق لأن مطلق الشيء أعم من الشيء المطلق وإرادة الأعماد من
الأخص قوله فان ظاهرة على مطلق الوجود إنما قال ظاهرة إذ يمكن جملة
على الوجود المطلق لأن مطلق الشيء والشيء المطلق في موضع الاشتباه
بيان لكن الظن من كلمة ما إلا بهامية هو مطلق الشيء قوله البعد
عن تداءخل الأقسام أعني عن حمل الأقسام على شيء واحد
باعتبارين لأن الشيء إذا كان موجودا في الخارج دون الذهن كالقائمة

سبحاننا وبالعكس كالمعقولات الثانية يصدق عليه مطلق الوجود ومطلق المعدوم
وهو معنى التداخل والتعاكس قوله فان المعتبر في مورد التقسيم الشيء
المطلق ويرد عليه على وجهين الأول ان في المقسم لابد من الحمل على الاقسام
وضم القيود وكلاهما لا يتصور في الشيء المطلق لان قيد العموم المعتبر فيه يناقضها
والثاني ان المحشى صرح في حاشيته على شرح الجلالية ان مقسم التصور والتصدق
هو العلم على طريق مطلق الشيء وكذا مقسم المتواطىء المشكك هو مطلق الفرد في
كلامه تدفع آجيب عن الأول ان معنى العموم هو التقدير بتفردية عديدة وهذا لا ينافي
الحمل وضم القيود ونقول في الجواب ان الحمل وضم القيود بالنظر الى مطلق الشيء المتحقق
في الشيء المطلق واطراف المقسم عليه باعتبار اذاته اعني الشيء المطلق لان معنى
التقسيم احداث الكثرة في الواحد المبهم معنى الابهام هو العموم وهو في الشيء
المطلق و آجيب عن الثاني ان المحشى جعل مقسم مطلق الشيء في حاشيته على شرح
التهذيب فجاءوا والالم ينحصر المقسم في الاقسام حقيقة فلا تناقض في كلامه
قوله لا يقال آه اعتراض على الاحتمال الثاني يعني ان على هذا لا يعرف تقسيم العلم
اليه لا امكن العلم آه قوله الذي كان عدمه المطلق ضروريا كصفة كاشفة
او مخصصة قوله هو الوجه دون الشيء فذو الوجه معلوم وليس بحاصل
بل الحاصل في الذهن هو الوجه فامكان العلم لا يستلزم امكن التحقق نظرا
الى ذي الوجه قوله فافهم لعله اشارة الى الاعتراض هو ان وجود الوجه في الذهن
هو نحو من الخفاء وجود ذي الوجه غايته انه بالذات للوجه وبالعرض للوجه
كيف فان العلم مساو للتمييز وهو بغير الوجود ما لا يتصور فالحق في الجواب ان
المقسم ما يمكن ان يعلم ولو بوجه فرضي وهو شامل للمعدوم المطلق ذو حقيقة
في الذهن بالوجه الفرضي لا ينافي لكونه معدوما مطلقا باعتبار لكونه والوجه

الواقعي أو نقول ان المعلوم المطلق يا اعتبار صف كونه معدوما مطلقا داخل
في المقسم اعني المعلوم وان كان مما يمتنع علمه باعتبار ذاته قوله فان قيل آه
اعتراض على قوله وآه فهو الموجب للذهني حاصله ان تعريف الموجب الخارجي
غير مانع وتعريف الوجود الذهني غير جامع لان الصورة الحاصلة في الذهن
موجودة ذهني مع وجودها لا تخيارين فيها اعلم ههنا دعاء ثلثة احدها انها
موجودة ذهنية وثانيها انها متنازعة عن ذلك الشيء الخارجي ثالثها انها متنازعة
عن الهوية الحاصلة في ذهن آخر وشار المحشية الى اثباته الاولي بقوله
على ما يشهد به بحث الوجود الذهني اشارة الى اثباته الثانية بقوله قد تقر عند
آه والى اثباته الثالثة بقوله وان الموضوع من جملة الشخصيات قوله قلنا آه
حاصله ان في الذهن مرتبتين مرتبة الاكشاف ومرتبة من حيث هي فالمراد
بالصورة الحاصلة ان كان الاول فهو داخل في تعريف الوجود الخارجي خارج
عن الوجود الذهني فلا يريد الاعتراض عليها وان كان المراد هو الثاني فليس فيه
الاقتيان واحد اعني الامتياز بحسب الماهية فقط فلا اعتراض عليها ايضا
قوله موجودة في الذهن بنفسها اي لا بواسطة الصورة لانها معلوم
الحضوري قوله بوجوده يحتمل وحدنا والوجود الخارجي ويرد عليه المحشية
قال في المقصد الرابع انها عين الوجود الخارجي وقال ههنا انها موجودة
يحيى وحدنا والوجود الخارجي اجيب منه ان الوجود الخارجي معينا احدهما
ما يترتب عليه الاثار هو المراد في المقصد الرابع وثانيهما ما هو المشهور اعني
ما هو خارج عن المشاعر هو المراد ههنا قوله موجودة في الذهن بصورتها
لكونها معلوم الحصري قوله وجاز ان يكون آه دفع استبعاد كون الشيء
الواحد موجبا لخارجيا وذهنيا ثم لما بر ههنا انه يجوز ان يكون الوجود الخارجي

على نوعين أحدهما المكتنف بالعوارض الخارجية وهو المراد بالوجود الخارجي
وثانيهما من حيث هو هو ما يحد وحده والوجود الذهني اجاب عنه في الحاشية
بقوله وهذا لا يحصى في الوجود الخارجي آه ويشتر عليه أن العقل قادر
على تعرية الماهية عن العوارض الخارجية كما هو قادر على تعرية العوارض
الذهنية فالفرق تحكم أجيب عنه أنه من حيث هو على معنيين أحدهما
ما يكون مقدا على العلم اعني الشئ المعري عن العوارض الخارجية قبل انضمام
العوارض الذهنية اليه وثانيهما ما يكون مؤخرا عن العلم اعني ما يكون معري
عن العوارض الذهنية بعد كسوف العوارض به المراد بعدم جريان
التعريف في الوجود الخارجي بالمعنى الأول والثاني والعقل قادر فيه بالمعنى
الثاني قوله وبهذا يظهر أي بما ذكرنا من أن الوجود الذهني ايض هوية شخصية
قوله ان ما ذكره المشايع ههنا من أن الذهن لا يدرك إلا ما كليا قوله ليس
على ما ينبغي آه قال في الحاشية فانه لو سلم آه يعني لا نسلم أولا ان الذهن لا يدرك إلا كليا
بل يجوز ايض مدرك بالذهن وان سلم انه لا يدرك إلا كليا لكن له في الذهن
هوية شخصية فلا يكون كليا قوله مع انه كما ترى آه اعتراض آخر أجيب
عن الأول ان الهوية الذهنية لا يكون مأمعا عن الكلية لان مدارها على التكثر
الخارجي وهو لا ينافي تكثر الخارجي عن الثاني ان قوله لا يدرك بمعنى لا يحصل
وكلمة فيه مقدر فيكون التقدير لا يحصل فيه إلا مركبي يعني ان الذهن
مدرك الكليات والجزئيات لكن لا يحصل
فيه إلا الكليات أو نقول ان المعنى لا يدرك أولا الكليات والجزئيات مدركة
بواسطة الحواس قوله فتدل بطله اشارة الى هذين الجوابين قوله فلا وجه
لتقييد القوى بالباطنة قيل في جوابه ان المراد بالحواس في كلام الشافعي الذوات

لتبادرها قوله المدركة بالحسول المرقسمة في القوى الباطنة تفصيل للجزئيات
 فلا تخصيص في كلام الشارح بالباطنة وادعى عليه أن هذا التوجيه لا يخلو
 عن بعد إذ ليس فيه الولوعاطفة بين الحواس والمرقسمة في القوى الباطنة ولا بد في
 هذا التوجيه منها والجواب أن قوله المدركة المرقسمة صفتان للجزئيات أجزاء
 الصفات على شيء واحد يوجب التقسيم نص عليه بعض لفظه قوله قال الشيخ آه
 دفع ما يتوهم ويجوز أن لا يرسم الجزئيات في الحواس لظاهرة فلذا قيد الشارح
 بالباطنة قوله نحو من الاتحاد وفي بعض النسخ نحو من الأجزاء مفاد اثنين
 واحد قوله فإن كان واحداً آه تفصيل الأجزاء وقوله والحسن يا اخذ
 آه هذا محل الاستشهاد بان يكون المراد من الحسن هو الظاهر لقوله قلت
 آه حاصله أن كلاً من حصول الجزئيات في الحواس لظاهرة بان يكون المراد بالحسن
 في كلام الشيخ الحسن المشترك فكلام الشيخ محل استسهاد المعترض والمجيب
 تبغائر الفهمين ويرد عليه أن هذا الجواب مخالف لكلام الطبيعيين الأطباء
 لأنهم قائلون بانطباع الصورة في مجمع النور اجيب عنه أن انكار المحشى
 من انطباع الصورة في الحواس الظاهرة إنما هو على وجه المقصودية والقرار
 لا على وجه العبود والقرار فلا مخالفة قوله ولك أن تقول أي في جواب اعتراض
 الشر بالجزئيات المرقسمة في الحواس قوله على وجه الاجتماع دون البدلية
 فلا يصدق عليها تعريف الموجو الخارجي لأن الاعتبار الجوفية الهوية المانعة مطلقاً قوله
 أن المراد بالهوية ههنا أي في تعريف الوجود الخارجي وجوداً وفي تعريف الوجود
 الذهني عدم ما قوله هكذا أساء الصور الخيالية دفع ما يرد أن هذا الجواب
 جار في الجزئيات المتشابهة دون غير المتشابهة فلا يقلع مادة النقض في تشریح
 الدفع ظراً علم أن ما فيه الاشتراك البدني هو الفرد المنتشر وهو على قسمين أحدهما

ما يكون انتشاره على وجه الغلط باعتبار اشتباه الذهن بأن يكون اخذ عن شيء
 معين عرض له ألا انتشار بسبب تماثل الأفراد كالبيضات والآخرا ما يكون
 انتشاره في نفس الأمر بأن يكون اخذ عن شيء غير معين كمحسوس الطفل
 في مبداء الولادة قوله وتفصيله آه دفع ما يرد أن الصورة الخيالية
 لا يخلو أما مشتمل على الهدية أولا على الأول ينبغي أن يتمنع الشركة فيها
 مطلقا سواء كان على وجه الاجتماع أو البديل وعلى الثاني ينبغي أن لا يتمنع فيه
 الشركة الاجتماعية أيضا دفع ما يرد ما السرفي أن مدركات الحواس الظاهرة
 يتمنع الشركة فيها مطلقا ومدركة الحواس الباطنة لا يتمنع فيها الشركة البديلية
 بل الاجتماعية ومدركات العقل لا يتمنع الشركة فيها أصلا وتقرير
 اندفعين ظم وايضا فيه دفع اعتراض المحشيه بقوله فان قلت آه وايضا بقوله
 فان قيل آه حاصل الدفع اعتراض فان قلت بأن مدركة الحواس الظاهرة
 من الوجوه الخارجية فلذا قيد الحواس بالباطنة وحاصل الدفع اعتراض
 فان قيل أن الصورة الحاصلة في العقل ليست فيها هوية وانعة عن الشركة
 مطلقا فتكون من الوجوه الذاتية الذهنية لا من الخارجية قوله يتمنع بها
 فرض صدقها على غيرها من الصور العقلية قوله يمكن فرض
 اشتراكها على وجه الاجتماع والبديلية على الاعيان الخارجية
 متحققة أو مقدارة الذي مدار الكلية عليه قوله بعد للتبيا والشي
 التبيا لتصغير التي والقاعدة في تصغير التي ان يلحقه في آخر البيت وفي ما قبل آخره
 ياء التصغير ثم ادغم الياء في الياء وجعل ما قبل الياء المدغم مفتوحة للخفة
 وجعل ما قبل الالف ايضا مفتوحة لموافقة الالف فيقال لتبيا وقد يضم
 اللام في بعض اللغات ايضا وهذا مثل سوده رجل نر وجه امرءة قصيرة فلم يوافقها

فطلقها ثم تزوج امرأة طويلة فاحبها ففارقها فقال بعدا لثييا و
التي لا اتر وجه قط قال في الحاشية اي بعدا لسؤال المصدر بقوله
فان قلت وابعدا الجواب بقوله وقلت ان تقول لكن هذا سهو من قلبي
الناسيخ لانه يؤمنان قوله وقلت ان تقول جواب نقوله فان قلت وليس كذلك
لما مر والحق ان المراد بالثييا اعتراض الثيم مع جوابه بالثييا جواب المحشة بقوله
وقلت ان تقول فيكون هذا استعارة من المحشة ويحتمل العكس فيكون
هذا اهضاما منه ويحتمل ان يكون المراد بالثييا الجواب الاجمالي وباللتي
الجواب المفصل قوله قد عرفت اي من جواب السؤال المذكور بقوله
فان قيل آه قوله على عاينه نوع من الاشتراك اعلم ان ههنا نسختين احدهما
بدن اللفظ الكل بعد الاشتراك وتاينهما بلفظ الكل بعد لفظ الاشتراك
فعل الاول يحتمل اوجهين احدهما ان قوله بعدا للثييا والتي آه فذلك
الجواب بقوله وقلت ان تقول بان هذا جواب سوال يدعي عليه انه يعلم من
الجواب بقوله وقلت ان تقول ان الوجود الخارجي مالا يكون فيه نوع من
الاشتراك لا بد لا ولا اجتماعا والموجود الذهني مافيه نوع من الاشتراك بداهة
واجتماعا وهذا يخالف الاصطلاح القوم لا نهض قالوا طر ان الوجود الخارجي
ما يترتب عليه الاثار الذهني مالا يترتب عليه الاثار حاصلا الجواب لا يخالف
من اصطلاح القوم لان ما يغرم من كلام المحشة من التعريف مصداق
لتعريف القوم وتاينهما انه جواب آخر لشبهة الجبر ثبات حاصلا ان المعلوم
بما سبق ان الوجود الذهني مافيه نوع من الاشتراك سواء كان بدلا او اجتماعا
وفي الجبر ثبات المرسمة وجد البدلي فتكون موجزة ذهنية والفرق بين هذا
الجواب والجواب بقوله وقلت ان تقول آه ان المراد بالاشتراك البدلي

في الجواب الأول بالنظر إلى الموجبات الخارجية كما يفهم من التمثيل بالبيضة
 وفي هذا الجواب بالنظر إلى الموجبات الذهنية كما يفهم من الحاشية الآتية
 فيكون حاصل هذا الجواب ان الوجود الذهني ما يكون فيه نوع من الاشتراك
 سواء كان بدلا او اجتماعا ولهما وجه البدلية فان مدركات الخيال اذا جردت
 عن العوارض الخيالية تصدق على جميع الصور الخيالية بدلا فتكون من الموجبات
 الذهنية وعلى النسخة الثانية يكون هذا جوابا لاعتراض الجزئيات ليس
 فذلكم للجواب الأول لانه مغاير عنه في المقادير ويكون حاصل هذا الموجب الذهني
 ما يكون فيه الاشتراك الكلي عنى الاجتماع وهو موجود ههنا لان مدركات
 الحواس اذا قطع النظر فيها عن عوارض الحواس تصدق على جميع ما في
 الحواس على وجه الاجتماع ثم يرد على هذا الجواب على طريق النسخة الثانية
 ان هذا الجواب لا يطابق السؤال كائن السائل اعترض على عدم المنعية و
 الجمعية في التعريفين والتحجيب لحرية معرفة الاشياء فاجاب عنه في الحاشية
 بقوله حاصل هذا الجواب آه قوله فيها على وجه الاجتماع ويورد عليه
 على هذا ينبغي ان يكون الصورة الحاصلة في الخيال كلية كائن مدارها على المشاركة
 الاجتماعية فاجاب عنه فيها بقوله ولا يلزم من ذلك آه قوله فيها حقيقة
 كانت او مقدارة دفع ما يرد ان على هذا يلزم ان لا يكون الكليات الفرضية
 كليات لعدم انطباقها على الاعيان الخارجية التي مدارها الكلية عليها
 وتقدير الدفع ثم ذكرهم المحيتم في هذه الحاشية يوثق للنسخة الثانية
 على ما لا يخفى قوله فتأمل لعله اشار إلى ما مر من التحقيق في قوله ويعلم
 اللتي والتي قوله لا يخفى آه اعتراض على قوله يتضمن لهما ثم لما توهم الخلق
 الا نضمام انما لا يصح على مذهب من لا يجعل التثنية جزءا للشخص لكونه

انتزاعياً عند لكنه صحيح عند من جعله جزءاً من الشخص لا من الشخص ليس
انتزاعياً عند دفع هذا التوهم بقوله سواء كانت آه يعني ان انضمام
الشخص مع الماهية غير جائز على كلا المذهبين اما على الاول فلان
الشخص من الانتزاعيات عند هؤلاء من الانضماميات واما على الثاني فلان
الشخص عند هؤلاء من الاجزاء العقلية والتركيب بين الاجزاء العقلية تركيب
تحصيلي يعبر عنه بالانضمام فيه لا بالانضمام اليه ويورد على المذهب الاول ان على هذا
لا يحصل الفرق بين الكلي والجزئي بخروج الشخص عن كليهما فاجاب عنه المحشي
بقوله حيث ذهبوا آه حاصله ان اختلاف الكلي والجزئي ليس باعتبار عرض
الشخص بل باعتبار الادراك فان كان الادراك فيه احساسياً فهو جنس
وان كان تعقلياً فهو كلي ويورد على المذهب الثاني ان في الاجزاء العقلية لا بد
من الحمل والشخص غير محمول على الماهية آجيب عنه ان الشخص في مرتبة
الشرط شيء ايضاً محمول وان لم يكن محمولاً في مرتبة بشرط لا ثراً علم ان الشخص
كالوجود على نوعين مصدري حقيقة فالاول امر اعتباري الثاني ما يترتب
عليه الاثار اعني اجب الوجود القائل بذاته تعالى قوله مع ان من البين
آه اعتراض آخر حاصله ان الماهية في الحواس وجو غير الوجو العينية واختلاف الوجود
يستلزم اختلاف الشخص فالماهية في الحواس هوية ينضم اليها في ذلك الطرف
فلا يصح قول الشارح ان المدرك بالحواس ينضم اليه الهووية في ذلك التحقق
آجيب عز الاول ان المراد بالانضمام مطلقاً لا تصاف من قبيل ذكر الخاص والارادة
العام فلا شيء فيه غير التعسف وهذا الذي قال به الشارح او نقول ان لفظ ينضم
يحتاج ممتاز وكلمة الى بمعنى الباء فيمكن التقدير ممتاز بها في ذلك التحقق فلا مجال فيه
غير التعسف في اللفظ وعز الثاني ان الموجب المستلزم للشخص انما هو الوجود العيني لا الوجو

الظلي الذي في الحواس قد أجيب عن الثاني ان مراد الشارح بانضمام الهوية في ذلك
التحقق فقط وفي ذلك الحواس ليس لا نضمام في ذلك التحقق فقط بل في الخارج
ايض قوله تغائر المتمايزين بالذاتة وفي الواجب تعالى ليس كانت قوله وكوز الوجود
الذهني آية يرد عليه انه معطوف على قوله تغائر المتمايزين بالذاتة وهو ان كان
مستفاداً من قوله وان الخائزاه لكن المعطوف غير مستفاد عنه اصلاً فضلاً
عن التبادر اجيب عنه ليس المراد ان كل من المعطوف والمعطوف عليه مستفاد
من قوله ان الخائز فقط بل استفاد المعطوف عليه من تعريف الموجود
الخارجي والمعطوف عليه من تعريف الموجود الذهني على اللف والنشر
المرتبة قوله اراد بالعدم العدم المطلق دفع ما يرد من ان تعريف الواجب صاق
على الزمان لانه لا يقبل العدم السابق واللاحق والالزم بتقدير عدم الزمان
ومجوه كما بين في محله وحاصل الدفع ان المراد بالعدم العدم المطلق والزمان
وان لم يقبل العدم السابق واللاحق لكن يقبل العدم المطلق بخلاف الواجب
تعالى وبيانه ان للعدم ثلاثة افراد العدم رتساً والعدم السابق والعدم اللاحق
والزمان وان لم يقبل الاخير ان لم يقبل الاول بخلاف الواجب تعالى لانه
يمتنع فيه جميع الثلاثة ويورد عليه ان الواجب تعالى ايض يقبل العدم المطلق باعتبار
فرد لانه يقبل عدم وجود الذهني اجيب عنه ان العدم المطلق ما يكون منافياً
للاواقع و عدم الموجود الذهني لا يكون منافياً للاواقع فلا يكون من افراد
العدم المطلق ويورد عليه ان الزمان من الامور الموهومة عندهم فيكون
من المعدومات فلا يصدق عليه تعريف الواجب تعالى فلا حاجة للاعتناء
فانجاء المعتمد بقوله في الحاشية اراد بالزمان ان نفسه او يعنى ان هذا التعريف
ان كان مبيناً على ذلك فلا سفة فالزمان امر موجود عندهم فيكون عليه

الاعتراض بصدق تعريف الواجب تعالى عليه فيحتاج الى العذر وان كان
 مبنيًا على مذهب من قال انه امر وهووم فالاعتراض ارد على سمي الى
 منشأه وهو الآن المسبب لانه من الموجودات فيحتاج الى العذر ايضا
 تعريف الواجب تعالى عليه قوله فلا يشكل بالزمان حيث لا يقبل
 العلم اللاحق لذاته فقوله حيث دليل المنفى لا النفي يرمى عليه ان
 الزمان كما لا يقبل العلم اللاحق لا يقبل العلم السابق ايضا فلا يصح
 تخصيص اللاحق اجيب عنه ان التخصيص مبني على مذهب المحشيه
 لانه قائل بحدوث الزمان ويريد عليه ان الواجب تعالى كما لا يقبل العلم
 المطلق لا يقبل مطلق العلم ايضا والزمان يقبلها فلا يصح تخصيص
 المحشيه بالعدم المطلق فأجاب المحشيه عنه في الحاشية بقوله اي نفس
 العلم من حيث هو آد وحاصل الجواب ان المراد بالعدم المطلق العلم
 من حيث هو اي طبيعة العلم لا العلم المطلق المقابل لمطلق العلم قوله
 كما ان الوجود آد هذا في الحقيقة تعليل لقوله بالنظر الى آد فمتنع قوله
 في آفاز كلا من الوجود والعدم بالنظر اليه ممكن اي طبيعة الوجود
 العلم باعتبار احدهما لا فراد اعني الوجود والعذر رأسا ممكن قوله فيها هو الحق والعلم
 اي العلم اللاحق قوله فيها ولا يحق قوله اي العلم السابق ويريد عليه ان
 العلم اللاحق اذا كان متمنعا في الزمان فيكون نقيضا اعني الوجود المستمر
 ضروريا لان احد النقيضين اذا كان متمنعا فالآخر ضروري فلا يحتاج
 الى العلة في البقاء مع ان الممكن يحتاج الى العلة في الابتداء والبقاء اجيب
 ان نقيض العلم اللاحق لا عدم اللاحق وهو اعم من الوجود المستمر
 وعدم الوجود رأسا قوله فيها ضرورة خصوصية الوجود كالوجود بالنظر الى العلة

قوله فيها والعدم كالعدم بالنظر الى عدم العلة قوله فيها فتأمل لعله إشارة الى الاعتراض
وهو ان انقرر عند هو ان ضرورة الخاص مستلزم لضرورة العام فاذا كان
الوجود الخاص لعدم الخاص ضروريا فيكون الطبيعة الوجود والعدم ضرورة
فلا يكون ممكنا اجيب عنه ان ضرورة الخاص لما يستلزم ضرورة المطلق
في ضمن ذلك الخاص مطلقا فلا يستلزم منه ضرورة الطبيعة قوله
فيه مسامحة دفع ما يرد ان الامكان سلب بسيط فلا يكون مقتضى
الذات لان مقتضى امر ثابت فلا يصح قول الشرع انظرها لكون الامكان
مقتضى لذاته وحاصل الدفع ان كون الامكان مقتضى لذاته مجاز
باعتبار ما يؤل لية او باعتبار السلوب اعني الضرورة او ان المراد باقتضاء
الذات عدم اقتضاء الغير من قبيل ذكر الخاص ارادة العام قوله ضرورة
انه يجامع آه يعني لو كان لذاته قيد السلب لكانت الضرورة المسلوقة
مطلقة وسلب لضرورة المطابقة انما يكون بانتفاء جميع الضرورة ذاتية
او غير ها فلا يجامع الوجوب بالغير كوجود العقل الاول والا متناع
بالخير كعدم العقل الاول والامر بخلافه قوله الا ان يقال آه توجيهه
لكن الامكان مقتضى الذات بلا مسامحة حاصل ان قيد بالذات متعلق
بالمسلوب اعني الضرورة فيكون الضرورة المساوية مقيدة بقيد بالذات
فيجامع الوجوب بالغير الاقتناع بالغير ومتعلق بالسلب فيكون الامكان
مقتضى الذات بلا مسامحة ويرد عليه انه لما كان آه مكان مقتضى الذات
فيكون سلبا على ليا والموجبة المعدولة تقتضى وجود الموضوع فيتقدم
الوجود على الامكان فاجاب المحقق بقوله بان يجعل السلب محمول
مسألة المحمول هو لا يقتضى وجود الموضوع على هذا المتأخرين

ثم اعترض المحشيه على هذا التوجيه بوجه ثلاثة الأول بقوله لكن الخارج آه حاصله
 ان المستفاد من حصر العقل بين المواد الثلاثة انما هو السلب ببيسطة وجهين أحدهما
 ان الماهية اذا لم تكن ضرورية الوجود والعدم فلا تكون واجبة ولا ممتنعة ولا ممكنة
 اما انتفاء الأولين فظروا ما انتفاء الأول كان فلا بد ان كان سلبا ثابتا فهو من العوارض
 وهي مسلوقة عن مرتبة الماهية فيكون مرتبة تلك الماهية خالية عن المواد الثلاثة
 فلا يكون بينها حصر عقلي ولا تحرانة اذا لم تكن الماهية ضرورية الوجود والعدم
 فلا تكون ضرورية ولا ممتنعة ولا ممكنة بل تحقق ههنا قسم ابرعنى السلب البسيط وبطل
 الحصر العقلي في الثلاثة الثاني بقوله بل ليس ههنا اقتضاء اى لا في السلب لا في المسلوب
 اما في الأول فلما مر من عدم كون الحصر عقليا اما في الثاني فلما قال المحشيه فان الأول كان
 آه قوله وهو يدل على الاستلزام دون الاقتضاء لان المقول عندهم ان مصداق
 الضرورة وغيرها من المواد نفس لذاته فاذا كانت الضرورة مقتضة لذاته فلا يكون
 مصداقا لنفس لذاته بل لذاته من حيث انه مخلوطة بالوجود لان مقتضيه لا بد ان يكون
 موجودا فيجب قوله ثم انظر ههنا كون الأول كان مقتضيه لذاته كالوجوب الثالث
 بقوله وعلى كل تقدير اى سواء كان في المسلوب اقتضاء كما هو مستفاد من كلام
 الشارح اوله وكم كما هو الحق عند المحقق المحشيه ثم لما توهم ان المراد من كل تقدير تقدير المسامحة وعدمها
 دفعه المحشيه في الحاشية بقوله اى على تقدير ان ههنا اقتضاء او لا يكون قوله لا يلزم من سلب المقيد
 الأول بالاضافة والثاني بالتوصيف لا يصح قول الموحس سلب ناش عنها فلا بد ههنا من القول
 بالمسامحة قوله المشهور ان الموجب الخارجى اعم ان المصير جعل مقسم الجوهر العرض الممكن لذاته جعل
 الممكن لذاته قسما من الموجب الخارجى فيكون الجوهر العرض ايضا قسما من الموجب الخارجى يرد عليه الوجه
 في جعل المقسم موجبا خارجيا مطلقا فانما المحشيه بقوله المشهوره وحاصل الحق ان المقسم اقتضاه المشهور
 في جعل المقسم موجبا خارجيا قوله الحق ان المقسم آه اعترض على المشهور حاصله ان على المشهور يلزم عموم

المقسم لأن العلم بالعد والنسب عارض ويست بموجودة في الخارج قوله على ما ذهب المحققون متعلق
بمجموع قوله اعراض ويست بموجودة في الخارج لتحقق الخلاف فيها لأن
بعضهم قالوا إن العد من الموجودات الخارجية والمحققون على أن العد
بما يتكرر نوعه وكل ما يتكرر نوعه فهو من الأمور الاعتبارية وايضا قال بعضهم
أن العلم والعد والنسب ليست من الأعراض لأن وجود العرض في نفسه
وهذه الأمور ليست موجودة في نفسها والمحققون قالوا إنها من الأعراض
لأن وجود العرض اعم من أن يكون في نفسه أو لغيره ثم بعضهم أجابوا عن جانب
المشهور بوجهين الأول أن عد هذه الأمور من الأعراض مجاز من المنع
بعلاقة التشبيه بالأمور العينية في لقيام بالموضوع فلا يلزم عموم المقسم
من المقسم والثاني أن الجوهر العرض قيد المقسم واحد القسمين موجود
خارجي مقيد بقيد الجوهرية ولا حرم قيد بقيد العرضية وقيد المقسم إذا كان عاما لا ضير فيه
هذين الوجهين بقوله والفقول أه قوله تكليف اما في الأول فلا فهو قسم
الكيف الى النفساني وغيره والمقسم حقيقة في كل قسم مع انهم يحرمون ان
اطلاق الكيف على الموجود الذي هي حقيقة واما في الثاني فانه لم يقع في عباراتهم
كون الجوهر العرض قيد الاقسام بل نفسها وأجواب عن جانب المشهور بل
المأد من الموجود الخارجي الموجود النفس الأخرى اذا طلاق الخارجي على ما هو
خارج عن فعل الذات شائئ وايضا الموجود الخارجي والنفس الأخرى احدا
عند منكري الوجود الذي هو قوله فان قيل حين اذ أي حين كون المقسم
الموجود النفس الأخرى هذا الاعتراض معارضة عن جانب المشهور على التحقيق
حاصله ان على مذهب التحقيق يلزم عدم انحصار المقسم في الأقسام لأن
الأمور العامة ليست من الجواهر والأعراض عند من كونها داخلة في الموجود

في ذاته وشخصه قوله المادة ههنا آه دفع اعتراض سيأتي قوله بأنه محل الصوة المعدنية
 هو المادة بناء على اتحاد المادة والهيولى قوله لا في الوجود لوجودها بصورها بسائط
 قبل قوله ولا في تحصيلها النوعي لتحصلها قبل ثم لما ردد ههنا ان كون محل الصوة
 المعدنية هو المركب من العناصر دون الهيولى الاولى توجيه بلا مرجح بل توجيه المرجوح
 لأن محل الصوة ما يكون فيه الاستعداد وهو انما يكون في الهيولى فاجاب في الحاشية
 بقوله يمكن بيان ذلك آه قوله فيها يا باه الفهم السليم ويرد عليه ان الالباب انما يكون
 اذا كان محل صوة المركبات واسبائط هو الهيولى لجهة واحدة واما مجتمعة متعددة
 فللباب فيه فعدل المحشر عنه بقوله فيها والتحقيق آه قوله فيها من حيث انها متصورة
 بصور باسبائط توهم تستعد للصوة التركيبية ويستت مستغنية عنها في الوجود
 والتحصيل التركيبي ان كانت مستغنية عنها في التحصيل العنصري فلا اعتراض على
 تعريف الموضوع بالمحل المستغنى ثم لما ردد ههنا ان الهيولى غير متحصلة بالقياس
 الى الصورة التركيبية وهي متحصلة نيلزم حاول المتحصل في غير المتحصل فاجاب عنه
 فيها بقوله وهي تتحصل آه قوله فيها والسر فيه آه دفع ما يرد ان انتصاف الهيولى
 بصوة من صور المركبات يلزم انتصاف الشيء بدون وجوده وهو غير جائز وحال
 الدافع ان انتصاف الهيولى بصورة ما من صور المركبات انتزاعي هو لا يقتضي
 تقدم وجود الموضوع ولما كان هذا لا انتصاف انتزاعي لان الصوة المطلقة كلية
 والكليات انتزاعات عقلية بناء على ما قيل قوله فيها خمس مراتبة ويرد عليه
 ان ههنا مرتبة سادسة اعني انتصافها بصورة معينة من صور باسبائط اجيب
 انه ترك هذه المرتبة بالمقايضة وقد اجيب عنه ان لا انتصاف بصور باسبائط
 انما يحتاج اليه لئلا يلزم الاستغناء عن العناصر في تركيب المعدن في اذ لو لم يتصف
 الهيولى بصور باسبائط قبل الانتصاف بصور المركبات لزم تحقق المركبات

من اليهودي وصوامركبات فقط بد أن مدخل العناصر هو كما ترى الاتصاف بصوابسائط المطلقة كان
 لهذا فلا حاجة الى الاتصاف بالصورة المعينة قوله المراد بالتبائن دفع ما يرد انه يعلم ما سبق ان المادة
 موضوع بالنبة الى الاعراض القائمة بها فلا يصح القول بالتبائن ههنا وحاصل الدفع انه ليس
 المراد بالتبائن ههنا التبائن الكلي فقط بل اعم منه من التبائن الجزئي وهو متحقق ههنا ويؤثر عليه
 انه يعلم منه المقابلة بين التبائن الكلي الجزئي وليس كذلك لان التبائن الجزئي اعم
 من التبائن الكلي والعموم من وجه فيكون هذا مقابلة بين المقسم والقسم اجيب عنه
 ان المراد بالتبائن الجزئي احد القسمين اعني العموم من وجه لا المعنى المتعارف اعم فيصير المقابلة ويرد عليه
 ان كل واحد من القسمين اعني التبائن الكلي والعموم من وجه غير متحقق ههنا
 اما الاول فلما مر من اجتماعهما واما الثاني فلا نه انما يصح فيما اذا وجدنا المادة بد أن
 الموضوع والامر ليس كذلك لان كل مادة موضوع بالنبة الى الاعراض الحق
 في الجواب لعل المراد بالتبائن الجزئي ههنا هو العموم مطلقا وان كان هذا
 غير متعارف لا شك في تحقق كلا القسمين ههنا لانه اذا كانت المغايضة الاعتبارية
 كافية في التبائن الكلي فهو المتحقق بينهما والا فالمتحقق هو التبائن الجزئي اعني العموم
 مطلقا قوله اعلو ان الزمان آه اشارة الى الاعتراض حاصله ان على مذهب
 جمهور المتكلمين يلزم عموم القسم عن المقسم لان المقسم هو الوجود والزمان
 عندهم امر موهوم مع كونه غير قتناه في الطرف الماضي فيكون قدما عندهم مع عدم كونه موجودا
 قوله واما عند اهل التحقيق آه اشارة الى الجواب عنه حاصله ان تقسيم المص مبنى
 على مذهب اهل التحقيق وهم قائلون بكون الزمان موجودا حادثا فلا يلزم عموم
 القسم عن المقسم قوله وحكم الوهم بلا تناهية آه دفع ما يرد ان الوهم حاكم بلا تناهيه
 الزمان فلعل هذا الحكم معتبر عند العقل فلا يصح القول بتناهيته وتشريح الدفع ظ قوله
 فالقديم الزمان آه دفع ما يرد ان على مذهب اهل التحقيق لا يتحقق القديم الزمان

لأنه ما يكون مستمرا في الامتداد الزماني الغيبتنا هي الزمان عندهم قنائه في الطرف
 الماضي فلا يتحقق القديم الزماني عندهم تقرير الدفع ان القديم الزماني بالمعنى المذكور انما هو
 على هذا هب كجهره واما على هذا هب هل التحقيق فهو عبادة عن الموجد الذي لا يكون وجوده
 مسبوقا بالعدم فيتحقق القديم الزماني عندهم قوله وتحقيق الحق آة اي تحقيق الأدلة
 من كل فريق يفضي الى التطويل قوله لم يقسم القديم آة دفع ما يوردان هذا الاقسام
 اعني لقديم المتخير بالذات كالفلك والحال في المتخير بالذات كالاشكل في الحالة في الفلك
 والقديم الذي لا متخير بالذات ولا حال في المتخير بالذات كالعقل الفعال جاني القديم
 ايضا فلم لم يذكر المصنف وايضا لم يورد في اقسام الحادث محل المتخير بالذات الذي هو
 الهوي في الحال في المتخير بالعرض اعني العرض لقيام بالعرض كالخط الحال في السطح
 وتشريح الدفع ثم قوله كالهجر جازمون آة نشر ولف معكوس قوله باقتناع حال
 المتخير بالعرض لان قيام العرض بالعرض ممنوع عندهم قوله وباقناع محل المتخير
 بالذات اعني الهوي لا نهم قائلون بامتناعها قوله وباقناع القديم المتخير بالذات
 آة لان القديم عندهم هو الله تعالى وصفاته ثم لما يرد ههنا ان الجواهر المجردة ايضا متمتعة
 عند المتكلمين مع ان المصنف ذكرها فاجاب المحقق بقوله بخلاف اقتناع الجواهر المجردة
 آة قوله بل بعضهم جزم بوجوده كالامام الغزالي حيث ذهب الى تجرد النفس
 الناطقة والامام الرزي حيث ذهب الى تجرد النفوس العقلية قوله اراد بالتبعية
 آة دفع ما يرد ان المتبادر من التبعية هو الوساطة مطلقا مع ان الوساطة في الثبوت
 بكلا القسمين غير متصورة ههنا ثم لا بد في الوساطة في العرض من الامور الثلاثة
 الحكم والوساطة وذيها اشار الى الاول بقوله بان يكون اشارة واحدة
 والى الثاني بقوله متعلقة بالجواهر ولا وبالذات والى الثالث بقوله بالعرض
 ثانيا وبالعرض قوله وتفصيل المقام آة تمهيد لدفع الاعتراضات الالائية

وايضا إشارة الى ان تحقق الواسطة في العرَض ههنا انما يكون في المعنى الثالث فقط وما
 في المعنيين الأولين فيتحقق الواسطة في الثبوت ايضا قوله . هذه المعاني
 آه إشارة الى ما به الاشتراك وما به الافتياز بين المعاني الثلاثة قوله وبهذا ايندفع آه
 اي بما ذكره من المعاني الثلاثة اما دفع الأول في فعل المشير انما هو الإشارة بالمعنى الأول
 لا بالمعنى الثاني ونفس الامتداد هو المعنى الثاني فصحة التفسير به واما دفع الثاني
 فلا نه مبني على ان مبني الإشارة بالذاتة على المحسوسية بالذاتة وقد عرفت ان الامر ليس
 كذلك اما دفع الثالث فلا نه ما ذكرته في بحث الحلول انما هو بالمعنى الأول والثاني
 وما ذكره ههنا هو بالمعنى الثالث قوله فانهم إشارة الى الاعتراض هو ان اطلاق
 الحاصل بالمصدر على المعنى الثاني لا يصح لان الحاصل بالمصدر هو تعيين الامتداد
 لا نفسه اجيب عنه ان المراد بالحاصل بالمصدر ثمة المعنى المصدرى كما يقال الالم حاصل
 بالمصدر اعنى الضرب لا معناه الحقيقة وتفصيله ان الفعل الصادر عن الفاعل
 كالضرب مثلا كان ايجاده وصدره عن الفاعل مصدا معلوما وقبول المفعول له مصدا
 مجهولا ونفس الفعل لصار اذا اخذ مرتبا بالايجاد يكون حاصله بالمصدر المعلوم واذا اخذ مرتبا
 بالقبول يكون حاصله بالمصدر المجهول وصيغة اسم الفاعل مشتق من المصدر المعلوم اذ الحق
 به ياء النسبة كالضاربة يكون مبنيا للفاعل وصيغة اسم المفعول مشتق من المصدر المجهول
 يا النسبة كالضروبية مثلا يكون مبنيا للمفعول وهذا التفصيل مقام آخر قوله بل لا حلول عند
 المتكلمين آه هذه جواب اعتراض المعتض من جواب المجيب بيان الأول ان المعتض اعترف ان
 حلوله في ذاته تعامع انهم لا يطلقون الحلول عليها وبيان الثاني ان المعلوم من كلام المجيب ان الحلول اعمر
 من الحلول في التحيز غير المتحيز مع ان المتكلمين لا يطلقون الحلول على حلول غير التحيز الجواب
 من جانب المجيب ان جوابه تنزيه لا نسلم الا ان الصفا لله تعالى حلوله في ذاته تعا عندهم ان سائر حلول
 عندهم فنقول انه تعالى للحول في التحيز فقط لا للحول مطلقا فلو لم يصح على حلول الصفا فانه ضيق

وكذا لا يقع عليه النقصان اعتراضاً وارداً على الجمعية اعتراضاً المحشى وارداً على المنعية يعنيان هذا التعريف
صان على الأطراف المتداخلة لكونها متحدّة في الإشارة مع أنه يسمى بالتداخل بالحاول فيرد عليه ان هذا الجواب
لا يدفع النقصان نه يدل على كون المعروف خاص من المعروف لشمول المعروف للأطراف المتداخلة مع عدم
شمول المعروف لها أجيب عنه ان مقصود المحشى تخصيص المعروف أيضاً بان يكون الضمير في قوله
ان يختص به اجعاً الى المتحيز بالذات والأطراف ليست متحيزة بالذات فخرجت عن التعريف أيضاً
فيكون مبنى الاعتراض على ان الضمير في التعريف راجع الى المتحيز مطلقاً وقبني الجواب على انه راجع
الى المتحيز بالذات قوله أيضاً يرد عليه ان اتحاد الوجود بين الحال والمحل انما يستقيم اذا كان
الحال من المشتقات اما اذا كان من المبادئ فلا أجيب عنه ليس مقصود المحشى انه لا بد
في الحلول من الاتحاد في الوجود بين الحال والمحل حتى يرد عليه الاعتراض بالمبادئ بل مرة او
اكثر في الحلول من الاتحاد في الإشارة بحسب جودى الحال والمحل بان يكون وجود الحال
بواسطة وجود المحل فقط وفي الأطراف المتداخلة ليس اتحاداً الإشارة بحسب جود
الحال والمحل بالمعنى المذكور بل بحسب التداخل فقط وهذا المعنى شامل للمبادئ المشتقات
قوله على ما ينساق اليه الذهن لان المتبادر من قوله ان يختص به ان يكون الحال محمولاً على
المحل وجود المحمول بواسطة وجود الموضوع قوله مع ان المتكلمين لا يقولون بها
يعنى ان مادة النقص لا بد فيها من التحقق والأطراف غير متحققة عند اصحاب هذا التعريف
اعنى المتكلمين لان مبنى وجود الأطراف على وجود الاتصال الحقيقي والمتكلمون غير قائلين بالاتصال
الحقيقي لانهم اصحاب التصريف الاجزاء التي لا تجزئ قوله ان العرض مثل السواد ان كان المراد
من العرض اعم من المبدء والمشتق اهل التحقيق عند المحشى فقوله مثل السواد صفة
مختصة للعرض يعنى العرض الذي هو مثل السواد اعنى ما يكون مبدءاً لا مشتقاً وان كان
المراد منه عوالمبدء فقط كما هو المشهور فقوله مثل السواد مثال محض قوله فيرد عليه
اختصاص المأل بصاحبه آية الحمد المأل على الصاحب بواسطة ذوق يقال في شيء من وكذا

المعرض يحمل على المعارض بواسطة ذوق يقال السواد ذو ثوب قوله بما حاصلة آه كلمة مانافية
والعبارة محمولة على حذف كلمة الا فيكون التقدير ما حاصله الا بان المراد آه ويحتمل ان يكون
ما موصولة والعبارة محمولة على حذف المبتدأ فيكون التقدير ^{الذي} حاصله هو بان المراد به
آه قوله ان يكون المختص صفا لا آخر المراد بالوصف شئ ثابت للغير فهذا يندفع
شبهة المعرض لان المعرض ليس شئاً ثابتاً للعارض بل بالعكس لا يندفع شبهة المال
لكونه شئاً ثابتاً للصاحب قوله بواسطة ذوق اشارة الى ان الجواب باختبار الشق الثاني
وقوله لذاته يندفع به شبهة المال لان ^{لا} يحمل على الصاحب لذاته بل بواسطة التملك قوله
لا بسبب بل هو آخر جواب سوال وهو ان بين قوله بواسطة ذوق وقوله لذاته تلافع ظاهراً
وتميزاً لدفع ان معنى قوله لذاته لا بسبب بل آخر هو لا ينافي تحقق واسطة ذوق قوله
بل المحمول في الحقيقة آه اشارة الى جواب آخر عن شبهة المال حاصلة ان اعتراض المعارض
ان كان على المال فغير وارح لان المال غير محمول على الصاحب بواسطة ذوق في الحقيقة
وان كان على التملك فايض غير وارح لان التملك حال في الصاحب فلا اعتراض عليه ايضاً قوله
وانت تعلم ان الاختصاص بالنوع آه اعتراض على قوله لذاته حاصلة ان توصيف
الاختصاص بالنوع يقتضي ان الاختصاص هو بسبب النعت المعلوم من قوله لذاته
ان ذات المختص كاف في النعت بلا حاجة الى الاختصاص فمعنى قوله اذ ح ^{اي} حير ^{خطه}
التركيب لتوصيفي بعضهم وجه كلام المحشئ بتوجيه آخر كيفة واجب الحذف قوله
مع انه على ذلك التقدير اي على تقدير الحمل بواسطة ذوق وهذا اعتراض على قوله بواسطة
ذوق لما توهم انه يحتمل ان لا يكون في المشتقات حلول واختصاص فلا اعتراض عليها
وايضاً يحتمل ان يكون الحمل فيها بواسطة ذوق فلا اعتراض عليها ايضاً قد دفع هذين التوهمين
بقوله في الحاشية الصفات المشتقة لها اختصاص آه قوله لا باعتبار امر آخر غير
الاختصاص فحينئذ دفع شبهة الايحاء عن التركيب التوصفي قوله والمراد بالنعت

آه فحينئذ دفع شبهة حلول المشتقات قوله بخلاف المال آه اذ ليس له اختصاص بالمالك
 وكلت يرد عليه ان المال اختصاص بالمالك اعني التملك فيكون مثل السواد اجيب عنه
 ان معنى اختصاص الحال ان يكون حقيقة ناعية والمال ليس كذلك بخلاف السواد قوله
 بهذا يظهر آه اي تعميم الحمل في الحال من الاشتقاق والواطائي قوله ان العرض اعم
 من العرضي يعني ان العرض المقابل للجواهر اعم من وجه من العرضي لمقابل للذاتي فمادة
 الاجتماع الابيض مادة الافتراق من جانب العرض لبيان مادة الافتراق من جانب
 العرضي الحيوان بالنسبة الى الناطق قوله وما في حكمها اي في الحمل المواطى كلاب
 والابن المنسوب قوله ما نقل من المعلم الاول حيث مثل الحال بالمشتقات
 كالفاعل والمنفعل قوله فافهم فانه مع وضوحه لا يخلو عن حجة اعلم انه
 لما ذكر بعد فافهم وبعد تأمل شيء كما فيما نحن فيه فليس فيه شارة الى شيء آخر بل الى
 ما بعده وان التزم انه فيه شارة الى شيء آخر فنقول فيه اشارة الى الجواب عن جواب
 المحقق اما عن الاول فلا ان الضمير في قوله لذاته ليس اجعا الى المختص بل الى الاختصاص
 الذي في ضمن المختص كما في قوله تعالى اعدوا له اقرب التقوى فلا يلزم الا بقاء عن التركيب
 التوصفي او نقول ان سلمون الضمير راجع الى المختص لكن قوله لا بسبب امر خربيان
 لقوله لذاته المراد بسبب آخر هو الواسطة في العرض فيكون المتن في ههنا هو الواسطة في
 العرض فقط والاختصاص ليس واسطة في العرض فلا يلزم انتفاءه فلا يلزم الا بقاء
 عن التركيب لتوصفي واما الجواب عن الثاني ان اطلاق الحلول على اختصاص المشتقات
 باعتبار اخذها باعتبار بشرط لا وهي بهذا الاعتبار محمولة بواسطة ذواتها باعتبار
 لا بشرط شيء فلا يطلق الحلول عليها او نقول ان المحقق قصد تعريف الحلول بالمعنى
 المتعارف وهو ما يكون للحال وجود في نفسه هو لا يكون الا في المباني الانضمامية فلا ضمير
 في خروج المشتقات عن هذا التعريف ولما كان اعتراض المحقق مجابا فلذا قال المحقق في الاولى

ان يقال آه دون الصواب قوله تحقق الغير في الحادثة آه دفع ما يرد انه لا يلزم التركيب
 في الباري تعالى الجواز ان يكون الغير اخلا في المجرى ولا يوجد في الباري تعالى فحصل الاقتيان بدخول
 الغير في المجرى دون الباري تعالى وتقديره دفع ظ قوله يلزم اعتبار آه اي اعتبار العدم في الباري
 تعالى وهو محال بوجهين الاول انه يلزم عدم الباري تعالى لان عدم الجزء يوجب عدم
 الكل والثاني انه يلزم التركيب في الباري تعالى من اشتراك والعدم قوله يلزم صدق
 الباري تعالى على الحادثة اذ الباري حينئذ ليس الوصف المشترك الصادق على
 الحادثة قوله التركيب عن الوصف غير معقول هذا دليل آخر على بطلان الثاني قوله
 فانه يستلزم عرض الشيء لنفسه اذ صفة الكل صفة لجميع اجزائه ومن جملة اجزائه
 نفس ذلك الوصف بخلاف الاول فيصير عارضا لنفسه قوله بل راجع الى اجتماع النقيضين لان
 المعارض مساو عن مرتبة المعارض على تقدير التركيب منه بحيث يثبت في تلك المرتبة وتوجه
 آخر ان الواجب موجود بالضرورة واذا كان تقوم به بالامر السلبي كان معدوما ايضا لعدم
 الجزء هذا بالنظر الى خصوص هذا الوصف وبالنظر الى خصوص الواجب تعالى
 بخلاف الاول لانه عام ثم لما يرد عليه ان هذين الاستحقاقين انما يلزمان اذا كان المراد
 بالوصف المفهوم الانتزاعي اما اذا كان المراد بمبدءه فلا يلزم ذلك فاجاب المحشي
 عنه في الجاشية بقوله ان اريد بالوصف مبدء آه حاصله انه ان اريد بالوصف
 المفهوم الانتزاعي فالجواب ما في المتن وان اريد مبدءه فالجواب ان مبدء الوصف
 هو الذات المخصوصة لكل منهما فلا يكون امر مشتركاً حتى يلزم التركيب قوله في الجاشية
 خصوصية الذات من قبيل حصول الصبغة الى الذات المخصوصة قوله لفظ او لمنع
 الخلو نعم ما يتوهم ان لفظ اولاً انفصال الحقيقة وهو غير جائز ههنا لزوم الامرين
 ههنا معاً وتريد عليه انه لا يلزم من الاشتراك في الماهية الاشتراك في القدم والحدوث
 يجوز ترتيب كل منهما على خصوصية لا توجد في الآخر اجيب عنه ان الحدوث مساو

الامكان عدم مساق الوجوب المقرر عندهم ان مصداق المواد الثلاث نفس لذات فيكون
 مصداق القدم والحادث نفس لذات فاشتراك الذات يوجب اشتراكها ويؤيد عليه انه لا نسلم
 ان الحادث مساق الامكان لان صفات الباري تتعاضد الممكنات عندهم مع كونها قديمة
 اجيب عنه ان مرادهم ان الحادث مساق الامكان في الماهية الموجدية في نفسها والصفات
 ليست كذلك فلا تنقض بها قوله الظاهر ان القائل الخ فيه إشارة الى ان النزاع لفظي
 ويؤيد عليه ان النزاع اللفظي بعيد من العقل لانه يوجب جهل كل طائفة منهما عما ارادة
 الاخرى اجيب عنه ان هذا النزاع ان كان لفظيا في الظاهر لكنه معنوي في الحقيقة
 لانه نزاع في الحقيقة في تعيين حقيقة الوجود لانهم تفقوا على ان الوجود ما يترتب عليها
 الآثار ثم انهم اختلفوا في انه ما هو فمنهم من نظر الى الظاهر فقال ان حقيقة هذا
 المفهوم اعني ما يعبر عنه في الفارسية بهستي وبون فقال ببدا هته من هو من نظر
 الى التدقيق وقال انه غير هذا المفهوم وهو المنشأ لهذا المفهوم فقال انه كسبي فمتنع
 التصريح له قال الشيخ الرئيس ويؤيد عليه ان التأييد بكلام الشيخ لا يصح لانه يفهم منه
 معنى ثالث غير المعنيين المذكورين لانهما المعنى المصداقي منشئونه ويفهم من كلامه طائفة
 الوجود على المعنى الثالث اعني حقيقة التي هي المنزوعة عنه اجيب عنه ان المقصود
 من نقل كلام الشيخ ان الوجود يطاق على معان متعددة لانه يطاق على المعنيين المذكورين
 او نقول ان الحقيقة كما هي المنترعة عنها كذلك هي المنشأ ايضا لان منشأ انتزاع الوجود المصداقي
 في الواجب تتعاضد اتم تعالى وفي الممكن نفس الحقيقة المتقررة فلم يثبت معنى ثالث يؤيد
 عليه ان المقرر عندهم ان منشأ الانتزاع في الممكن حيثية الاستناد الى الجاعل اجيب عنه
 ان منشأ الانتزاع في الممكن عند هو هي الماهية المتقررة لكن لما كان تقرير الماهية الممكنة
 لا يحصل الا من حيث الاستناد الى الجاعل فقالوا ان المنشأ حيثية الاستناد
 الى الجاعل قوله ربما سمينا الوجود الخاص هذا محل الاستشهاد قد اظهر

ولم نرد به عن الوجود إلا بما أتى من الوجود المنطوق به ولا شئت أن تصو الوجود آه
 إشارة إلى شبهة كون الوجود المصداقي بدنياً أو كون الوجود الحقيقي كسبياً وممتنع التصووير
 عليه أن التصویر بالمكانة إنما يكون بالحد التام وهو مختص بالنظري فكيف يصح قول المحشي أن تصو
 الوجود إلا بتراعي بالمكانة بدني أجيب عنه أن المراد بالتصویر بالمكانة ليس المعنى المصطلح بل اعم
 من التصویر بالمكانة ومكانة أن النواحي لا يفرقوا بين التصویر بالمكانة ومكانة ثم ما توهم أنه يجوز أن
 يكون كنه الوجود المصداقي غير المفهوم التعبيري البدني فاجاب المحشي بقوله ضرورة أن كنهه آه
 قوله فتصوره فممتنع ويرد عليه أن المفهوم من أدلة الامتناع المذكورة فيما سيأتي هو كون الوجود
 معني قائماً بالماهية زكوته اجبا لذاته فلا يصح هذا إلا بمراد آه أجيب عنه لعل هذا
 من تدقيقات المحشي من غير نظر إلى أدلة الامتناع المذكورة فيما بعد قوله ثم لا يخفى آه
 دفع ما يورد أن الحصر في التعرية، اللفظي لا يصح لأنه يجوز أن يعرف بالتحريف الحقيقة الرسمي
 لأن المفروض بداهة الكنه لا بداهة الرسم وتشرير الدفع ثم قوله فتأمل إشارة إلى الاعتراض
 وهو أنه لا يصح التوسيم أصلاً لا قبل معرفة الكنه ولا بعده لأن الرسم لا يفيد الكنه فلا يقصد به
 إلا معرفة الوجه فلم يكن التوسيم ذلك الشيء بل شيئاً آخر قوله لا تغفل إشارة إلى الجواز
 وهو أن المقصود في التصورات إما أفادة الكنه أو معرفة الشيء بوجه يمتاز عما عداه فلو أمكن
 التوسيم بعد معرفة الكنه فادلاً فائدة الكنه والمفروض حصوله أولاً فادلة الامتياز عما عداه
 وقد كان حاصله بالتوجه بخلاف التوسيم قبل معرفة الكنه لأنه يفيد الامتياز عما عداه
 فافتراضاً ونقول قوله فتأمل إشارة إلى الاعتراض هو أنه يجوز أن يكون الوجود بدنياً بالمكانة
 الأجمالی ونظرياً بالمكانة التفصيلية فيكون تحديد الحقيقة بالمكانة التفصيلية فكيف يصح قوله
 ويمكن تعريفه إلا أنه نبأ وقوله ولا تغفل إشارة إلى الجواب هو أن الوجود بسيط
 لا يمكن شئ بدنياً بالمكانة التفصيلية له أو مدعي عليه أي على كون هذا الوجود استدلالات كنه
 اختاره الشارح قوله أجيب عنه أنه يعني أنه نفساً أنه يعجز عن الالتفات أنه حاصل

بلا كسب إذ قد تحصل الصلوة في النفس آه قوله وانت جنبا آه اعتراض على الجواب
 المذكور حاصله أنه لا اشتباه بعد الالتفات الى كيفية الحصول ان طال المدة لانه
 لما التفت الى المصوتين كان مفصلا من امرأة لملاحظة مجمل فهو علم بالكنه الذي هو من
 شيون النظر وان لم يكن امرأة فهو علم بكنه الشيء الذي هو من شيون البصيرة فلا اشتباه
 آجيب عنه ان كلام المجيب مبنى على مذهب الجمهور حيث قالوا ان تصو المعرفة بالكسب
 معد لتصور المعرفة بالفهم فبعد حصول المعرفة بالفهم يبقى الاشتباه انه هناك كاسب
 اعلم لان الكاسب المعد لا يجب مجامعته مع المكتسب قوله فلا ولي ان يقال آه
 يعني يعلم بالا لتفات انها حصلت بلا نظر الحصول نظر لا يوجب كونه بداهيا
 لكون الحصول بغير كسب مشترك بين البدهي والنظري فاحتاجت الى الاستدلال
 ويرد عليه انه يجوز ان يكون البدهي ما يكون حصوله بغير النظر فاذا علم بالا لتفات
 انه حصل بلا نظر علم انه بدهي بلا حاجة الى الاستدلال فدفعه بقوله فان البدهي لا يمكن
 حصوله آه وانما قال فلا ولي لم يقل فالصواب لانه يمكن ارجاع كلام المجيب الى جواب
 المحتشى بان يكون في عبارته حذف فيكون تقديره حتى تكثرت الصور وتطاوت المدة
 مع كون الحصول بغير كسب مشترك بين البدهي والنظري فالتبس على النفس
 آه فقوله فالتبس على النفس تفريع على المحذوف اعني قوله مع كون الحصول بغير كسب
 مشترك بين البدهي والنظري لا على قوله تكثرت الصور وتطاوت المدة ولا ينبغي
 انه تكلف قوله وتحقيق ذلك آه هذا تعليل لقوله فان البدهي لا يمكن حصوله
 بالنظر آه وايضا تمهيد الى الاعتراض الا في الممدوح بقوله والمراد بالتوقف آه تقرير
 الاعتراض ان التوقف على النظر المعتبر في تعريف النظر غير متحقق أصلا في حق
 صاحب لقوة القدسية ولا في حق الفاعل ما في حق الاول فظاهر فلا ان صاحب
 القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحد من امان في حق الفاعل فلا كان لقوة القدسية

له حاصل الدفع انه ليس المراد بالتوقف بمعنى لولا لا متنع بل بمعنى الترتب اعني
 العلاقة المصححة لدخول المفاء وهو لا ينافي في حصول النظرى بغير النظر ويرى عليه ان معنى الترتب
 كون الشئ موقوفا على الآخر بالذات بحيث لا يمكن التخلف عنه فهو التوقف متازفا
 فالوارد على التوقف واردة على الترتب كما حقق المحشى في بعض حواشيه ايضا التوقف
 بمعنى الترتب مبنى على مكان تقابل العلل المستقلة على معلول على طريق البديل
 وهو باطل عند التحقيق كما فسر المحشى في حاشيته على شرح الجلالية فلذا عدل
 المحشى عن هذا الجواب قال والمراد بالحصول آية فكلية الواو في قوله والمراد بمعنى بل
 الاضرابية وتقديره ان المراد بالتوقف بمعنى لولا لا متنع لكن المراد بالحصول
 في تعريف النظرى آية قوله يحتمل الحصول المطلق ومطلق الحصول لانها
 في موضع الاثبات بمعنى واحد قوله لا يقال آية اعتراض على قوله والبدهى لا يترتب على
 النظرى صلا قوله لا يمكن ان يحصل بالنظر لان الحاصل بالنظر غير الحاصل بالحدس
 والحس قال في الحاشية العلم الاحساسى سواء كان تصورا وتصديقا آية الغرض
 من هذه الحاشية ان تقيد المحسوسات بالقضايا اتفقا لا احترازا اما تقيد المحسوسات
 بالقضايا فاحترازا لان المراد بالحدس ذكر المتأخر وهو الانتقال الى الحكم
 بمشاهدة القرائن وهو مختص بالقضايا وايضا الغرض منه اشارة الى اعتبار قيد
 الحيثية في المحسوسات والحدس آية بهذا يظهر آية اى من قوله فالنظرى يترتب
 على النظر والبدهى لا يترتب على النظر اصلا لانه يظهر منه ان ما هو نظرى وبدهى
 فهو نظرى بدهى عند الكل في كل وقت قوله مؤل او مراد يعنى ان حمل على الظم
 فهو ود وان لم يحمل على الظم فهو مؤل ثم قال في الحاشية يمكن بيان التاويل آية هذا
 بيان الاختلاف بحسب الاوقات واما بيان تاويل الاختلاف بحسب الأشخاص
 فلان المحسوسات والحدس شيان من حيث انهما كانتا نظريان في حق الفاقد من حيث

انه ما قد بد هيأ في حق الواحد من حيث أنه واحد قوله فعليات بالتأمل لصاق إشارة
 الى اعتراض هو أنه يلزم التناقض بين كراهي المحشة لأنه يعلم من قوله فيما سبق اذ ربهما
 يحصل النظرى بالحدس ان الحدسيات من قبيل النظريات ويعلم من قوله كثير من
 البديهيات المحسوسة الحدسيات ان الحدسيات من قبيل البديهيات والجواب عن أن في الحدسيات
 اعتبارين اعتبار الذات واعتبار الحثية فبا اعتبار الذات من قبيل النظريات لا مكان
 حصولها بالنظر وبا اعتبار الحثية من قبيل البديهيات لعدم امكان حصولها بالنظر
 بتلك الحثية ولذا قيد المحشة المحسوسة والحدسيات في الحاشية السابقة بقيد
 الحثية وايض في إشارة الى اعتراض هو أنه يعلم من قوله فالحكم الذي حصل بالحدس
 او الحواس أن البديهي والنظري من صفات العلم والمختار عند المحشة انهما من صفات
 العلوم كما حققه في الحاشية على شرح الترمذي في الجواب عنه ان كلامه في الحاشية المذكورة
 مبني على تحقيقه وظهرنا بدني على تحقيق القوم لأنه موجه لتعريف القوم قوله المقيد
 على وجهين أه تمهيد لدفع الاعتراض قوله والمأد بالمقيد أه تقريع بالدفع تقريع
 الاعتراض أنه لا نسلم ان المقيد ظهرنا اعني جوي بدهي لأن احد جزئياته ضمير
 المتكلم المراجع الى النفس هي كونها محل الاختلاف في كونها مجردة ومادية وبسيطة
 ومركبة عن يقة في الابهام وايضا لا نسلم ان بلاهة المقيد مستلزم لبلاهة المطلق
 لأن بلاهة المقيد من احكام الخاص والمطلق لا يجري عليه احكام الخاص فمقتضى تقرير
 الدفع ان المراد بالمقيد الحصة والقييد الحصة بخلافه فإني تراها المقيد ابهاما
 والمراد بالمطلق مطلق الشئ وهو يجري عليه احكام الخاص من قوله والثاني الطبيعة
 المضافة او الموصوفة فقيد الاضافة اتفاق قوله القيد من حيث هو قيد
 قيد بالحثية لئلا تصير الحصة فردا وايضا لو اعتبر القيد من حيث أنه قيد يلزم
 التسلسل قوله واخرا في العنوان دون المعنوي قوله والقيد خادج هذا في العنوان

ومنعنا قوله من حيث الالطلاق في العنوان لا في المعنوي والا لا يكون مطابقا لقوله من حيث هي
 اي بدان اعتبار الالطلاق اصلا لا في العنوان ولا في المعنوي قوله ههنا الحصة لان الفرد
 لا شتماله على الغريق في الابهام لا يكون بد هيا قوله مطلق الطبيعة لان الطبيعة
 المطلقة لا يجري عليها احكام الخصوص فلا يلزم من بداهة المقيد بداهته
 وايضا لا اعتبار الالطلاق فيه لا يكون جزء من الحصة ويؤيد عليه انه يجوز ان يكون للمقيد
 حقيقة ومفهوما والبديهي مفهومه لا حقيقة وكذا المطلق ايضا حقيقة ومفهوما
 والبديهي هو الثاني والاول في ابداهة الاول فانباعه في الحاشية بقوله المقيد
 على كلا الوجهين آه وتقرى بالدفع ان المطلق والمقيد ههنا من الاموال اعتبارية
 وفيها ليست الحقيقة غير المفهوم البديهي يرد عليه ان المطلق هو الكلي الطبيعي هو
 من الموجودات الخارجية عند المحققين لا من الاموال انتزاعية وكذا الحصة
 ليست الا المطلق مع قيد الاضافة فلا تكون اعتبارية ايضا اجيب عنه انه ليس ههنا
 بالمطلق والمقيد مطلقا بل ههنا ولا شك في اعتباريتهما وبيان ان الوجود في
 الخارج ههنا ليس الا الشخص المسمى بالوجود الواجب لذاته نتجته ينتزع عنه
 الوجود المطلق بكذا الا اعتبارين وكذا المقيد بكذا الا اعتبارين قوله لا يقال آه
 اعتراض على قوله ان وجودي متصور بالبديهة قوله علم حضوري فلا يصح قوله وجودي
 متصور بالبديهة قوله والمراد بالصفات آه دفع ما يرد ان علم النفس بذاتها
 وصفاتها حضوري فلا يصح قوله علم النفس بوجودها حصولا وحاصلا الجواب ان المراد
 بالصفات هي الصفات العينية لا مطلق الصفات لان ميزان العقولية الحضورية
 حضوري الشيء الموجود بالفعل بنفسه للغير والصفات الانتزاعية ليست موجودة بنفسها
 بل بمنشأها قوله ثم لا يخفى آه اعتراض على قوله جزء المتصور بالبديهة بل هو متصور
 ان تصور كذا الشيء تمثله في الذهن اجمالا او تفصيلا وجزء المتصور بالبديهة انما يكون

بد هيا اذا كان ذلك الشئ متصو بالتحصيل اما اذا كان متصو بالاجمال فجزءه لا يكون
 متصو فضلا عن بد هية ههنا يجوز ان يكون بالاجمال قوله والاولى آه قال في الحاشية في وجه
 الاولوية وذلك لان المطلق جزء خارجي آه يعني ان للمقيد صوة تفصلية والمطلق
 جزء منه لانه عبارة عن المطلق الذي اعتبر معه القيد فالتقيد ملحوظة فيه ملاحظة لان
 بدن الحاشيتين فلا بد فيه من تصور الاجزاء تفصيلا والفرق بين المقيد الخاص والمطلق
 جزء خارجي للمقيد لان اجزاء ملحوظة تفصيلا فلا يحمل المطلق على المقيد بخلاف الخاص
 لان العام قد يكون جزء ذهني له محمول عليه ايضا للمقيد صوة تفصلية فقط بخلاف الخاص
 لانه قد يكون له صوة اجمالية ايضا قوله فيها لانه يمكن حمل الكلام عليه بان يكون المراد بالكل
 المقيد بالجزء المطلق قوله وما قيل آه اي في جواب الاعتراض لكن مر بقوله ثم لا يخفى آه قوله
 من تصور اجزائه الاولوية او تصورا جزائه باللغة ما بلغت لترديد مبنى على ان من هيين قوله
 ساقط وجه السقوط فامر من قوله فجزء المتصو بالبداهة آه قوله الا ترى آه متعلق
 بمحذوف وموان تصورا اجزاء الاولوية او باللغة ما بلغت نما يكون في التصو بالكنة القائل
 قائل انه لا بد في تصو كنه الشئ من تصورا اجزاء ايضا فقال بعدم الفرق بين التصو
 بالكنة وبكنة الشئ مع ان الفرق ثابت الا ترى ان الوجه آه فقوله وبه يعرف الفرق
 آه كالنتيجة لقوله الا ترى آه فيكون كلمة الواو بمعنى الفاء قوله في قصد واحد تصور
 واحد يريد عليه ان ههنا قصدان قصد الوجه الكنه قصد الوجه ذي الكنه كذا
 التصو لا واحد آجيب عنه ان ما ذهب المحقق ان في التعريف تصورا واحد او قصدا
 واحد او بيان ذلك ان في وقت تصو الشئ بالوجه تصور واحد متعلقا بالوجه بالذات
 وبكنة الوجه بالعرض او المقصد بالعكس فتصور الوجه في ذلك التصو لو اريد اما بكنهه
 او بوجهه فهو المطلوب او بالكنة بالوجه فيصير ذلك الوجه مرئيا في ذلك التصو الواحد
 فيكون متصو بالعرض مقصودا بالذات مع كونه متصو بالذات ومقصودا بالعرض في ذلك

التصو الواحد الفصل الواحد يرد عليه انه يلزم من هذا ان لا يحصل النظرى من نظرى
 آخر منتهى الى بداهى مع انهم قالوا ان النظر يكتسب من النظر اجيب عنه لعل المحشيه
 يلزم متناع تصو نظرى من نظرى آخر الجهر هو لما قالوا ان فى التعريف تصويرين
 بان يكون تصو معرف بالكسر معد التصور لمعرف بالفتح قالوا باكتساب نظري
 من نظرى آخر قوله وبه يظهر اى من قوله ان قصو كنه الشئ تشله فى الذهن قوله
 وهو علم بالحقيقة الا العلم بكنه الشئ لان العلم الحقيقى هو الحاصل فى الذهن بالذات
 وهو لا يكون الا فى التصو بكنه الشئ قوله ولعله يحتاج الى لطف القريحة اشارة
 الى وجه آخر على ان فى التصو بالكنه الوجه تصو الكنه الوجه تصو بكنه الشئ وبوجه
 الشئ بان المختار عند المحشيه ان عند حصول الحد الرسم فى الذهن لا يحصل
 الحد والمرسوم فالالتفات الى الانسان مثلا اذا فرض تصو الحد الرسم
 بالكنه والوجه اما بوجه الحد ولكن فعلم الانسان حصل بوجه الحد وبوجه الرسم
 او بكنههما لا هما والفرق خلافه وينفس الحد او الرسم ذلك الحد الرسم
 على لفرض المذكور غير حاصل فى الذهن لكونهما مرسوما وحددا وهما غير حاصلين
 فى الذهن على اختيار المحشيه فكيف يحصل بهما الالتفات الى الانسان فتأمل بداهة
 النظر وفيه اشارة الى الجواب من جانب القيل ان كلامه مبنى على طريق العوام لانهم
 لم يفرقوا بين التصور بالكنه وكنهه بالوجه وبوجهه قوله حمل للدليل آه اعلم ان
 المصنف ذكر فى التنزيل الاول لفظ الدليل هو انما يستعمل فى التصديق ويجوز
 متصور حمل الشئ الدليل على الموصل المطابق المتحقق فى ضمن الموصل التصوى فاعترض
 عليه المحشيه بان هذه الارادة بعيدة لان ذكر الخاص ارادة العام المتحقق فى المباني
 بعيد ايضا لا ينطبق عليه ما ذكره المقام فى الجواب هو قوله اننا استدلال بصدق المقدمات
 لان الصدق المقدم انما يستعمل فى القضايا الا ان يتكلف حمل الكلام على التنزيل

كما حمل لشارح قوله وابعده منه حمل قوله آه يعني حمل لشارح كلامه المص في التنزل
الثاني وهو قوله ولا دليل عن سالبين على التنظير فقال المحشي انه بعد من الاول
لان ذكر الخاص ارادة العام المتحقق في المبائن له نظير في الكلام كالمشعر لانه
عبارة عن شفة البعير وقد يستعمل في شفة الانسان بايراد الشفة المطلق
المتحقق في ضمن شفة الانسان اما قياس مرصل التصوي على الموصل لتصديق
مع مغايرتهما في الاحكام والوانهم ففي غاية البعد قوله واما حمل التصور آه
اي حمل التصوي في قوله تصور وجودي على التصو المطلق الذي هو مراد
القسم وحمل وجودي على قضية انما وجودي كما حمله الفاضل ميرزا جازي فعبارة
ايضا لان التصو المضاف الى غير القضية يتبادر منه التصو فقط وقيل في وجه
البعد ان العدل عن العلم الواقع في كلام الامام المد أخذ لهذا الدليل الى لفظ
التصور المتبادر منه التصو فقط وايراد مطلق التصو منه بعيد قوله ويأتي عنه
قوله في الجواب انا لا نسلم آه لانه منع مقدمة لم يدعها المستدل قوله و
تطبيقه عليه تكلفا بان يكن انما انا لا نسلم ان تصور الوجودي بكنه المتحقق
في ضمن هذا التصديق بدعي نعم انما وجودي تصديق بدعي لا يخفى بعد قوله
المستلزم لكسبية التصديق آه لان هذا تصور جزء هذا التصديق على زعم المستدل
اعني الامام الرازي لا على زعم الحكماء ويرى عليه ان على هذا لا يلزم في كتاب ذلك
التصديق الاختيار الى الدليل لان احدا في التصديق اذا كان نظريان يكون فكتبا
من القول لشارح دون الدليل آجيب عنه ان كسبية التصو لما استلزم لكسبية
التصديق وحصول التصديق من حيث انه تصديق لا يكون الا من الدليل
وه من القول لشارح او نقول في وجه الاستلزام ان مفهوم الوجودي المضاف الى بقاء
المتكلم مخموم هذا التصديق فكسبية مستلزم لكسبية هذا التصديق على زعم

المستدل لا في الواقع ونقد الخ لكان مضمون التصديق لا يترتب التصديق وكسببية
اللازم لا يستلزم كسببية الملتزم وانما كان هذا لتوجيه اولى نعل وردا اعتراضا
الواردة على الشارح والفاضل عليه قوله يلزم من جوي وثبوت وجوي يرد عليه ان المعلوم
من الدليل ثبوت التصديق لا ثبوت وجوي لكن هو المفرد آجيب عنه ان ثبوت التصديق
من الدليل مستلزم لثبوت وجوي لانه مضموننا ونقول ان المراد بوجوي في قوله ثبوت
وجوي انا موجود لا المفرد فلا اشكال وقد يوجه كاره المصنف ان مقصود المصنف
بداية الوجود المطلق بدلالة الوجودات الثلاثة اعني الوجود المضاف الى اية المتكلم
وجوي الدليل وجوي المحول للموضوع فيكون مقصودا ان الوجود المطلق بداهي لان
وجوي بداهي الوجود المطلق جزء منه وعلى التناول وتسليم كون وجوي نظريا
فالوجود المطلق بداهي ايضا لانه جزء من وجود الدليل الذي هو بداهي على التناول
وتسليم كون وجوي الدليل ايضا نظريا فالوجود المطلق ايضا بداهي لانه جزء من وجوي
المحول للموضوع فالمراد بالدليل ليس الدليل الذي هو الوجودي على تقدير كونه نظريا
حتى يرد عليه الاعتراض بان الدليل المطلق الكاسب للتصديق مطلقا فلا اشكال
اصلا قوله لكن في قوله الوجود جوي من وجوده اشكاله آية تقرير الاشكال انه لما كان
وجوه في كلام الامام عبارة عن قضية انا موجود بان يكون المضاف تعبيرا عن المحول
اعني موجودا او المضاف اليه تعبيرا عن الموضوع اعني نفس التكلم فيكون معناه قوله
الوجود جزء من وجوه ان الوجود جزء من الوجود المضاف الى الضمير الذي هو تعبيرا
عن المحول في قضية انا موجود مع ان آية ليس كذلك لان المحول في انا موجود هو الوجود
المطلق الخاص حتى يكون الوجود المطلق جزء منه آجيب عنه انه لما كان وجوه تعبيرا
عن القضية اعني انا موجود فيكون معناه قوله الوجود جزء من وجوه الوجود جزء
من قضية انا موجود لا من الوجود المضاف الى الضمير ان هو عبارة عن المحول حتى يرد

الاعتراض ان سلم انه جزء من المضاف فقط اعني المحمول في انا موجود لكن كلامه الامام
 مبني على مذهب اهل البيت من ان المبدء جزء المشتق وان سلم ان كلامه مبني على عام
 جزئية المبدء من المشتق فالمحمول في القضية المذكورة ليس الوجود المطلق بل المنسوب
 الى الضمير المرجع الى انا فيكون خاصا والوجود المطلق جزء منه ان سلم ان المحمول
 هو الوجود المطلق والمبدء ليس بجزء من المشتق لكنه في حكم الجزء باعتبار
 ان تعقل المشتق موقوف على تعقله هذا القدر كاف قوله لان الكلام في وجود
 الشئ في نفسه لانه من الامور العامة لا الربطية قوله وهما متغايران آه دفع
 ما يرد من الاتحاد بينهما فالكلام في احدهما هو الكلام في الآخر وحاصل الدفع
 انهما متغايران باعتبار توجيهين اشار الى الاول بقوله الاول والثاني بقوله
 والاول متعلق التصور آه قوله وجود الاعراض من هذا القبيل كذا وجو
 الانتزاع للفرق بينهما ان وجو الاعراض بالنظر الى حال المحمول ووجو
 الانتزاعيات بالنظر الى حال الموضوع الاول عبارة عن وجو الشئ في نفسه
 للغير والثاني عبارة عن وجو الموضوع بحيث ينتزع عنه المحمول هذا والتفصيل
 مقام آخر قوله كما يدل عليه ما ذكره الحكم في الجواب هو قوله الموجبة ما حكم فيها
 بوجود المحمول للموضوع ممنوع بل ما حكم فيها آه لان انك النسبة الالجابية
 المحاكية غير منصوص عند العقلاء وايضا قد سلم صدق المحمول على الموضوع في الموجبة
 ولا معنى له الا النسبة الالجابية قوله هذا لتوجيه مع بعد زهون حمل الكلام على
 التنظير بعيد قوله لا يلائم آه زهون المحجب تعرض للتنظير بدان التعرض للمقصود
 وهو غير ملائم قوله ويقرب من التناول الاول كلامه برتبة ليس له دخل في
 هذا التوجيه لا اشتراك قريب لتنازلين في توجيه الشر والمختص ببيان القرب
 في توجيه الشر ان في التناول الاول اثبات بداية الرجوع ببداية وجود المرف

وفي الثاني ببداهة اجزاء المعرف وفي توجيه المحشمة اثبات بداهة الوجود ببداهة
وجود الدليل في الاول وببداهة وجود مقدمة الدليل في الثاني فلا فرق بينهما مقنا
به على كلا الوجهين قوله ولذا الت يرد عليه اه اذ يرد على الثاني منع بداهة وجود
اجزاء المعرف او الدليل على الاول منع بداهة وجود المعرف او الدليل قيل المراد بالبداهة
يراد ايراد الشرح بقوله فالتحجج الاشكال بان الكلام في اكتساب التصوآه لان هذا
الاشكال اورد على التنزل الاول في ذكر الدليل في الثاني بذكر مقدمة الدليل الموجبة
لكن ررد الاشكال على الثاني اظهر من الاول لان الدليل قد يرا منه الموصل المفرد
كما يقال العالم دليل على الصانع بخلاف ذكر مقدمة الدليل والموجبة لانها لا يذكر
ان في المفرد قوله المراد بالوجودى اه دفع ما يردان وجودى اما ما يكون موجودا خارجيا او
ما يكون من شأنه ان يكون موجودا خارجيا ومتعلق السلب يصلح لكليهما وتقرير الدفع
ان المراد بالوجودى ما لا يكون السلب جزء مفهوما لا بالامعنيين المذكورين قوله ان المراد
بالوجودى في قوله فيكون العلم بوجوده ضروريا قوله فالوجودى بالمعنى المذكور اعنى
ما لا يكون السلب جزءا من مفهومة قوله فالسلب موجود ذهنى اى السلب ايضا
موجود ذهنى فلا حاجة في اثبات بداهة الوجودى وجودية اجزاء المعرف بالمعنى المذكور
بل يثبت بداهة وجوده اشارة السلب لانه موجود ذهنى الجواب باختصاص الشق الثاني
لكن الكلام مبنى على ان اجزاء المعرفى وتقول ان اثبات وجودية اجزاء المعرف انما هو
بالنظر الى الواقع لانه محتاج الى اثبات بداهة الوجودى قوله بالاحتجاج على اه اعلم
ان الشارح فهم من قول المصنف باعتبار ما ان بداهة الوجودى معنى انه لا يستل تصورا وجود
بالكنه بل يستل باعتبار ما فى الوجودية الشارحة وتوجيه كلام المصنف من
عند نفسه بحمل بل على الترتيب لانه من لا يستل على اه والجواب من جانب الشرح
ان وجودى مضمون هذا التصديق فانه من تصور هذا المضمون على انهم المستدل

كما رأونا نقول ان المحل في ناموجي هو المرجح المنسب الى الموضوع الموضوع هو ليس عين
وحيوي فلا بد من تصحيح قوله في ان علم النفس علم ان المصانع منع بداهة كنه جوي
وسلو بداهة قضية اناموجي ومنع بداهة محمولها بقياس على الطرف الآخر هو انا فاور
المحشاة مناقشة على القيس عليه قال في ان علم النفس حاصل المناقشة ان قوله حقيقة
بكنها غير بداهية المراد من حقيقة انظرية فهو بطلان علم النفس بذاتها علم حصول
لا نظري لا بداهي اما ان يكون المراد من كون كنهها غير حاصل بذات ان اكتساب لو بالعلم
الحضوي فهو بطلان كونها حاضر عند ها على وجه الاجمال بذات ان اكتساب فاشار
المحشاة الى الشق الاول بقوله ان علم النفس بذاتها علم حضوي الى الثاني بقوله
فكنها حاضر عند ها آه فخره يرد ان المص قال بعدم بداهة علم النفس المحشاة
اثبت العلم الحضوي بها وهو يؤيد عدم البداهة قوله التفصيل في العلم آه دفع ما يرد
اننا لان ان النفس معلوم بالعلم الحضوي الام يقيم الخلاف في بساطتها وتكوينها وتجزئتها
وماديتها ووجه الدفع ان معلوم الحضوي انما هو الكنه الاجمالي ولا خلاف فيه وانما
الخلاف في الكنه التفصيلي هو معلوم الحصول التفصيل في معلوم الحضوي غير لازم
فالمراد بالعلم بالكنه في قوله التفصيل في العلم بالكنه غير لازم العلم الحضوي واجوباب
عنه باختيار الشق الاول بان المراد بقوله المص حقيقة بكنها غير بداهة الكنه التفصيلي
ولاشك انها نظرية قوله بل تصوا الجزء بوجه ما آه اعترض على قول الشرح ان اللازم منه بداهة
تصو الوجوه المطلق وتقريره ان تصو الكل بالوجه لا يستلزم تصو الجزء فضلا عن استدلال
بداهة بداهة لان وجه الكل لا يلزم ان يكون وجهها الجزء الا ترى الى الصاحك لانه وجه
للانسان لا الحيوان قوله وفيه عافية جواب عن الاعتراض المذكور حاصله ان المراد بالكل
المقيد بالجزء المطلق ووجه المقيد وجه المطلق لان تصو المقيد تصو تفصيلي ووجه
وكنهه وجهه ونه المطلق لان وجه المقيد يقيد تصو تصو بداهة لان تصو المطلق لا يقيد

قوله وانت تعلم آية الجواب الشرع ان يكون للوجود حقيقة غير مفهومة بان يكون المفهوم
عارضاً للحقيقة وكذا مفهوم الافراد عارضاً لحقايقها او رضى عليه المحض بقوله
انت تعلم آية قوله والتقييدات اى التوصيفات قوله حقيقة ليست آية لازماً
المصدية من الانتزاعها ومفهومها اعنى ما حصل فى العقل حين الانتزاع ليس له
الحقيقة قوله ولو كانت مفهومها آية يعنى لو كانت لها مفهومات عارض للحقايق
لكانت محمولة عليها الوجوب مثل المعارض على المعارض قوله والاول يستلزم آية بيان
الاستلزام انه بما كان مفهوم الوجود عارضاً للحقيقة فيكون مفهوم الوجود الخارجى
عارضاً للحقيقة الخارجية وما يعرض له الوجود الخارجى موجود خارجى مع ان الوجود
المطلقا من العقول الذاتية ليس من الوجودات الخارجية وتقصيل هذا المقادير
فى حاشية غامضى البهامى قوله موافقاً على معروضه وهو باطل لان للمبادئ
علاقة الحلول والتحقيق فى المحل وحمل المواطات يقتضى الاتحاد والابتواب عن جانب
الشرع باختيار الاول وكون تلك الحقائق من العقول الثانية غير مسلم عند الشرع
الحقيقة عبارة عن منشأ انتزاع الوجود المصدى هو امر واقعى موجود فى الخارج او باختيار
الشق الثانى لان الشرع من اتباع المشائين وهو قائلون بان الوجود المصدى
عارض الوجود الحقيقى وهو على موافقنا قوله ما ظن آية اعراض على انفراد الوجود فى المحل
وتقر به قوله لايجزى فى الذاتيات لان مناهج التشكيك هو الاختلاف فى المراتق وهو الذاتيات
نفس الذات بلا تفاوت قوله فانهم اشاروا الى ما فى مسألة التشكيك من الغرض ايضا فاشارة الى
الجواب المذكور من جانب الشرع ايضا فاشارة الى اعتراض خروجه وانهم قائلون ان حمل المعالى كالجسم
على السافل كانه انسان بواسطة المتوسط كالحيوان وشو ليس التشكيك فى الذاتيات لان حمل
المعالى على السافل بواسطة المتوسط وعليه بالذات احيب عنه ان تشكيكنا بما يكون فى الافراد
المتفقة فى الدرجة ليس هنالك ايضا فاشارة الى ما فى شق الاشتقاق فى ثبات الملازمة وبطلان

لا يلزم من تعبيرات شتى المذمومة في بعض الحواشي قوله فلا يكون هذا التصديق
 بانها ويرد عليه ان هذا الاعتراض لما يريد لو كان هذا لا انفصال حقيقيا واما اذا كان
 اخذ مانعة الخلو فلا يراد اجيب عنان هذا لتقسيم حقيقي وهو انما يكون في ثالة لا انفصال
 الحقيقي فنقول اما كان لا انفصال بين الوجود والعدم غير حقيقي فلا يوجد لا انفصال
 الحقيقي بين كل انقيضين اصلا لان التناقض بالذات انه لو بين الوجود والعدم وفي غيرهما
 بواسطة قوله قلت آه خلاصة ان الحال غير خارج من احد القسمين في الحقيقة قوله فان قيل
 او نقض جمالي جريان الدليل في جميع التصورات والمدعى متخلف قوله لا نسلم ان التصديق
 الاخر بدهية وتريد عليه ان هذا ادعاء يخص ممكن في كل تصديق اجيب عنه بان هذا
 التصديق حاصل لمن لا يقدر على اكتساب التصديقات الاخر ليست كل وتريد عليه ان
 التصديق بان هذا الشيء اما نرا ذلك وليس بزايد هكذا ايضا حاصل لمن لا يقدر على اكتساب
 فلا مرد هذا الاعتراض على الجواز المذموم عدل المحشة عنه الى جواب آخر وقال مع ان هذا
 الدليل آه حاصله انه لا نسلم ان المدعى متخلف لبداهة جميع التصورات عند المستدل
 اعني الامام ويرد على الامام ان على هذا لا يلزم ان يكون جميع التصديقات ايضا بدهية
 لا بالتسليم بل عند عبارة عن جميع التصورات البدهية اجيب عنه نعل نظرية التصديق
 عند بنظرية الحكم لانه ايضا جزء من التصديق عند قوله المتعارضة اعلم ان الشارح قال
 بان المتعارضة هو الاثنية او مسند لزم لها اعترض المحشي على العينية باثبات الفرق بينهما وجوه
 ثلاثة بحسب المفهوم وبحسب المصداق وبحسب المقابل شارح الاول بقوله المتعارضة آه
 ويظهر منه الثاني اعني المتغايرة بحسب المصداق بان مصداق المتغايرة وحدة كل واحد
 من الاثنين ومصداق الاثنية هو الطبيعة المشتركة بينهما وحدة الواحد تين وشارح
 الثالث بقوله ويقابلها العينية ويقابلها كون الطبيعة او تعارضها على الاستقلال
 بقوله بل بصورة آه اجيب عن الاول ان كلام الشرح مبني على حسب تفاهم العرب لان اهل

العرف لا يفرقون بينهما وكلام المحتشئ مبني على التدقيق الفلسفي في الثاني ان كثيرا ما يذكر
 الاستلزام ويراد منه غلبة الوقوع مبالغة قوله اراد بالتصديق آه دفع ما يرد بوجهين
 الاول ان الاعتراض المذكور لا يتوقف على كون الاطراف اجزاء له بل هو وارث على تقدير الشرايط
 ايضا بان يقال ان زعمت انه بدعي مطلقا اي بجميع ما يتوقف عليه فمصادرة وان ادعت
 انه بدعي باعتبار الحكم فلا يقع فتفسير الشارح الاطلاق بقوله بجميع اجزائه لا وجه
 في الثاني ان التصديق اذ عاصي فلا يصح قول الشارح هذا التصديق بدعي بجميع
 اجزائه وحاصل الجواب عن الاول ان المراد بالتصديق المصدق به او التصديق على
 مذهب الامام وعلى كل تقدير الجمهور اطرافه اجزاء له فالتعرض للاجزاء ليس لاجل
 عدم تمام المقصود بدونه بل بالنظر الى الواقع وتشرية دفع الثاني ظم قوله والاول بدعي
 بالعرض لا يرد عليه ان البديهي النظري من صفات المعالوم لا العلم عند المحشئ فالامر
 لهمنا بالعكس احيب عنه ان المراد بالاول التصديق على مذهب الجمهور اعني الاذعان
 وبالثاني التصديق على مذهب الامام فيكون معنى كلام المحشئ اراد به التصديق
 على مذهب الجمهور اعني الاذعان لكن باساردة المصدق به من التصديق والتصديق على مذهب الامام
 والاول والتصديق على مذهب الجمهور بدعي بالعرض بواسطة المصدق به الثاني بدعي بالذات لانه عين
 المعلوم والتغاير بينهما اعتباري محتمل ان يكون المراد بالاول المصدق به وبالثاني التصديق على مذهب
 الامام والكلام مبني على ما هو مشتق من البداهة والنظارة من صفات العلم بالذات لا على مذهب
 المحشئ فلا اشكال قوله اعلم ان التصديق آه دفع ما يتوهم ان المصدق به عند الجمهور هو النسبة وهو
 امر بسيط فبداهية لا يفتقد المطالب ايضا ليس فيه اجزاء فلا فائدة في اعادة المصدق به من التصديق
 وتشرية الدفع ظم قوله على ما هو المشهور اي في النقل عن الجمهور قوله يجب ان يكون مستقلا
 والا يكون التصديق كادراء المرأة عند ادراك المرء قوله لا يقال هذا الاعتراض مبني
 على الغماض من قوله لكن من حيث انها لا يمكن الا فلا اعتراض فبناء الاعتراض على الغماض

وبناء الجواب على الاستقامة قوله لا اشتغالها على النسبة أي يرد عليه أن المركب من المستقل
 وغيره إنما يكون غير مستقلا إذا كان الجزء الغير المستقل محتاجا إلى الخارج عزاء المركب
 كما في الفعل لا احتياجه النسبة فيه إلى لفاعل الخارج عنه أما إذا كان الجزء الغير المستقل
 محتاجا إلى ما هو داخل في المركب فلا يكون المركب منه غير مستقلا ههنا كنت أجيب عنه
 أن الاستقلال عدمه على قسمين الأول بمعنى الافتقار إلى أفادة عزاء المنظ وعده
 كما في معنى الحرف الأسم الثاني بمعنى عدم تعلق القصد به تعلق القصد به التفصيل
 المذكور إنما هو في القسم الأول منهما وأما في الثاني فالمركب منه من غير غير مستقلا مطلقا
 وما نحن فيه بصدده من قبيل الثاني قوله صفة الملاحة ويورد عليه أن المحشة قال في الحاشية
 الجملية أن الاستقلال عدمه من صفات نفس الشيء ففي كلامه اضطراب أجيب عنه
 أن يكون ههنا على ما اختار القوم وفي الحاشية الجملية على ما هو مختار عندنا فلا اضطراب
 قوله ملاحة جمالية وهي عبارة عن اعتبار الصوة الاتحادية التي للموضوع مع المحمول
 قوله والتصديق إنما يتعلق به بالاعتبار الأول ويورد عليه أن مذهب المحشيين أن متعلق التصديق
 حقيقة القضية اعني الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما وههنا صرح
 بأن متعلقه هو القضية الأجمالية أجيب عنه أن كلام المحشيين ههنا على رأي السيد الباق
 لا على مذهب قوله كلام ظاهر في تمام الإشارة إلى الدليل الذي ذكره المحشيين في الحاشية بقوله
 كيف ذاك قوله فيها لا اعتبارهم التضمن في المطابقة يعني أن التضمن عندهم تابعة للمطابقة
 وهو غير مستقل فيلزم عدم استقلال التضمن أيضا قوله فيها لا اعتبارهم الاستعمال مطلق
 الدلالة مع اللفظ الفعل لا يستعمل في واحد من الأجزاء وأيضا في قوله تمام الإشارة إلى الجواب
 عن جانب المشهور بتعميم الاستعمال من الحقيقية والتقديرية ولفظ الفعل أن لا يستعمل في أحد
 الأجزاء تحقيقا لكنه مستعمل تقديرًا قوله هذا على سبيل التوسع أي المقابلة بين قوله
 وأنصورا حدهما الذي هو الوجود بين قوله أن يكون تصورا فيه كسبيا على سبيل التوسع

دائرة التردد إلا فالشئ الثاني اعني شئ واحد هما راجع الى الأول لأن كسبية الوجود
 يستلزم كسبية العدم آه قوله فانه عبارة آه ويرد عليه ان الوجود خارج عن حقيقة
 العدم وان كان داخل في مفهومه كالبحر فانه خارج عن حقيقة العمى داخل في مفهومه
 وكسبية الخارج اللازم للشئ لا يستلزم كسبية الشئ اجيب عنه ان المحشئ قرر فيما
 سبق بان مفهوم الوجود وكذا العدم عين حقيقة فلا اشكال قوله قال الشيخ آه تأييد لكون
 العدم عبارة عن سلب الوجود لانه يفهم من قول الشيخ عموم السلب عن العدم وهو انما
 يتصور اذا كان مفهوم العدم سلب الوجود والسلب اعم من سلب الوجود وسلب الذات
 والجواب عن جانب الشئ ان احد طرفي هذه القضية الشئ والاخر المفهوم المراد فيكون
 مقصود الشارح بجوانب ان يكون تصور فيه اعني لشئ والمفهوم المراد المعبر عنه بأحدهما
 كسبياً او تصور احد طرفيه اعني احدهما الذي هو الوجود والعدم كسبياً وتخصيص الوجود
 لان الكلام فيه فلا توسع في كلامه ويحتمل ان يكون مراد المحشئ هذا على سبيل التوسع
 اي ارادة الوجود فقط من احدهما على سبيل التوسع لان ذكر احدهما الكسبية هو المفهوم المراد
 وارادة الوجود عنه فقط يشعر بان يكون بين الوجود والعدم عدم الاستلزام في الكسبية مع ان
 كسبية الوجود يستلزم كسبية العدم فانه آه والجواب عن هذا احتمال ان للعدس صوتين جالي
 يعبر عنه في الفارسية بنيلستي والاخر تفصلي يعبر عنه بنيلستي وجود زيد كسبية الوجود انما
 يستلزم لكسبية العدم بالمعنى الثاني والمأخوذ في ذلك لتصديق انما هو لا بل فلا توسع في كلامه
 الشرح وهذا كما هو جواب عن التقرير الثاني كالجواب عن الأول كما لا يخفى قوله الحاصل آه
 دفع ما يرد باز الشخصية مأخوذة في الكلية فكيف تكون بدهية والشخصية نظرية ويرد عليه
 ان كلام المحشئ مخالف لكلام القوم لانهم قالوا ان البلاهة والنظارة تختلفان باختلاف
 العنوان والمحشئ قال ان البلاهة والنظارة تختلفان باختلاف العلم الاجمالي والتفصيلي فاجاب
 المحشئ عنه في الحاشية بقوله ويقرب من ذلك آه قوله على الصوة العلمية التفصيلية

الشخصية ويدّ عليه ان قولنا الوجود بدهي طبيعية لا شخصية آجيب عنه ان فيه مسامحة
 لانهم قالوا ان الطبيعية بمنزلة الشخصية في ان الحكم فيها ليس على افراد قوله التي يستدل
 بها صوة شخصية فيكون الكبرى النتيجة كراهة شخصيتين قوله فنقول هذا الحكم آة تقرير
 الدليل ان يقال الوجود ما يتوقف عليه هذا الحكم عني قولنا هذا الشيء اما موجود او معدوم وهذا
 الحكم بدهي فالوجود بدهي هذا القياس قياس مساوات فالكبرى اعني قوله هذا الحكم بدهي
 ايض شخصية كالنتيجة فتقوله حاصل ان لا يقبل آة دليل ان الكبرى وقوله وهو يتوقف
 آة اشارة الى الصغرى الا انه غير ترتيبك لنظم قوله فيه اننا نحكم آة اعترض على قول الشرر
 انه يكفي تصور الوجود والمعدوم بوجه ما حاصله ان الحكم بالتساوي بالذات فعمل ان التصور
 ايض بالذات فلا يكفي التصور بالوجه قوله فتأمل قال في الحاشية اشارة الى ان المحكوم
 عليه لا يجب ان يكون متصورا آة يعني فيه اشارة الى الجواب بان المحكوم عليه اعني لوجود
 والعدم لانها محكوم عليه بالتساوي لا يجب ان يكون متصورا بالذات فيكون الوجود والعدم
 محكما عليه بالتساوي بالذات مع كونها متصورين بالوجه فصم ما قاله الشرر ويرد عليه
 ان المحكوم عليه على التحقيق هو الطبيعة وهي متصورة بالذات فلا يصح قول المحقق في الحاشية
 لا يجب ان يكون متصورا بالذات آجيب عنه لعل المراد بالمحكوم عليه في كلام المحقق المحكوم
 عليه في نفس الامر اعني المثبت له لا ما هو محكوم عليه في الحكاية الذي هي الطبيعة قوله كما في
 المعاني الحرفية وغيرها كانه لا يمتصو بالذات وعلامة بالعرض قيل ان هذا المنقول ليس
 من المحقق بل من مستوعات الناظرين لان المفهوم المدد في قولنا الشيء اما موجود او معدوم
 محكوم به لا محكوم عليه قلنا ليس هذا من الناظرين بل من المحقق لانه ليس المراد بالمحكوم
 عليه الحاشية هو المحكوم عليه القضية بل في الحكم بالتساوي المستفاد من المحصول الذي هو المفهوم
 المدد لان هذه القضية حملية مدد المحصول قوله المراد بالبساطة آة دفع ما يراد ان المتبادر
 من البساطة هو البساطة الخارجية واثباته ههنا غير مطلوب لان الكلام في نفى البساطة

وهو انما يكون للمركب الذهني وتقرير الدفع ط قوله والمراد من الاجزاء آه دفع ما يرد ان المراد
من الاجزاء اما الاجزاء الخارجية او الذهنية وعلى الاول لا يحصل المقصود وعلى الثاني
فالمساوات بين الكل الذهني والاجزاء الذهنية ليست بباطل لا ترى ان الناطق
مساو لانسان وحاصل الجواب باختصار الشق الثاني واثبات بطلان المساوات بين
الكل والجزء لان المراد بالمساوات العينية لا المساوات في الصدق العينية بين الكل
والجزء الذهني باطل قوله فلا يكون الكل كآه دليل لا بطلان العينية في الاجزاء الذهنية
والكل قوله وايضا آه دليل آخر على ابطال العينية تقريره انه لما كان الجزء عين الكل من جملة
اجزاء نفس تلك الجزء فيكون لنفسه قوله تركبه من اجزاء غير ذاتية به لين آخر عليه
وتوضيحه ان على تقدير العينية بين الجزء والكل يكون اجزاء الكل اجزاء لهذا الجزء وهذه
الاجزاء عين الكل على الفرض فيكون لتلك الاجزاء اجزاء اخرى وهم اجزاء قوله وان لم يحصل
آه تفسير من نفسه الكلام المضمّر اعني قوله والا وتعريض على تفسير الشارح وحاصله
ان المراد كوامر از حصول الامر الزائد وكونه هو الوجود فالأحسن في تفسير قوله والا هو
التصريح بنفيها على سبيل منع الخلو كما فعله المحقق والشارح قدس سره اقتصر على نفي
حصول الامر الزائد لم يصح بنفي كونه وجودا قوله فالوجود ليس هذه الاجزاء
وحدوها فانظر الى قوله وان لم يحصل عند الاجتماع امر الزائد قوله لا مع الامر الزائد
عليها فانظر الى قوله ولم يكن هذا الامر الزائد وجودا قوله هذا لتفسير اوله والجواب
من جانب الشرع انه لا حاجة الى نفي كونه هو الوجود لحصول الغرض اعني عدم حصول
الوجود هناك بل ان نفيه واجب ان المقصود من حصول الامر الزائد ليس حصول الوجود
فالقول بحصوله مع كونه غير الوجود في غاية البعد فلذا ترك الشرع او نقول ان المراد بالامر
الزائد في قول الشارح وان لم يحصل عند الاجتماع امر زائد هو الذي ذكر في ما سبق اعني
ما هو موصوف بصفة الوجود فيكون تفسير الشارح راجعا الى تفسير المحقق فلذا قال

المحشئ اول دون الصواب قوله ثم الامر الزائد آه فيه إشارة الى بيان الاحتمالات فهنا وايم فيه
 تمهيد لدفع الاعتراض قوله صرح بالاحتمال الاول تصريحه بالدفع هو انه لما كان ههنا احتمالات
 فما الوجه في التصريح بالاحتمال الاول دون الباقي قوله الاحتمال الاول قريب لما راد بالاقربية
 الاقربية الى المسكب وقوله لان الظاهر آه دليل الاية المسكب
 بيانه ان الامر الزائد هئية اجتماعية وهي حاصلة من اجتماع الاجزاء كما ان المركب حاصل
 من تفاعلها فيكون بينهما قرب من حيث حصولهما من شئ واحد ويحتمل ان يكون المراد بالاقربية في
 النسبة الى الحق وتطبيق الدليل عليه ظاهر وكذا فيما بعد قوله يكون التركيب في امر اجنبية ليس
 بين الاجزاء والامر الزائد على هذه الاحتمالات علاقة العرض ان تحققت العلاقة الاخرى هو
 المراد بالاجنبية قوله والاحتمال الثاني والرابع المحش فالرابع مشترك في الابعدية والافحشية
 باعتبارين قوله فلا يتصور حصول لعارض قيل حصول المعرض دليل الافحشية الثاني وبيانه
 ان التحقيق في الواقع ان الاجزاء حاصلة قبل حصول الامر الزائد لما فرض ان الامر الزائد معرض
 الاجزاء وحصول المعرض قبل حصول العارض فيلزم ان يكون حصول الامر الزائد الذي هو العارض
 في الواقع قبل حصول المعرض الذي هو الاجزاء قوله ووحدة العارض مع تعدد المعرض
 دليل الافحشية الرابع وبيانه ظاهر قوله وصرح بالاحتمال الاول والواو بمعنى الفاء التقريعية
 اي اذ كان الاول قرب بخلافه فالباقي فصرح به ويرد عليه في الإشارة الى الاحتمالات الباقية بقوله
 ومسببا من اجتماعها وهو المذكور بكلمة الواو هو الجمع فيستفاد منه ما هو المفاد من الاول
 فكيف الإشارة به الى باقي الاحتمالات فاجاب عنه بقوله كانه قال لا حاصل لدفع ان كلمة
 الواو بمعنى والفاصلة وهو يدل على الانفصال لا الاجتماع قوله كما يدل عليه دفع ما يراد به
 على ان كلمة الواو بمعنى او وتقدير الدفع ظ قوله فيكون التركيب في فاعل لوجود إشارة
 الى باقي الاحتمالات غير الاول يرد عليه ان التركيب انما هو في الاجزاء وهي ليست علة فاعلية
 اجيب عنه المراد بالفاعل اعم من ان يكون فاعلا او متمم له الاجزاء من المتممات في قوله

او قابلة اشارة الى الاحتمال الاول لان المعرض علة قابلية للعارض انما اورد كلمة الشك
 في قوله كانه لعدم ظهور المتقابلة بين المتقين لان المعرض ايضا من مميزات الفاعل قوله
 اعلن ان عرض الشيء آه اعلن ان المص والشارح قالا ان ليس للوجود اجزاء ولا فلك
 الاجزاء اما متصفة بالوجود فيكون الكل صفة للجزء لكن ذالك الجزء لا يكون صفة
 لنفسه آه ويرد عليه انه يجوز ان يكون ذالك الجزء صفة لنفسه
 اذ لا استحالة في عرض الشيء لنفسه الا ترى ان الكليات المتكررة تعرض لنفسها
 فاجاب عنه المحشي بقوله اعلم آه قوله كما في الامكان العام آه قيد بالامكان العام لان الامكان
 الخاص لا يعرض لنفسه لان مفهومه لما وجد في الذهن فوجوده ضروري ان كان بالغير
 فلا يكون ممكنا خاصا قوله فان العارض فيه اخصصة المعرض فيرد عليه ان اخصصة انما يحصل
 بعد الاضافة فم الاضافة يلزم عرض الشيء لنفسه اجيب عنه ان لحاظ الاضافة مقدم
 على العرض لان العارض انما يعرض بعد ان يصير تاما وتام المضاف لا يكون الا بعد
 الاضافة وقد مر مثل ذالك قوله من حيث انه جزء آه اما كون المعرض بلحاظ الجزئية
 فلا نه لما كان جزء الوجود معدا ما فيكون الوجود معدا مع كونه موجودا فيلزم
 اجتماع النقيضين واما كون العارض بلحاظ الجزئية فلا ان عرض الكل بدان عرض
 الجزء غير معقول اعلن المحقق الدواني اورد على هذا الدليل بانه ان اراد المستدل بان
 اجزاء العارض عارضة لما عرض له العارض فهو منقوض بالكثرة لان اجزائها
 اعني الوحدات ليست بعارضة لمعرض الكثرة ان اراد بان اجزاء العارض عارضة
 اما لنفس المعرض او للجزء فمسلّم لكن ههنا يجوز ان يعرض الوجود لنفس الجزء جزء
 للجزء وهذا الجزء للجزء وجزءه وهلم جرا وان قلت انه يلزم التسلسل قلت انه ليس
 بمستحيل لان الاجزاء الذهنية ليست من الالهيان الخارجية فاجاب المحشي
 عن اعتراض المحقق بقوله ثم لا يخفى آه حاصله ان هذا الدليل يجري ابتداء في الاجزاء

الخارجية والتسلسل فيها مستحيل فلا بد من الانتهاء الى الجزء البسيط لقطع التسلسل
فيلزم عرض الشئ لنفسه انتهاء قوله بناء على القول آه دفع ما يوردان من نفى الاجزاء
الخارجية لا يحصل المقصود اعني نفى التحديد لا نه انما يكون بالاجزاء الذهنية على المشهور
فاجاب عنه بقوله بناء على آه قوله اذ لا يلزم آه دليل لقوله ان المقصود من هذا
الدليل واما دليل قوله والدليل الذي ذكره المص بعد قوله فيما سيأتي وكذا
الاستحالة آه ثم لما يرد انه مالم يرد في ان اتصاف الشئ بالكل الخارجي مستلزم
لا تصافه بالجزء الخارجي لا الجزء الذهني فاجاب عنه في الحاشية بقوله اتصاف
الشئ آه قوله فيها ولا يلزم عدم الاتصاف بالكل يرد عليه ان الكل والجزء الذهني
متحدان فكيف لا يلزم من عدم اتصافه بالجزء عدم الاتصاف بالكل اجيب عنه
ان للجزء الذهني اعتبارين اعتبار اتحاد مع الكل واعتبار استقلاله والملاذ بعدم اتصافه
بالجزء عدم الاتصاف بالكل باعتبار الاستقلال لا باعتبار الاتحاد قوله فيها نعم حمل
الشئ آه اشارة الى دليل آخر يجري في الاجزاء الذهنية ابتداء تقريره انه ليس للوجود
اجزاء ذهنية ولا يلزم حمل الوجود عليها حملا متعارفا عرضيا فيلزم حمل الجزء على نفسه
بذلك الحمل العرضي فيلزم عرض الشئ لنفسه المستحيل ثم لما يردان مثال الجزء
الذهني بقا بض البصر لا يصح لان السواد البسيط في الخارج فيكون بسيطا في الذهن
ايضا لما بينهما من الملازمة فاجاب عنه المحشي في الحاشية بقوله اي على تقدير عدم
الاستلزام المذكور فان السواد بسيط خارجي يعني ان المثال المذكور مبني على عدم
الاستلزام قوله فتدبر اشارة الى الاعتراضين الاول ان بين كلامي المحشي في النسخة
والحاشية تدان فع لانه يعلم من قوله في النسخة بناء على القول باستلزام آه ان بناء الكلام
ههنا على الاستلزام ومن قوله في الحاشية ههنا ان بناء الكلام على عدم الاستلزام التناقض
ان المراد بالاجزاء الخارجية لا يتخلوا اما مادة واقعية او صورة واقعية او مادة وتصور تشبيهية

على الأول لا ما هزرت به بين الأجزاء الخارجية الواقعية وبين الأجزاء الذهنية وعلى الثاني
حالها كحال الأجزاء الذهنية في عدم لزوم التسلسل المستحيل فيهما أن يجيب عن
الأول أن ههنا بناءين بناء الدليل بناء التمثيل فبناء الدليل على الاستلزام وبناء
التمثيل على عدم الاستلزام فكلهما في النسخة على الأول وفي الحاشية على الثاني
فلا تدفع وعن الثاني باختصار الشق الثاني لا تسلمون حالها كحال الأجزاء الذهنية
لأنها لما اعتبر بشروط لا شيء فتكون نازلة منزلة الأجزاء الخارجية فيلزم فيها التسلسل
المستحيل قوله توجيهه آه دفع ما يورد بوجود ثلاثة الأول أن المتبادر من بساطة الوجود بساطة
بطريق مطلق الشيء فالنزاع فيه غير متصور أنه يجري عليه أحكام الأفراد فيجب أن
يكون بسيطاً في فرد دون آخر والثاني أنه فيجب أن يكون جزء الوجود موجوداً في الذهن
ومعدوماً في الخارج فلا يلزم اجتماع النقيضين لاختلاف الطرف والثالث أن المطل
اجتماع النقيضين في ثالث لا اتصافاً أحدهما بالآخر وههنا اتصاف أحدهما بالآخر
اشتقاقاً فلا صيرفية حاصل الجواب عن الأولين أنهما مبنيان على تقدير مطلق
الوجود بطريق مطلق الشيء وهو ليس بمراد بل المراد إلى وجود المطلق بطريق الشيء
المطلق وحاصل الجواب عن الثالث أن ههنا اجتماع النقيضين في موضع ثالث
اعني الوجود لأنه لكونه معقولاً ثانياً يصدق عليه الوجود الذهني فيصدق عليه
الوجود المطلق ولما كان جزء معدوماً مطلقاً يصدق عليه لعدم المطلق أيضاً ويرد عليه
أن هذا التوجيه لا يناسب ههنا لأن المستدل من المتكلمين وهو غير قائلين بالوجود
الذهني أجيب عنه أن أكثر المتأخرين من هؤلاء قائلين بالوجود الذهني أيضاً والنزاع في الوجود
الذهني في مرتبة من حيث هي أعني مرتبة المعالوم لا في مرتبة القيام أعني مرتبة العلم
لأنه معالوم بالعلم المحض لا يقبل النزاع قوله لا يجب أن يتقدم على الكل أصلاً
أي لا يوجد ولا بد أن لا يثبت شئاً لمعة فلا محذور فيه قوله بل بحسب الذوات

فلا يصح قول الشرر فليس الجزء بحسب جوده مقدما على كاله قوله مركبا من اربعة اجزاء
 بانضمام الوجودين اليهما قوله قلت آه حاصله اختيار الشق الثاني ومعنى قوله بحسب وجوه
 ان يكون الوجود شرطاً خارجاً لا قيدياً في المعنويين بان يكون جزءا ايضا فيلزم المحذور ويرد
 عليه ان شرطية الوجود في الاجزاء الخارجية مسلم لكونها ممتازة في الوجود عن الكل لكنه
 غير مسلم في الاجزاء الذهنية لان جوديا عين وجود الكل لا يتصور فيه التقدم التاخر
 آجيب عنه ان التقدم في الوجود في الاجزاء الذهنية بحسب لعقل بان نسبة العقل
 التقررو الوجود الى الجزء اقدم بالذات من نسبتها الى الكل فلا محذور قوله اي فيلزم آه
 دفع ما يتوهم ان مقصود الشرر ان اجزاء الوجود لو لم يتصف بالركب بل باليس بركب هو
 كما ترى فيرد عليه ان اتصاف اجزاء المركب باليس بركب اقم في جميع المركبات
 كما في الدار لان اجزائها ليس بدار فلا ضير فيه فاجاب عنه المحشئ بتفسير مراد
 الشرر بقوله اي فيلزم آه قوله لكان هذا الكلام مناقضا لنفسه آه لان قوله
 لا اعرف من الوجود في قوة قولنا لا شئ مما هو علة الوجود باعرف من الوجود
 سواء كان وجه الوجود او غير وقوله بالوجه في قوة قولنا وجه الوجود اعرف من الوجود
 لان الوجه اعرف من ذي الوجه فيصدق موجبة جزئية اعني قولنا بعض ما علة
 الوجود اعني وجه الوجود اعرف من الوجود وهي مناقضة للسالبة الكلية المذكورة قوله
 ولا يخفى الا اعتراض تقريرة نظم قوله والحق آه جوابه تقريرة ان ذكره في ابطال الرسم مقد
 خطابية والمقصود منها الطهانية لا اثبات الهداية بطريق اليقين حتى يلزم
 اللغوية قوله قل سبقت الاشارة آه اعلم ان الشرر قال في الجواب يجوز ان يكون
 صدق الوجود على تلك الاجزاء صدقاً عرضياً فلا يلزم الاتحاد في الماهية فرد
 المحشئ على جوابه بقوله قل سبقت الاشارة آه قوله لا صدقه عليه كما فهمه
 الشرر حيث جوز صدق الوجود على تلك الاجزاء صدقاً عرضياً قوله **والله تعالى**

مساواة أو مساوات الجزء الخارج مع الكل في الماهية أيضا مستحيل لأن الكل قد شهد في
 الاجزاء العقلية فلذا خصها بقوله فلا يمكن للجواب أن يكون على القول بتعدد مفرد في الجزء
 وهو جواب المصّ فهو الحق قوله محل نظر لأن جواب المصّ مبني على الصدق المسمى بالكلية
 فمننا ليس فيه بل في العينية في المفهوم قوله متفردا على كونه مفردا ما دام مع كون التردد
 في الدليل بالنظر في المفهوم قوله يتعين الجواب باختيار الثاني لأن على الشق الأول جواب
 المصّ مبني على تعدد الوجود والكل قد شهدنا في كونه مفردا ما دام واحد جواب المصّ مبني على الصدق المسمى
 والمفرد من التردد بالنظر في المفهوم قوله تحقيقا المقام إشارة إلى التعريض على جواب المصّ والثم
 بأن جوابيه ليسا بصحيحين على الإطلاق وأيضه إشارة إلى المحاكاة بين جوابي المصّ والشارح
 قوله والجواب يتعين باختيار الثاني لأن على الأول جواب المصّ مبني على التعدد والمفرد من
 تعدد جواب الشارح مبني على الصدق المسمى المفرد من هو الاتحاد في المفهوم قوله كما ذكره الشارح
 أنه ذكره المصّ لأنه مبني على التعدد والحق أن ما يكون مفردا ما دام واحد قوله لأنه لا بد له دليل التعيين
 للشق الأول قوله فلا يصح الجواب بأن الأمر الزائد هو الجرح وهو غير صادق على الأجزاء كما هو في
 الجواب الثاني قوله في الأجزاء التي هي أجزاء السكينة ليست كذلك لكونها خارجة عن
 صفة على الجموع ولا بالعكس قوله وبهذا يظهر رأي التحقيق المذكور قوله ثم إذا ثبت أنه شر آخر
 على جواب المصّ والشارح قوله كما أقصنا البرهان عليه فيما سبق بقوله وأنت تعلم أن الكلام
 في الوجود المسمى لا يتراعى أنه قوله لم يكن الجواب عنه أصلا لا باختيار الشق الأول لأن على
 اختيار جواب المصّ مبني على التعدد والوجود ما كان ذاتيا لما تحت لا يكون متعديا لأن الثاني مفهوم
 واحد لما تحت وجواب المصّ مبني على الصدق المسمى المسمى في ما تحت لا باختيار الشق الثاني
 لأنه مبني على عدم صدقه على ما تحت من الأجزاء والحال أنه في ما تحت لا يجب له صدق عليه
 ويرد عليه أن الثابت بالبرهان صدق الوجود على فرد صدق ذاتيا لا على أجزاءه وان كان
 في الأجزاء أجيب عنه أن الكلام في الأجزاء العقلية وهي كما هي أجزاء كل فرد ويرد عليه

ان المقر عند علمان النوع عرض بالنسبة الى الاجزاء العقلية فكيف يكون في تلك الاجزاء العقلية
 آجيب عنه ان هذا في غير لوجوده واما فيه فالبرهان دال على انه ذاتي للجميع فلو كانت سواء كان جزاء
 او فردا قوله هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام تعريض على المص والاشك كما عرفت قوله
 اعلم ان المجموع ثلثة معان آه دفع ما يرد ان المجموع معنيين الاول الكثرة المحضة
 والثاني الاجزاء مع الهيئة الواحدة دخولا فان كان المراد هو الاول فليس هناك امر زائد
 على الاجزاء فلا يصح قولك ان الامر الزائد عبادة عن المجموع وان كان المراد هو الثاني فلا ينحصر
 الاجزاء في هذه الاجزاء بل الهيئة ايضا جزء وهذا خلف حاصل الجواب ختيا الشق الثالث
 وعدم حصر المجموع في المعنيين بل له معنى ثالث اعني الاجزاء مع عرض الهيئة بدون
 الدخول فلا محذور شرعا علم انهم اختلفوا في ان الكل نفس الاجزاء او مغاير لها فاشك في المحذور
 الى المحاكاة بين القولين بقوله بهذا التقرير يطرأ ثم لما توهم انه لما كان بين الكل بالمعنى الاول وبديه بالمعنيين
 الاخرين مغايرة فيجب ان لا يكون بينهما استلزام ايضا دفعه بقوله ثم النظر الدقيق آه قوله لان العدم
 آه اعلم ان في عبارة المحذور قلب فقوله ولا شك آه مقدم دليل لقوله بانها مستلزمة له
 وقوله لان العدم آه مؤخر عن قوله ولا شك آه واتم في دفع ما يتوهم من انه يجوز ان يكون معرض
 العدم بعينه معرض الكثرة اعني نفس الواحد لا بان يكون بين معرض وضيمما استلزام فدفعه
 بقوله لان العدم آه قوله فتأمل اشارة الى الاعتراضين الاول ان لا ثم ان الاستلزام بين العارضين
 يوجب الاستلزام بين المعرضين الا ترى ان الطلوع عارض الشمس والاضاءة عارضة للأرض
 مع الاستلزام بين العارضين وعدم الاستلزام بين المعرضين اعني الشمس والأرض الثاني
 انه لا تسلم ان بين الكثرة والعدم استلزام لانها من الانتزاعات انتزاع احدهما من منشأ
 لا يوجب انتزاع الآخر من منشأه آجيب عن الاول ان المراد ان استلزام العارضين من حيث
 انها عارضين يستلزم استلزام المعرضين من حيث انها معرضين ولا شك ان الشمس
 من حيث انه معرض للطلوع يستلزم الارض من حيث انه معرض عن الاضاءة وعن المنشأ في

ان الاستلزام بين الانتزاعين بمعنى ان صحة انتزاع احدهما عن منشأه يستلزم صحة
 انتزاع الآخر من منشأه ولا شك في تحقق الاستلزام بهذا المعنى بين الانتزاعين قوله
 لا يخفى ان بين الصوتين آه جواب عن النقص بالامثلة حاصله ان في الوجود على اختيار الشق
 الاول يلزم عرض الشئ لنفسه لكونه من الحقائق الناعية العارضة للاشياء وعلى اختيار
 الشق الثاني يلزم اجتماع النقيضين في الموضع الثالث وفي الدار لا يلزم على اختيار الشق الاول
 عرض الشئ لنفسه لان ذات الدار في الاعيان الخارجية الغير العارضة للاشياء ومفهومها
 وان كان من الاعراض لكن هذه الاجزاء ليست اجزاء للمفهوم حتى يلزم عرض الشئ لنفسه
 وعلى اختيار الشق الثاني لا يلزم اجتماع النقيضين لانه لا يلزم من اتصاف اجزاء الدار
 بنقيض الدار اتصاف الدار بنقيض الدار في الوجود يلزم من اتصاف اجزاء الوجود بنقيض
 الوجود اعني لعدم اتصاف الوجود بنقيضه لان عدم الجزئ يوجب عدم الكل قوله بل هذا
 ليس بمحال آه لما مر عن الشر ان اتصاف احد النقيضين بالآخر موافقا لمحال اعترض عليه
 المحقق بقوله بل هذا آه والجواب عنه ان مراد الشر باستحالة الحمل الموافقي لطريق الحمل
 المتعارف في المحصولات وفي قوله الجزئ لا جزئ ليس ككلا او يجاب ان قوله اتصاف احد النقيضين
 بالآخر موافقا لمحال قضية مهيئة في قوة الجزئية ولا يبيح الحمل في بعض المواضع قوله بل غاية
 ما في الباب آه لما قال الشر غاية ما يلزم من اتصاف الوجود بعدم كون الوجود معدا ولا استحالة
 فيه الوجود معدم اعترض عليه المحقق باثبات الاستحالة فيه بقوله بل غاية ما آه قوله قد عرفت
 انه مستحيل لانه يلزم فيه اجتماع النقيضين في الموضع الثالث وهو محال والجواب ان
 الشر لا يسلم كون الكلام في الوجود المطلق فلعله اراد به مطلق الوجود فاذا كان جزء الوجود
 معدا في الخارج يلزم منه كون الوجود معدا في الخارج لا مطلقا حتى يلزم اجتماع النقيضين
 قوله بل الوجود آه لما كان متوهما ان يتوهما ان الوجود من المعاني المصدرية وحملها على
 المعارضات حمل بالاشتقاق بالاتفاق عند من يجوز ان يكون محال الوجود في ذاته

وكل ما يكون محسوسا على المعروضات بالاشتقاق لا يكون الا يكون عين المعروض فكيف يقول الشيخ
 ان الوجود عين الماهية فدفعه بقوله حمل الوجود آه يعنى ليس حال الوجود كسائر المعاني المصداقية
 في الحمل لا اشتقاقى عند الشيخ بل حمل الوجود عند الشيخ حمل ولى او حمل متعارف ذاتى
 مع كونه مبدل ما او المراد بالحمل لذاتى ما يكون مصداق المحل نفس ذات الموضوع لا ما يكون
 المحل اتي للموضوع ثم هذا لتردد ما بالنظر الى الوجود فان المراد منه الوجود الحقيقي
 فهو الاول وان كان المراد منه المصدري فهو الثاني او بالنظر الى النقل من الشيخ لان المشهور
 في النقل منه هو الاول والتحقيق في النقل منه هو الثاني وقوله وعند غيره لا دخل له فرفع
 التوهم بل هو اظهر لما هو الواقع قوله فيه مسامحة آه اعتراض على الشرح حاصله انه لا يصح
 الحوالة على ما سبق لانه ليس المذكور فيما سبق ان ذكر مذهب الشيخ لا يناسب حتى يجمع
 السئلة بل المذكور فيما سبق آه والجواب عنه انه لا مسامحة في كلام الشرح لانه ان لم يكن هذا
 صريحا لكنه مذكور التزاما على ان الشرح قال قد عرفت ان قد ذكرت محتمل يكون في كلامه محتما
 قوله في ان الكلام آه اعتراض على الجواب بان الكلام في الترديد في الوجود والعلم الذي هو
 نقيضه اعني الوجود والعدم المطلقين ولا واسطة بينهما وانما واسطة بين الوجود لذاته
 والعدم رتسا ولا كلام فيها والجواب عنه انه لا نفي ان الكلام في الوجود والعدم الذي هو نقيضه
 بل في مطلق الوجود لان المذكور في كلام المستدل مطلق الوجود والعدم قوله في ان الحال
 آه اعتراض آخر على كون تلك الاجزاء احوا لا حاصلها لانه لو كان تلك الاجزاء احوا لا يلزم تحقق
 الكل قبل تحقق الاجزاء والملازم باطل فالملزم بمثله بيان الملاممة ان الحال تابعة لتحقيق
 الموصوف بها فيكون تحقق الموصوف مقدا على تحقيق تلك الاجزاء التي هي تحت احوا لا
 وتحقيق الموصوف بعينه هو الوجود الذي هو فرض كلاما بالنسبة الى تلك الاجزاء فثبت الملازمة
 بلا مرية والجواب عنه انما لا نسلم ان تحقق الموصوف هو الوجود لان فرض كماله ان التحقق هو الوجود
 وانهم من الذين عند قوم لعل الجيب بنى كماله على ان الموصوف بالاشياء المحسوسة بقوله في قوله

تعليل لا ابتناء الدليل آه دفع ما يتوهم من انه تعليل لتعريف لك هو التمايز والتقدم مع انه
لا يثبت بالتمايز والتقدم وحاصل الدفع انه تعليل للبناء في قوله مبنى لا للقريب قوله
وحاصله آه دفع ما يرد ان هذا الجواب تام على ما هو المشهور من ان مخصصا اجزاء الحدية في الجنس
والفصل لا يكون تاما على ما هو التحقيق من جملة ان التحديد بالاجزاء الخارجية ولعل
كلهم المستدل مبنى عليه تقرير الجواب بوجهين الاول ان هذا الجواب تام على ما هو المشهور
وغير المشهور اما على الاول فظم واما على الثاني فعلى غير المشهور كما يجب بالاجزاء الخارجية كل
بالذهنية ايضا فلا بد من تمايز الجنس الفصل ايضا والثاني ان هذا الجواب تام على المشهور
غير اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلا ان التحديد بالاجزاء الخارجية على غير المشهور
في آية النحلة فلا اعتبار له كما يستفاد من كلمة قد في قوله قد تكون خارجية فلا بد من تمايز
الجنس الفصل على غير المشهور ايضا قوله قد بينهما آه اعتراض على البناء المذكور حاصله انك لا تسم
البناء المذكور لانه انما يصح لو كان الكوا في الاجزاء الذهنية مع ان الامر ليس كذلك والجواب عنه
ان المراد بالاجزاء الخارجية لا يخلو اما مادة والصورة الواقعية او التشبيهية على الاول فلا تميز
بينها وبين الاجزاء الذهنية وعلى الثاني فحالها كحال الاجزاء الذهنية في عدم التقدم على الكل
بحسب الوجود فمعل كلام المصم مبنى على حذف المضاف في قوله على تمايز الجنس الفصل
اي على تمايز مبدئها قوله الكلام في تصاف آه اعلان الشرر جونا تصاف اجزاء الوجوب بالعد
لانه لا يلزم فيه الا كون الوجود مركبا من اجزاء متصفة بتقيض الكل لا ضمير فيه لا زساير المركبات
اجزائها متصفة بتقيض الكل فرد على المختص بقوله الكلام في تصاف آه قوله كما اشترنا اليه
فيما سبق بقول اي فيلزم حصول الشئ من الاشياء المحض آه والجواب عنه ان الشرر لا يسلم كون الكلام
في تصاف الاجزاء بالوجود المطلق بل بمطلق الوجود فلا يلزم حصول الشئ من الاشياء المحض آه
قوله كانه اشار الشرر آه قد يتوهم من كلام المصم ان هذا الجواب يختص بالاجزاء الخارجية والاول
بالاجزاء الذهنية فيكون المجموع جوابا واحدا اجعا الى التردد بان يقال ان اريد بالاجزاء

في قوله فتلك الأجزاء الذهنية هذا مبني على تمايز الجنس الفصل آه وان اريد الأجزاء الخارجية
 فتختار انهما متصفة بالعدم ولا محذور في اتصاف الأجزاء الخارجية بنقيض الكل فدفع
 الشك هذا وهو بان كل واحد منها جواب بانفراده ولهذا قرأ المحقق الجواب الاول بقوله حاصله
 آه حتى يجرى في الأجزاء الخارجية والذهنية معاً قوله والتحقيق آه دفع ما يرد ان الأجزاء الذهنية
 لما جاز اتصافها بنقيض الكل مع كونها متصفة بالكل ايضاً يلزم اجتماع النقيضين في الموضع الثالث
 اعني تلك الأجزاء وهو كما ترى حاصل الدفع ان حمل النقيض على تلك الأجزاء بالحمل الاولى
 وحمل الكلام عليها بالحمل العرضي فلا يلزم اجتماع النقيضين بطريق واحد قوله فالترديد في الدليل
 آه اشارة الى المحاكمة بين الشك والمتوهم قوله في هذا الجواب يجرى في الأجزاء الذهنية اي باختیار
 الشك الثاني كما قاله الشك ان اجزاء الوجود متصفة بنقيض الوجود بطريق الحمل الاولى قوله الا فلا وجود
 حمل الكلام على الأجزاء الذهنية بحسب الحمل العرضي فلا يتصور الجواب باختيار الشك الثاني
 كما قاله المتوهم قوله فتدبر اشارة الى الاعتراضين الاول ان الكل لا يحمل على الأجزاء الذهنية بالحمل
 الاولى لعدم العينية بل يحمل بالحمل العرضي كذلك نقيض الكل لا يحمل بالحمل الاولى ايضاً لعدم
 العينية فلا يصح قوله ان حمل النقيض عليها بالحمل الاولى واجب الثاني اننا لا نسلم ان الطبيعة الذنوية
 خاصة بالنسبة الى الجنس الفصل بل هي عرض عام لصدقها على حقائيق فوق واحد والجواب
 عن الاول ان الماد يحمل النقيض على تلك الأجزاء بالحمل الاولى سلب الحمل الاولى لشيوع إطلاق
 الحمل على الايجاب والسلب معاً عز الثاني ان الماد بالخاصة خاصة الجنس هي لا تنافي كونها عرضاً عاماً
 او يجاب ان الجنس الفصل لما اتحد في الوجود فكانها حقيقة واحدة قوله انت تعلم آه اعتراض
 على قول المصنف يجوز ان يكون من الخواص ما تصور موجباً لتصوره كالحقيقة وحاصل الاعتراض
 انه يعلم من كلامه انه يجوز ان يكون من الخواص ما يكون بينها وبين ذي الخاصة علاقة
 بسببها يستلزم تصور الخاصة تصور كنه الحقيقة فيكون ههنا تصور ان احدهما مستلزم
 للآخر بسبب العلاقة مع ان التحقيق ان في التعريفات تصور واحد لا تصور ان قوله

فالتصور الثاني آه اعتراض آخر قوله ههنا لا في التصور الخاصة اذ المفروض انه بدهي في تصور
لكنه اذ المعلوم من كلام المصنف ان تصور الخاصة مستلزم لتصور كنه الشئ بطريق العلاقة بين
الخاصة والكنه لا بطريق الكسب فلا يكون تصور الكنه نظريا لان النظرى ما يحصل بالنظر
بطريق الكسب لا ما يحصل عقيب تصور آخر بسبب العلاقة قوله لا بالتصور الاول لان
المعلوم من كلام المصنف ان حصول تصور الكنه بعد تصور الخاصة بطريق العلاقة
لا بطريق الكسب فلا يرد انه يجوز ان يكون تصور الخاصة بدعيا وتصور الكنه نظريا
حاصل بهذه الخاصة قوله فافهم اشارة الى الجواب عن الاول ان كلام المصنف مبني على مذهب الجمهور
لانهم قالوا في التعريفات تصور احد هما معد للآخر فلا اشكال في كلامه عن الثاني اننا لانرا المعلوم
من كلام المصنف ان تصور الكنه عقيب تصور الخاصة بطريق العلاقة لا بطريق الاكتساب لانه يجوز
ان يكون مراده انه يجوز ان يكون تصور الخاصة موجبا لتصور كنه الحقيقة بطريق الكسب
لا بمجرد العلاقة فلا اشكال قوله اي شبيهها دفع ما يرد انه لا مضارة ههنا لان المضادة ما يكون
العلم بالدليل وبمقد منه موقوف على العلم بالمدعى ههنا ليس كل بل يتوقف اعرفية الوجود
في الواقع على صدق المدعى اعني بلادة الوجود وحاصل الجواب انه ليس المراد بالمصادرة
حقيقتها شبيهها اعني ودرت مساوية للمدعى في عدم التسليم ويؤيد عليه ما للدليل
في عبارة المصنف على ان المراد بها شبيهها فدفع بقوله اشارة المصنف آه يعنى لو كان مراده حقيقة
المضادة لانت التوقف في العلم والامر ليس كذلك حيث قال فان من لا يسلمه قوله وفيه آه
يعنى ليس ههنا شبه المضادة ايضا اذ لا يتصور المنع بعدل قامة الدليل اذ المنع طلب الدليل
وههنا قد قام الدليل من الاستقراء وغيره قوله فالاولى ان ينظر في الدليل المراد بالنظر
المدعى فالاولى ان يقدح في الدليل كما فعله ويترك المضادة من البين فاما فان فالاولى
دون الصواب لانه يمكن الجواب عنه بان المنع في المدعى قد يرجع الى المنع في الدليل فجاز
ان يكون منع الاعرفية بمنع دليله من الاستقراء وغيره والتعرض للمضادة تطفلي قوله

وذالك بان لا يكون له تمهيد لدفع الاعتراض لآتي قوله اما على الاول فظاهر لان موجب
 اكثرية علم العام من الخاص هي شرائط فتمتنى انتفى الشرائط انتفى الاكثرية
 قوله اكثر من وقوع علم العام وكذا لان الشرائط عادية لا حقيقية قوله به يندفع اي بسبب
 عدم اكثرية علم العام من علم الخاص في الصورتين وحاصل الدفع ان قلة تخلف المشروط
 عن الشروط الغير العادية يوجب ان يكون علم العام مع الشرائط اكثر من علمه بدونها
 ومن عدم علمه معها وكذا في الخاص لا يوجب اكثرية علم العام من علم الخاص في الصورتين
 قوله اكثر من علمها بدونها هذا ناطق الى تحقق المشروط بدون الشروط وقوله من عدم
 علمها مع الشرائط ناظر الى تحقق الشرط بدون المشروط لان هذا ايضا من صورتي التخلف
 كالاول قوله فليتماشا اشارة الى الجواب من جانب المستدل وهو ان المدعى على تقدير كون
 الشرائط عادية هو الاعرفية العادية اي بحسب الظاهر الغالب فتعجز كون المخالف
 للعادة اكثر غير مضر لان الكلام على مقتضى الظاهر قوله فيه ان التمثيل بالبحر الذي هو
 الجنس العالي واتوا به المنة الى الانسان اشارة الى ان شرط العام شروط الخاص في التحقق في الاخر
 ايضا مقيد بكونه ذاتيا للخاص فان كلما يتوقف عليه لعام العرضي آه ويرد عليه ان على هذا لا يظهر
 الفرق بين التحقق الخارجي والذهني لان عند كون العام ذاتيا للخاص شروط العام شروط
 الخاص في التحقق الخارجي والذهني كليهما وعند عدم كون العام ذاتيا لشروط العالي يست
 شروط الخاص فيهما مع ان المص في صد الفرق بينهما اجيب عنه ان الفرق بينهما ان شرط
 العام شروط الخاص مشروطة بكون العام ذاتيا للخاص فقط في التحقق الخارجي وفي التحقق
 الذهني مشروطة بكون العام ذاتيا ويكون تصور الخاص بالكنه كما صرح به الشارح فثبت
 الفرق قوله وكذا ان امر يدا آه دفع ما يرد ان منع كون شروط العام بعض شروط الخاص
 انما يتم اذا كان المراد بالشرط فقط بمعناه واما اذا اريد بها اللوازم فلا يتم اصلا اذا لازم
 العام لازم الخاص تقرير الدفع اننا لا نسلم ان لازم العام لازم الخاص فان العام ذاتي

غير لازم آه ويرد عليه ان الكلام في الاعمدة مطلقا من جهة هو لازم الاخصوص الاصل اعم من جهة
اجيب عن ان اللازم ما لا يكون منفكا عن الملزوم في الافراد والاوقات جميعا والعام في العموم
مطلقا غير منفك عن الخاص في الافراد لانه غير منفك عنه في جميع الاوقات حتى يصير
لازم ما قوله وقد عرفت ان الامر ليس كذلك اذ عرفت ان التصور بكنهه الشيء قد يكون
بطريق الاجمال فالاجزاء فيه غير متصورة فضلا عن ان يكون بالغة ما بلغت والجواب عنه
ان مراد الشئ ان الاعمدة اذا كان جزاء قريبا للاخص كان الاخص معلوما بالكنهه المتفصيل يكون
شروط تحقق العام شروط تحقق الخاص فلا اعتراض عليه قوله فلا يتناسب هذا الترخيم
اذا احتمال العينية ساقطر تسالانه يدل على التعدد والكلام مرهفنا في كونه بمعنى واحدا والجواب
عنه ان كثيرا ما يدكر الشقوق ان كان البعض بداهيا البطلان توسعا لا يثبت شرا
العنان صرح به الخيال في تنزيه الله تعالى عن البعض قوله لا يخفى آه اعتراض على قول الشئ اذ ليس
شئ من الماهيات بداهيا وانما البداهي بعض جوهرها حاصله انه قد يتصور الماهية بالوجوه
العرضية وهذه الوجوه بداهية والا لكان المقصود بالعرض مقصودا بالذات فيكون بعض الماهيات
بداهية اعنى هذه الوجوه فلا يصح نكار الشارح عن بداهية كنه الماهيات مطلقا واجيب
عنه الفاضل من اجاب ان المراد بالماهيات في قول الشرح الماهيات الواقعية الموجودة في الخارج
وهذه الوجوه امور اعتبارية فلا غير في كونها بداهية فمراد المحقق هذا الجواب بقوله الموجودة في
الخارج آه قوله فتعرفه شارحا الى الجواب عن جانب الشرح بان السواد مثلا يجوز ان يكون متصورا
بمفهومه العرضي الاعتباري حاصل بنفسه في الذهن لا بكنهه الموجود في الخارج فلا اشكال
قوله فان قلت آه ههنا اعتراضان بيان الاول ان هذا التعريف انما وقع عن جماعته ذهبا
الى كسبية فلا يكون الزام على مثبتى البداهة وبيان الثاني ان هذا التعريف متفرع على الكسبية
فكيف يكون دليلا على الكسبية الزم كذا راسخا الى الاول بقوله انما وقع آه والى الثاني بقوله
متفرعا عليه قوله قلت لو سلم آه جواب عن الاعتراضين حاصل الجواب عن الاول اننا لا نسأل

انه وقع من جماعة ذهبوا الى كسبية بل هو تعريف عند الكل اشار اليه بقوله لو سلم وحاصل
الجواب عن الثاني ان هذا التعريف يدل على حصوله بالكسب وهو يناه في البداهة والدليل
واسطة في العلم فيكون علم التعريف سببا لعلم الكسبية ونفس الكسبية سببا لنفس التعريف فلا دور
واليه اشار بقوله فتعريف الشيء يدل آه ويرد عليه مسلم ان تعريف الشيء يدل على الحصول
بالكسب لكن لا نراه يناه في البداهة الا انه يجوز ان يكون بداهيا للواجد لعدم حصوله بالكسب
ونظريا للفاقد لمحصله بالكسب فاجاب عنه بقوله لما عرفت آه وحاصله ان البداهة و
النظر لا يختلفان في حق الاشخاص والوقاات فما كان نظريا للفاقد فهو نظري عند الكل
وكذا البداهة قوله به ينفع اي بان البداهة ما لا يمكن حصوله آه وحاصل المدفع ان الاشتغال
بالتعريف يثبت الكسبية الواقعية لا الاعتقادية فقط قوله فان قيل آه اعترض على الاستدلال
المذكور حاصله ان لا نراه اشتغال العقل بالتعريف يوجب كسبية لجواز ان يكون بداهيا
بكنهه يعرف بالرسم بالوجوب العرضية قوله اعلون التعريف آه الغرض منه التفصيل في التعريف
اللفظي احقاق ما هو الحق وابطال ما هو الباطل قوله تصوفا لم يعلم وجوبه اي لو اعتبر فيه
العلم بالوجوب كما في الاول لا انه مقيد بعدم العلم بالوجوب والام يكن اعم من الاول مع انه المفسر
خلافه قوله الى تسعة اقسام ومن قسم التعريف اللفظي الى هذه الاقسام المذكورة ويرتقى
الاقسام الى ستة عشر قوله انه من المطالب التصديقية حيث قال في مقدمة هذا الشرح
ان المراد منه تعيين ما وضع له اللفظ ليعلم انه موضوع باثره فماله التصديق وهو طريق اهل اللغة
قوله لا يشترط آه اعترض على الشرح وتشرح به قوله والمقصود من التعريف اللفظي آه دفع ما يترجم
ان يجوز ان يكون المقصود من التعريف اللفظي هو الحصول السابق فلزم حصول الحصول فدفع
بقوله والمقصود آه والجواب من جانب الشرح ان كثيرا ما كان المعنى مخطورا بالبال حاضرا
في الخزانة والمذكرة ومع هذا يحتاج الى التعريف اللفظي فلا كاد من الطالب لتصوية لزم حضور
الحاضر فالمراد من الحصول في قوله الحصول فلا اشكال عليه قوله مع ان التعريف اللفظي آه

اعتراض على قول الشافعي المقدّم وهو طريقة أهل اللغة والجواب عنه أن كثيرا ما يذكر في المنطوقيات
اللفاظ بطريق المبدئية لتسهيل المقصود والتعريف اللفظي من هذا القبيل قوله زاعمين على
الفرق آه فإنه في التلويح بتعريف اللفظي بما يفهمه لاسمى قوله من البين آه اعتراض عليهم
والجواب أن الالاسمى على معنيين الأول بمعنى الخاص وهو ما يكون المقصود منه تصوّر الشيء ابتداء
قبل العلم بوجوده الثاني ما يكون المقصود منه تعيين ما وضع له اللفظ وهو مرادف اللفظي
وهو محتمل لبداهة ما لا يقبله هو المعنى الأول قوله إلا لتفات إلى الصوّة المخرونة ولما كان
لمتوهون يتوهونه لما كان المقصود منه الالتفات لم يكن من المطالب لتصويرة لأن الالتفات
غير التصوّر فدفعه بقوله أي غرض من المعرفة منه تصوّر المعرفة آه يعني أن المراد بالالتفات فهمنا تصوّر
المعرفة مرة ثانية قوله لا يمكن التصديق بوجه فيتقدّم على مطلب هل البسيطة قوله لا يتمش
طلب الحقيقة فيتقدّم على مطلب ما الحقيقة قوله لا التصديق آه فيتقدّم على مطلب
هل المركبة وهذا انما يتم آه لأن المفهوم من أن فهم المعنى مما يتوقف عليه سائر المطالب فهو المعنى
يحصل بالتعريف للمنطوق أيضا كما يحصل بالتعريف الاسمي فالولم يدخل التعريف في مطلب بل لم يتقدّم
مطلب بل الالاسمية على جميع المطالب ثم يتقدّم على التعريف اللفظي قوله أنت تعلم آه اعتراض على هذا
التعليل حاصله أنا لا نؤمن فهم المعنى يحصل بالتعريف اللفظي لأنه يحصل التصوّر ثانيا بعد فهم المعنى
أولاً اجيب عنه ثعلب مراد بعض الأعاظم من التعريف اللفظي في الأغلب يكون المعنى البديهية ففهمها
لا يكون مؤخر عن الفهم بالتعريف الاسمي فالولم يدخل التعريف اللفظي في مطلب فالمر يتقدّم
هذا المطلب على التعريف اللفظي فلا يتقدّم على سائر المطالب فلا يتم التعليل فم لا يرد عليه اعتراض
المخسّر قوله مع أن من قال آه اعتراض آخر وتقريره ظ والجواب عنه أن دليل القائلين من الزوم
تحصيل الحاصل يدل على أنه ليس المقصود منه التصوّر حتى يدخل في مطلب ما بل
المقصود منه التصديق فلم يدخل في مطلب ما قال في الحاشية قالوا لنا مطلبان آه الغرض منه بيان ضبط
المطالب فيها قال بعض المتأخرين وهو مير باقر داماد وغرضه اعتراض على ما هو المشهور

من تقسيم هل الى قسمين بل ههنا قسم آخر وهو التصديق بتقرر الماهية ولما يتوهم بخواتمه
 ان يكون هذا التقسيم اخلا في اهل البسيط اعني التصديق بوجوه الشئ فدفعه بقوله
 وهذا القسم متغايراه يعني ان مرتبة التقرر مرتبة الماهية المعرضة ومرتبة الرجوع مرتبة
 المعارض الاولى مقدمة على الثانية فلا تدخل فيها قوله ولا يخفى اهـ اعترض على بعض المتأخرين
 وجواب عن جانب المشهور حاصله ان مرتبة التقرر مرتبة النفس لماهية فيرجع الى الحمل الاولى وهو
 اما غير مفيد او باطل فكيف يتعلق بالتصديق فلا يكون قسما ثالثا والجواب عن جانب بعض
 المتأخرين ان لا تتم انه يرجع الى الحمل الاولى لانه اذا كان الشئ محلا وسئل عن تقرر بان يقال هل اجتماع
 النقيضين متقرر فيجب ابدوا واسئل عنه هل اجتماع النقيضين اجتماع النقيضين فيجاب
 بنعم فلا يكون مالا الى الحمل الاولى والتفصيل في شرح القاضى على السلم في بحث المطالب قوله
 فيه لكن تقدم ما الحقيقة الاولى ذلك التقدم التصور على التصديق طبعاً قوله نزعاً منه اهـ
 انه ينبغي تصور الموضوع له وير عليه ان تصور الموضوع له حاصل سابقاً قبل التعريف اللفظي
 فيلزم تحصيل الحاصل فاجاب عنه بقوله من حيث انه معنى اللفظ وحاصل الجواب
 ان نفس الموضوع له ان كان متصوراً سابقاً لكنه غير متصور بهذه الحثية فلا يلزم تحصيل
 الحاصل قوله وانت خبير بان حينئذ يكون تعريفاً اسمياً رسمياً لا تعريفاً لفظياً اما لونه اسمياً
 فلا ان المحيى من حيث انه محيى غير متصور سابقاً مع كونه غير معلوم الوجود فيكون تعريفاً
 اسمياً واما لونه رسمياً فلا ان هذه الحثية من العوارض غير اخل فيه والجواب عنه ان هذا
 اعتراض لما يكون وارداً عليه اذا كانت تلك الحثية تقيدية والامر ليس كذلك بل تعليلية
 فلا اشكال في كلامه قوله من قبيل البحث للغوى اعترض آخر الجواب عنه ان هذا اعتراض
 انما يرد عليه اذا كان المقصود منه التصديق والامر ليس كذلك بل المقصود منه التصور قوله
 تحقيق المقام اشارة الى ما هو الحق عند من المحاكمة بين الاقوال قوله فانه ما نزلت فيه
 الا قدام قد عرفت انه ليس ما نزلت فيه الا قدام فلا تغفل قوله قد عرفت اهـ انما المصداق

قال لكن جماعة لما تصدوا وانزاد وأنه ليس هو الوجود في الاعميان بل هو شيء يوجب الوجود
 في الاعميان ولو يكن ذلك الذي توهموه أنه الوجود أعترض المحشيه بقوله قد عرفت أنه حاصل
 الاعتراض بوجهين الأول أنه يعلم من قوله أنه ليس هو الوجود في الاعميان بل هو شيء يوجب الوجود
 في الاعميان أن المعنى المصدق ليس بوجوده بل هو أيضا من معنى الوجود وإلى هذا الاعتراض
 أشار المحشيه بقوله قد عرفت أن الوجود يطلق على المعنى المصدق والثاني أنه يعلم من قوله ذلك
 توهموه أنه الوجود بأن إطلاق الوجود على الموجب للكون على التوهم هو لا في الواقع والامر ليس
 وإلى هذا أشار بقوله وعلى ما به الوجودية ثم لما يرد ههنا أنه يعلم من كلام المصنف أنه تعريف للموجب
 لا للكون والامر ليس كذلك لأنه يجوز أن يكون تعريفا للكون لصدقه عليه أيضا كما قال المحشيه
 فيما بعده مع أنه يصدق عليه وأن سلموه تعريف للموجب لا للكون لكنه يجوز أن يكون تعريفا
 لفظيا لا حقيقيا وهو لا ينافي بالبلاهة فيجوز أن يكون الموجب للكون بد هيا والمحشيه غير قائل
 به بل بكسبية وامتناع تصوره فأجاب عن الأول بقوله فالظاهر أنه حاصله أن القول يكونه
 تعريفا للموجب لا للكون بحسب لظاهر فلا ينافي في تجويز التعريف للكون أيضا وعن
 الثاني بقوله واستغل بتعريفه تعريفا حقيقيا حاصلا أن الظاهر أنه تعريف حقيقي لا لفظي لئلا
 يحتج منه قوله فالأولى أو أن كان هو الأولى لعدم ورود الاعتراض عليه لأنه ليس فيه
 نفى إطلاق الوجود على الكون ولا على الموجب لعدم ذكر لفظ التوهم فيه إنما قال فالأولى لم يقل
 فالصواب إلا أنه يمكن الجواب عن جانب المصنف عن الأول بأن مراده أنه ليس هو الوجود في الاعميان
 فقط بل هو شيء يوجب الوجود في الاعميان أيضا وعن الثاني أنه ليس مراده نفى إطلاق الوجود
 على الموجب بل مراده أن طائفة منهم يقولون أن الموجب للكون هو الأمر المنظم للماهية ولما
 لم يكن في ذلك الشيء الذي توهموه أنه الوجود أعني الأمر المنظم غير مرياً أنه تغلوا أنه فلا يكون إطلاق
 الوجه على الموجب في التوهم إطلاقا بل على الموجب الذي هو الأمر المنظم عند طائفة قوله فإن
 قلت أنه بناء على اشتراط المساوات في التعريف مع أنه ليس بمحصل ههنا لصدق التعريف

على الموجب الكون معاقوله قلت بناء على منع صدق التعريف على الكون اولاً لانه ليس منشأ
اللا نقس. أما الى القديم والحادث والفاعل والمتفعل ثم ان سلم صدق التعريف على الكون
ايضاً نظراً الى الظاهر فلا نسلم اشتراط المساوات في التعريف بل يجوز ان يصدق على
الموجب الكون معاً لانه يجوز والتعريف بالأعم فكما يجوز صدق الكون على الموجب كذا يجوز
صدق شئ ثالث عليهما اعني لتعريف وتقييد الحمل بالعرض ليس باخترازي بل وقع على سبيل
الاتفاق قوله ان المطلق بلا حظ آه تمهيد للجواب قوله فالمطلق ان اخذ آه تصريحه قال في
الحاشية بهذا الاعتبار يتحقق بتحقق فرد ولا ينتفى الا بانتفاء جميع الافراد آه الغرض من هذه
الحاشية فرق آخري بين الشئ المطلق ومطلق الشئ باعتبار التحقق ويورد عليه ان المراد
بالانتفاء اما انتفاء بالكلية فمطلق الشئ لا ينفي بالكلية بانتفاء فرد ايضاً واما انتفاء في الجملة
فالشئ المطلق ايضاً ينفي بانتفاء فرد في الجملة فلا فرق بينهما في الانتفاء آه يجب عنه ان
الشئ المطلق لكونه انتزاعياً باعتبار قيل الاطلاق فيه فيكون الفرد منشأ الانتفاء المنشأ
الاحد لا يستلزم انتفاء الانتزاعي لا في الجملة ولا بالكلية نعم انتفاء جميع المناشئ مستلزم لانتفاء
بعضه فمطلق الشئ لانه موجود بعين وجود الفرد فانتفاء الفرد انتفاء له في الجملة فيكون الجواب
باختيار الشئ الثاني قوله لا ما توهمه بعض الناس آه منشأ التوهم ان اهل الاصول قالوا ان المعروف
بالعنوان الذهني والنكرة بل ان على الفرد المنتشر مع قواه حركات المعرف بالعنوان الذهني والنكرة
مطلق الشئ فلا يكون اول مطلق الشئ الا الفرد المنتشر ويرد على المتوهم بوجه الاول ان على
هذا لا يكون بين المهملات القدم مائة والمتأخرين فرق لكون الموضوع فيهما الفرد المنتشر والثاني
انهم قالوا ان مطلق الشئ شامل للاعتبارات كلها والفرد المنتشر ليس كذلك والثالث
ان على هذا ينحصر السالبة المهملات في الكلية لان انتفاء الفرد المنتشر انما يكون بانتفاء كل
الافراد والرابع ان على هذا يكون المهملات القدم مائة شخصية ابداً لكون الفرد المنتشر جزئياً والجواب
عن الكل انه ليس مراد المتوهم انه عين الفرد المنتشر حتى يرد عليه ما يرد بل مراده ان مطلق الشئ

يجرى فيه اعتبارات فيكون كالفرد المنتشر المتكثر على وجه البديل فلا اعتراض عليه قوله بهذا
يظهر أنه أي بما ذكرنا من أن العدم المطلق سلب وجود مطلق بشأن الإضافة في المضاف إليه العلم
الخاص سلب وجود خاص وخصوص الوجود يكون بالإضافة فيكون في العدم المطلق إضافة
واحدة أعني الإضافة إلى الوجود المطلق وفي العدم الخاص ضافتان أحدهما في العلم والآخرى
في الوجود المضاف إليه فما فيه إضافة واحدة مطلق بالنسبة إلى ما فيه ضافتان وإن كان ما فيه
إضافة واحدة حصة بالنسبة إلى ما لا إضافة فيه أصلاً قوله فلا مجال لما يتوهم أنه منشأ التوهم
أن في العدم المطلق أيضاً إضافة إلى الوجود المطلق كما في العدم الخاص فيكون حصتين مطلق
العدم أعني ما لا يعتبر فيه إضافة أصلاً فلا يكون أحدهما حصة لا آخر فلا يكون المطلق ذاتياً
للخاص وجب الدفع عام من أن ما فيه ضافتان حصة لما فيه إضافة واحدة قوله إلا بالشروطين المذكورين
ولو كان المراد بالعام المطلق وبالخاص المقيد فلا حاجة إلى الشرطين المذكورين كما مر قوله ولعل
الوجه في اختياره دفع ما يرد أن تقرير المحشئ اقرب من تقرير المصّ لقلة الوسائل فيه فلم لم يعتبر
المصّ تقرير المحشئ وتقرير الدفع أن الدليل مبني على إثباتية المطلق للخاص فإثباتية العدم المطلق للعدم
للخاص ظهر من ذاتية الوجود المطلق للوجود الخاص لأن هذه الذاتية مبنية على كون الخاص حصة
للعام انحصاراً أفراد العام في الحصاص هو مبني على كون المفروق عين الحقيقة وهو في السلب بالاتفاق
ولا كذلك في الوجود لأن بعضهم قالوا أن للوجود حقيقة غير الوجود كما مر فلا ينحصر أفرادها في الحصاص
قوله وإيضاً لتوهمه جواب آخر عن الاستدلال بطريق النقص الإجمالي ببيان خلاصة الدليل في التصوّر
بالوجه مع أن المستدل غير قائل بامتناعه قوله والحل أنه نقص تفصيلي بمنع لزوم مقابلة معينة
أعني لزوم الدائر بتغاير الجهة بأن الموقف هو تصوّر الكنه لأن الكلام فيه الموقف عليه هو تصور
الوجه فأنقلت أن على تقدير التغاير يلزم التسلسل فلا يحصى عن الزم المحال قلت استحالة لزوم
التسلسل أبرهة عند المستدل أيضاً لأنه قائل بمجاز تصور بالوجه وفيه يلزم أيضاً ما للدور التسلسل
والمستدل هارب عن الأول في الدليل فتعين لزوم الثاني قوله وإيضاً التصوّر أنه نقص تفصيلي

آخره تقريره باننا لا نحتاج تصو الوجود موقوف على تصو التميز بل غاية ما لزم آه قوله يظهر منه
 آه اشارة الى فائدة مستفادة من كلامه الشريف قوله وعلى الرابط على سبيل المجاز ويورد عليه انه
 الوجود مرادف الكون وهو حقيقة في الناقص مجاز في التام فيكون الوجود ايضا كذا لك الجيب
 ان الكون حقيقة في التام كما في صرح به اهل اللغة ومعنى الك استعمال في الناقص ايضا استعمال
 كثيرا فان كان هذا الاستعمال مجازا فلا اشكال وان كان حقيقة فلا يوجب ان يكون استعمال
 الوجود ايضا حقيقة فيه لان الوجود مرادف الكون بالمعنى الاول فقط لا مطلقا قوله وبيان ذلك آه
 ويرد عليه ان على هذا لا يصح تقسيم اصلا اذ يمكن في تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة ان الكلمة
 اما مستقلة او غير مستقلة على الاول لا يصح تقسيمها الى الحرف وعلى الثاني لا يصح تقسيمها الى
 الاسم والفعل جيب عنه ان غرض المحشة ان الوجود حقيقة نوعية وافراد حصصية لا غير
 كما مر من المحشة فلو كان الوجود معنى واحدا مشتركا بين الوجودين اعني في نفسه الرابطي فهذا المعنى
 الواحد ما مستقل او غير مستقل فعلى الاول لا يصح تقسيمه الى الرابطي وعلى الثاني لا يصح تقسيمه
 الى في نفسه ان كان مستقلا في فرد وغير مستقل في فرد آخر فلا يكون طبيعة نوعية لان المستقل وغيره
 مختلفان نوعا واختلاف لوازمها لكون احدهما محكوما عليه به وكون الآخر فكيف يكونان فردين
 للطبيعة النوعية ولا يجري مثل هذا في القسيمات الاخرى لان اختيار المشق الثالث ولا استثناء
 فيه لان المقسم جاز ان لا يكون طبيعة نوعية بل جنسا او عرضا عاما ثم لما يرد عليه ان المعارف من هذا
 البين ان الوجود ليس بمشترك بمعنى فيجوز ان يكون مشتركا لفظيا فلا يثبت مطلوب المحشة من كونه
 حقيقة في نفسه ويجاز في الرابطي فاجاب المحشة عنه بقوله ولا شك آه قوله انت خبير آه اعلم
 ان محصل كلامه الشريف بان حصول صور الوجود في النفس متنوع لان وجود النفس لكونه من صفات
 النفس معلوم بالعلم المحضوي فيكون الوجود المطلق ايضا معلوما بالعلم المحضوي فلا يلزم اجتماع
 المثليين فاجاب المحشة عنه ولا بقوله انت خبير آه حاصله ان الوجود من المعاني الانتراجعية العلم
 بالصفات الانتراجعية ليس بخصوي تقرير عليه انهم قالوا ان علم النفس بصفاته احسن من

فكيف يكون العاخر بوجودها حصولاً فاجاب عنه بقوله وما قيل آه ثانياً بقوله ان
 فرض آه يعني انه ان سلم ان جو النفس معلوم بالعلم الحضوي لكن لا نمر ان الوجود المطلق معلوم بالعلم
 الحضوي لان علم النفس بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوي حصولي قوله وبعض عرضيات اي العوارض
 لا تنازع في قوله ولذلك وقع الخلاف آه ثم لما كان متوهماً ان يتوهماً به يجوز ان يكون مجموع الخلافة
 في البساطة والتجرد متفرعاً على كل واحد من كون الذاتيات وبعض العوارض معلوماً بالعلم
 ان حصولي على الانفراد وايضاً يجوز ان يكون شق الخلاف بساطة النفس وتجردها قد نعم ما بقوله
 في الحاشية يعني لما كان آه حاصله ان الخلاف في البساطة متفرع على كون الذاتيات معلوماً
 بالعلم حصولي الخلاف في التجرّد متفرع على كون بعض العوارض معلوماً بالعلم حصولي لان
 المجموع متفرع على كل واحد اي شق الاختلاف بساطة النفس وتركيبها
 وتجرّد النفس ماديتها قوله في الحاشية لان العلم الحضوي بدهي يرد عليه ان البدهي
 والنظري من صفات العلم حصولي لا الحضورى جيب ان المراد بالبدهي فهنا
 بالمعنى لا عمراً شامل للحضوي ايضاً اعني ما يكون غير مرتب على النظر لا ما يكون مقابلاً
 للنظري قوله والسرفية آه دفع ما يترأى انه لما كان الشيء معلوماً بالعلم الحضوي ذاتياته معلوماً بالعلم
 حصولي لزوم انفكاك الذات عن الذاتي وحاصل الدفع ان معلوماً بالحضوي هو المحمل لا ذاتيات فيه
 فلا انفكاك قوله فلا يرد ان النزاع آه منشأ الايراد قول المستدل حصول الماهية في النفس
 ومنشأ جواب المحشئ ان القائلين بالامتناع المراد الوجود الحقيقي اعني الواجب تعا وهو لا يمكن
 تعقله اصلاً قوله فان ثبت انه متمنع اي معلوم بالعلم الحضوي قوله ثبت المطلب الخصم اعني
 ان لم يحصل قوله لا يخفى آه تمهيد لبيان الاحتمالين في كلام المصنف وتعريف لمطلق اجتماع
 المثاليين اعم من ان يكون مستحيلاً ام لا قوله فالظاهر وجه الظهور توصيفاً لصورة بالكلية
 قوله بين الماهية الكلية وفرعها هذا اذا كان المراد بالصورة في مرتبة من حيث هي اعني
 مرتبة المعلوم قوله او بين الشجر وعينه هذا فجر احتمال لان الصورة محتمل الشجر ايضاً قوله

ويحتمل ان يكون آه هذه مبنى على ان يكون المراد بالصوة في مرتبة القيام اعنى مرتبة العلم والاطلاق
الكلية عليه باعتبارها كان قوله الشخص بالشخص بامتصاص الخارجى لان جود النفس ^{فالشخص} بتشخص
النفس هي متشخصة بالتشخص الخارجى قوله وبين الحاصل بصوته والشئ الحاصل
بنفسه المبدأ بالحاصل بصوته ما لا يترتب عليه الاثار الخارجية وبالحاصل بنفسه
ما يترتب عليه الاثار الخارجية لان النفس من الموجودات الخارجية قوله الاولى ان يقال
آه اعلم انه يقيم من كل الشئ المتشخص يقيم المتشخص في محل واحد قياما لا عرض وان محالية اجتماع المشلين
مختص بالانضمام ولا يتصور في الانتزاع والامر ليس كك لانه ادلة الاستحالة بجاية فيها ولذا اعترض
عليه المحشيه بقوله الاولى ان يقال آه قوله على نحو احد سواء كان القيا انضماميا وانتزاعيا
تونه بصوته العلية على نحو لا تصاف الانضمامى لان صوة الانتزاع من الصفا الانضمامية
قوله والا لبطل آه اى لو كان قيام المشلين في محل واحد محالا مطلقا لبطل تصاف النفس بالامضا
الانتزاعية اذ منها ايضا متصوات فيلزم اجتماع المشلين اعنى الامضا الانتزاعية صوها وانما قال
اولى دون الصواب انه يمكن الجواب عن جانبك لشم ان معنى قوله قياما لا عرض بان احدهما اعنى الصوة
رضف المحال ان يكون الاخر ايضا عرضا والاخر ههنا الوجو وهو ليس بعرض فلا استحالة او نقول ان
استحالة اجتماع المشلين مختص بالاعراض لانه لا قيام حقيقه في الانتزاع حتى يتصور فيه قيام
المشلين في محل واحد الى هذا اشار المحشيه بقوله فافهم قوله او التنبية على ان المعرف هو الوجو الخارجى
سواء كان لنفسه وغيره قوله الظاهر آه دفع ما يرد ان قول المشرح لا ما هو اعم منها يذبا على ان يكون بيز الوجو
في نفسه لغير اشتراك معنى الامر ليس كذلك لما مر فاجاب عنه بوجهين الاول بقوله الظاهر آه يعنى
ليس المراد بالوجو بالغير الوجو الربط حتى لا يفتن بل الوجو المختص بالاعراض هو ايضا في نفسه فقد ثبت المعنى
المشتركة بينهما والثاني بقوله ان كان المراد آه والجواب عن جانبك لشم باختلاف الشق الثاني وليس هذا القول في يادى
المرئى بل المراد لشم بقوله لا ما هو اعم منها اى ليس ههنا المعنى الاعوم منها حتى يرد فلا اشكال في كونه قوله
تعريفا خرفه ما يرد ان هذا اما تعريف اخو او تعريف واحد مع ما سبق على الاول فالواجب ان يعرف تعريفها

آخر صريحاً بان يقال الثانية وعلى الثاني يلزم الاستدلال لا غناء كل صفة عن الآخر حاصل الجواب باختصار
 الشق الأول بين العدم عند جعله تعريفاً آخر صريحاً في الحاشية بقوله ولو يجعله تعريفاً آخر أهـ بين علم
 ارادة الشق الثاني في الحاشية بقوله ولا يصح ان يكون أهـ قوله وذلك لا تعريف أهـ دفع ما يؤيد استغناء
 تعريف الوجود عن تعريف الموجد انما يستقيم في التعريف الأول والثاني والثالث لان تعريف المشتق بالمشتق
 يستلزم تعريف المبدء بالمبدء ولا يستلزم تعريف الموجد بالمتقسم عليه الوجود لا نفس الموجد ما يشعر به
 وحاصل الدافع ان المشعر بالعلية موجد وهو ان تعليق امر هو الاقسام ههنا بمفهوم مشتق احنى
 الموجد مشعر بالعلية المبدء اعني الوجود لا نفساً وير عليه ان لا نعرف ان تعريف المشتق بالمشتق
 مستلزم لتعريف المبدء بالمبدء لا ترى انه يصح تعريف الضاحك بالكاتب لا يصح تعريف
 الضحك بالكتابة اجيب عنه ان هذا البيع طلقاً بل فيما اذا كان بين المبدء وبين تصادق
 كما فيما نحن فيه للبين الضحك والكتابة تصادق قوله اي الجهو يعرفون أهـ دفع ما يؤيد ان
 التعريف ان يقول الجهو يعرفون معنى الوجود بالوجه المقصود تعريفه بالذنه بهذا الامر وهذا الامر
 ليست باخفى من انك فلا يلزم التعريف بالاخفى وحاصل الدافع ان في حجة الشارح حذف
 ضمير المفعول مع حرف الجر اعني الباء في قوله ولا يعرفون هذا الامر هو فيكون تقديره ولا يعرفون
 بهذا الامر فاعلم ان هذه الامور ليست بين الثبوت للوجود فلا يصح التعريف بهذا الامر واحداً ولا
 رسماً فان الحد يجب ان يكون بين الثبوت للحد وكذا الرسم للرسم قوله قال الشيخ في آية العرض
 منه تأيد كون هذا الامر غير بين الثبوت للوجود عند صحة تعريف الوجود بهذا الامر محل الاستشهاد قوله
 ولا يعرفون البسطة انه يجب ان يكون فاعلاً ومنفعلاً ان يعلم من ان يكون فاعله ومنفعلاً غير ظاهر الثبوت
 نوجوه وكذا قوله فكيف يكون أهـ لا يعلم منه عدم صحة تعريف الوجود بهذه الامور قوله فبعله
 آخر لا بطل هذه التعريفات او لكونها تعريفات بالاخفى الاول مبني على كون هذه التعريفات تعريفات
 حقيقية لان استحالة الدلالة انما يلزم في التعريف الحقيقي لا اللفظي الثاني مبني على كون هذه
 التعريفات تعريفات لفظية او كلاهما مبني على كون هذه التعريفات حقيقية وكلاهما مبني على كون هذه

الخلو لا يمنع الجمع ويؤد على الثاني انه كيف يكون هذا وجهاً للتعريف بالاخف لا انه يعلم منه بطرود
 التعريف لا كونها بالاخف فاجاب بقوله وحاصله آه وتقريباً لدفع ان هذه التعريفات تعريفات
 للشيء المتقدم بانثى المتأخر وهو لا يكون الا تعريف بالاخف قوله المدعى بحسب الظاهر
 آه اعلم انهم يختلفون في النزاع في اشتراك الوجود المصدى ام الحقيقة فاشارة المحشنة الى المعنى
 بين الطائفتين بقوله المدعى بحسب الظاهر آه يعنى ان القول بطلقاً في ان المدعى اشتراك
 الوجود المصدى ام الحقيقة خطأ والحق ان المدعى بحسب نظر اشتراك الوجود المصدى نظراً الى
 ما سبق من اثبات بطلان الوجود المصدى وايضاً بالنظر الى ظاهر الأدلة وايضاً بالنظر الى ظاهر الأمر
 في بادية الحظ لان الوجود في الظاهر هو المصدى وبحسب نظر الدقيق اشتراك الوجود الحقيقي لا
 اشتراك الكليات كاشف عن اشتراك المنشأ قوله بين الوجودات كما في بعض الآلة قوله الوجودات
 كما في بعض آخر ثم لما يؤيد ان الوجود الحقيقي ان كان عبارة عن الأمر المنضم كما هو مذهب المشائين
 فيقبل الاشتراك وان كان جزئياً حقيقياً اعنى الواجب تكافؤاً يتصور اشتراكه اصلاً فاجاب
 بقوله اشتراكه مثل اشتراك آه قوله ان يكون كلياً اعنى الأمر المنضم مع الماهية قوله ومثل
 اشتراك المتعلق آه كما هو مذهب المشائين لانهم قالوا الوجود هو الواجب تكافؤاً وانضاف
 الممكن بالوجود من حيث قيام الوجوب بل له علاقة الاستناد الى الوجود الحق تكافؤاً و
 الشمس على الماء المتخفف بالشمس فيكون الوجود اعنى الواجب تكافؤاً متعلق بالفهم والممكنات
 متعلقات بالكسر قوله والظاهر بين المظاهر على صيغة الجمع لتصرف هذا مذهب أهل التصوف
 لانهم قالوا ان الممكنة هو اضع لظهور الوجوب فيها فالوجود الحق ظاهر في ما بين الممكنات كما قال يوسف
 شعر من وتو عارض آه وجوبه مشكهاى مشكاة وجوبه قوله فاعلم ان بعضهم قالوا ان
 المسمى فهنا ان اطلاق الوجود على الوجودات بمعنى واحد بان يكون لفظ الوجود موضوعاً لمعنى واحد
 المعان متعددة على طريق الاشتراك اللفظى فمد عليه المحشنة ان هذا بعيد لان المدعى هو
 الاشتراك المعنوى في الواقع لا بالنظر الى اعتقاد الواضع بابطال الاشتراك اللفظى ثم ان

الى آخر بقوله كيف وصلا البحث حينئذ لغويا خارجا عن وظيفة اهل المعقول الى آخر
 بقوله وكان من قبيل اثبات اللغة بالقياس انما قال من قبيل اثبات اللغة لان معنى اثبات
 اللغة بالقياس اثبات الوضع في موضع بعلاقة مع معنى آخر كما يقال ان القارورة
 موضوع للذن بمشابهة قرار الماء فيه فيكون القياس تمثيلا وهذه الوجوه كلها ليست
 من قبيل التمثيل بل قياسات استثنائية لواقع كذا تشبه التمثيل باعتبار اثبات الوضع
 بالدليل لعقده كما في التمثيل قوله وتفصيله آه اعلم ان الشئ قال انه اذا كان الوجود عين الخصوصية
 او مختصا بها امتنع الجزم بالوجود مع التردد في الخصوصية لان التردد في الخصوصية عين
 التردد في الوجود او مستلزم له او ر عليه انه لا يلزم من الجزم في شئ مع التردد في الخصوصية
 عدم العينية في نفس الامر بجزا ان يكون الشئ عينا لشيء او مختصا به في نفس الامر لا يعلم العينية
 والاختصاص فيجزم في أحدهما ويتردد في الآخر فاجاب عنه المحقق بقوله وتفصيله انه حاله
 ان ههنا شوقا اربعة وشق المعترض غير خارج عنها قوله لو كان عين الخصوصية ويرد
 عليها ان الخصوصية امر اعتباري فكيف يصح تفسيره بانواع الموجودات واشخاصها في قول
 الشئ من انواع الموجودات واشخاصها فاجاب عنه في الحاشية بقوله المراد بالخصوصية آه قوله غير
 متصوين اصلا اي يكون خالي الذهن عن تصور العينية والاختصاص عن تصور عددهما
 قوله من حيث هو اي مع قطع النظر عن احتمال العينية والاختصاص قوله من حيث انه عين
 او مختص اي من حيث احتمال العينية والاختصاص قوله والمفروض عدم وقوع التردد
 في الوجود اصلا اي سواء نظر الى من حيث هو او من حيث انه عين او مختص قوله وعلى
 الثالث يثبت اصل المدعى اي اشتراك الوجود قوله ويلزم خلاف المفروض لان المفروض
 هو التعدد ويلزم على هذا الوحدة قال في الحاشية في دليل خلاف المفروض قوله ويلزم الجزم
 بوحدة الوجود مع تعدد عدله ويرد عليه انه لا يلزم شدة اصل المدعى ولا يلزم خلاف الفرع
 لانه يجوز ان يكون انعلم بعدم العينية والاختصاص فيحمل المركب فثبت الاشتراك لا اعتقاد

راد في نفس الأمر أيضاً بخلافه في الاعتقاد لا في نفس الأمر المدعى والمفروض هو الثاني عجيب
 أن المراد بالعلم بعدم العينية والاختصاص باتفاق العقلاء وهو على الحكم الكاذب بطر بالضرورة
 والأول رافع الأمان عن حكم الحسن قوله وعلى الرابع أي على الرابع ثبت أصل الملازمة هو
 امتناع الجزم مع التردد في الخصوصية لأن الجزم في الوجود مع التردد في الخصوصية يستلزم
 الجزم بكون الوجود معنى وأحد هذا الجزم يتلخص الوجود بعنوان الاشتراك وهو يستلزم تصور
 عدم العينية والاختصاص فلا يكون خالياً للمذهن من تصور عدم العينية والاختصاص
 والمفروض خلافه قوله وذلك أن تقول في بيان اللزوم أي لزوم امتناع الجزم بالوجود
 مع التردد في الخصوصية قوله لا بان يمكن فرض الاشتراك بينهما يعني أن فرض اشتراك الوجودين
 الوجودات لا يلزم الحصول للجزم بالوجود مع التردد في الخصوصية فلرخص تعدد الوجودات تنفي اللزوم
 أعني الاشتراك فانتفي اللزوم أعني حصول الجزم بالوجود مع التردد في الخصوصية وهو المطلوب
 ويؤيد عليه أن هذا التقرير لا يحتاج إلى التفصيل المذكور في الآيد عليه أن هذا إنما يتم إذا علم
 الاختصاص العينية فيجب بالتفصيل المذكور أعني عنه أن لزوم فرض الاشتراك للحصول للجزم
 بالوجود مع التردد في الخصوصية بداهة غير محتاج إلى التفصيل ونقول إن المحنة لا يريد في هذا
 التقرير لا حاجة إلى التفصيل المذكور فاعلم هو أيضاً محتاج إلى التفصيل المذكور قال في الحاشية
 في إثبات الملازمة في قول المحنة فلو كان للوجود معان متعددة لا متنع الجزم به مع التردد في
 الخصوصية بقوله لأن الجزم بالوجود يستلزم أن يكون المجزوم به معناه واحداً وذلك يناقض كلاً التقديرين
 أي العينية والاختصاص يعني ذلك يناقض التعدد اللازم لكلاً التقديرين أي العينية والاختصاص
 فإما يمكن تقرير الدليل على هذا التقرير بخلاف المناقشة قوله ويمكن تعريبه بعين أن بطلان التالي البداهة
 لا يحتاج إلى الدليل بل إلى التنبيه وهو قوله بأن كل أحد الخ قوله لا نأخذ بقوله يعني أن الاشتراك
 البداهة مستلزم للاشتراك الاجتماعي قوله كان شرح امتلاك والتفصيل فيه قول من سابقاً
 فإما ذلك لأن الصوة التي بعين أن صوة الشيء أيضاً مشترك في الطريق البداهة الاجتماعية

فلا نقض عليه قوله فليتناكمل إشارة إلى الأيراد وهو أن المدعى بحسب الحقيقة اشتراك الوجود
 الحقيقة وهو غير ثابت بهذا الدليل لأنه يجوز أن يكون الوجود الحقيقة غير الخصوصية أو مختصاً بها
 ويكون الاشتراك في المفهوم العرضي الجواب عنه أن الاشتراك في العرضية ينتهي إلى الاشتراك في شيئاً
 وهو الوجود الحقيقة وهو المطلوب قوله هذا الوجه لا ثبات اشتراك الوجود آية إشارة إلى الاعتراض
 حاصله أن كان المقصود اشتراك الوجود بين الموجودات فهو غير ثابت بالوجه الأول والثاني لأن قول المصنف
 أنا نقسم الوجود إلى وجود واجب تتجأه يدل صريحاً على اشتراك الوجود بين الموجودات لا بين
 الموجودات وأن كان المقصود اشتراكه بين الموجودات فهو غير ثابت بالوجه الأول والثاني به اشتراك
 الوجود بين الخصائص وقد فسره الشارح بأنواع الموجودات اشخاصها وهي الموجودات قوله وهما
 متلازمان آية إشارة إلى الجواب بقرينة ظن قوله والتقسيم يتصوره دفع ما يترتب المقصود ههنا
 اشتراك الوجود بين الموجودات هو حاصل بكلام المصنف فلا حاجة إلى انضمام قول الشئ وهكذا نفسه
 إلى وجودات الأنواع واشخاصها فقوله والتقسيم آية تمهيد إلى الجواب قوله لا شك أنه تصريح
 بالجواب حاصل الجواب أن المقصود ههنا اشتراك الوجود بين جميع الموجودات وهو لا يحصل بكلام
 المصنف بدون انضمام قول الشئ قوله على التفصيل معنى التفصيل ههنا تصو الشئ بخصوصه
 على وجه يمتاز عما عداه وتعبيره بعبارة غير جامعة للكثرة ومعنى الأجمال تصو بوجه كلي جامع
 للكثرة قوله مع انضمام الثاني والثالث أي مع انضمام بعض الثالث وهو قوله وجود الجوهر
 والعرضي وجودات أنواعها وكل لثاني بالأول لكن يقدم بعض الثالث على كل الثاني بأن يقول
 يقسم الوجود إلى وجود واجب تتجأه والممكن وجود الممكن إلى وجود الجوهر والعرضي وجود الجوهر والعرضي
 إلى وجودات أنواعها ووجود كل نوع إلى وجودات أفرادها قوله ويحصل أيضاً بالتقسيم الثالث على أن تقسم
 بأن يقال يقسم الوجود إلى وجودات الأشخاص فالمراد بالثالث بعض الثالث في الموضعين
 ثم لما يرد أنه لما كان اشتراك الوجود حاصل بالثالث على أنفراد فلا حاجة إلى قول الشئ وهكذا
 نفسه آية فاجاب عنه بقوله المذكور ههنا هو الطريق الأول يعني أن المذكور في كلام المصنف

هو الطريق الأول هو غير تام بدأ انضمام كلام الشرف فلما أضفه معه قوله وفيه نظري في هذا
التقسيم نظر قوله وقالت لان الكلي آية بيان لقوله ليس غير جوات الافراد وقوله ويعمل
انتزاعه آية بيان لقوله وعلى تقدير ان يكون غيرها قوله **مخصص** بالاضافة الى
بالاضافة الى الذهن ففيه اضافت بالاضافة الى الكلي بالاضافة الى الذهن فلا ينقسم
الى الوجوات الخارجية لان اعتبار الاضافتين فيه بالي عن الحمل المعبر في المقسم قوله وجوابه
آية حاصل الجواب له وان وجد فيه الاضافتان لكننا أخذناه في مرتبة من حيث هي بدان اعتبار
الاضافة الى الذهن بالاضافة الى الكلي غير آية عن الحمل قوله وايضاً جواب آخر حاصل لنا لان اعتبار
فيه كذا الاضافتين بل نعتبره مطلق الوجوه ونقسمه ابتداء الى الوجوات بتقسيم متعددة في درجة
واحدة قوله التقسيم عبارة آية لما كان قول الشرف حقيقة التقسيم ضم مختص الى امر مشترك
غير شامل الى تقسيم متصل الى اجزائه والمنفصل الى حادة لان المشترك لا يكون الا امر واحد
كلما عدل المحشيه منه الى تعريف آخر شامل فقال التقسيم آية يعنى التقسيم عبارة عن
احداث الكثرة في نفس المقسوم ذاته على حذف المضاف في كلام المحشيه وهو تحقيق حقيقة
فيما يكون المقسم متحلاً مع الاقسام قبل القسمة بالذات فيخص في تقسيم الكلي للذات الى اجزائه
او اتحاده معها قبل القسمة وفي تقسيم متصل الى الاجزاء المقدارية لانها اجزاء وهمية متحدة
مع الكل بالذات قبل القسمة والجواب عن جانب الشرف لعل المراد بالمشارك في كلامه اعم من الكلي
والكل فلا نقض عليه يرد عليه ان على هذا لا يصح اطلاق التقسيم على المنفصل وعلى الكل العرضي
لان الاجزاء والكل فيهما غير متحدة قبل القسمة اما في الكلي العرضي فلا نه فائز مع الافراد بالذات
قبل القسمة واما في المنفصل فلا نه اعتبر فيه الهيئة مع عدم اعتبارها في الاحاطا بما عنه المحشيه بقوله
واما تقسيم الكلي العرضي آية حاصله ان اطلاق التقسيم فيهما فيحاط حقيقة اما في الكلي العرضي فيمشت
المعرض اما في المنفصل فيمشتابهة المتصل يرد عليه ان قبول القسمة بالذات من خواص الكم مطلقاً
فما معنى قوله تقسيم الكم المنفصل بالعرض الجواب ان التقسيم على معنيين احدهما **دائرة المحشيه**

اعني احداث الكثرة في ذاة المقسوم الثاني بمعنى التجزى في ذات الشيء والمعتبر في الكثرة مطلقا هو
 الثاني و مراد المحشئ هو الاول قوله جواب آخر قد وقع ما يتوهم منه توجيه برئسه وحاصل هذا الجواب
 ان تقسيم العين ايض من قبيل الاشتراك المعنى بالتاويل بالمسئى بلفظ العين فلا يقاس عليه
 الوجود اعترض عليه المحشئ بقوله والظاهره حاصله ان مراد المعتضد ان الوجود منقسم الى
 القسمين بهذا التاويل كالعين مع انها غير خارج عن الاشتراك اللفظي بهذا التاويل فلا يندفع
 بهذا الجواب يرد عليه ان هذا بعينه اعترض لشارح بقوله و رد آة والجواب انه ليس غرض المحشئ
 اعراض آخر بل بيان اعراض لشيء قوله وسواء كان آة لما كان تعيما لشارح بالنسبة الى الافراد فم
 المحشئ بالنسبة الى الحقيقة بقوله سواء كان حقيقة نوعية كآة انسان بالنسبة الى افراد او حقيقة
 جنسية كالحيون وسواء كان آة اتميا لجميع الافراد كآة انوع غريبا للجموع كآة كاتب وذاتيا للبعض
 وعرضيا للبعض كالوجود بالقياس الى الخصص او اعراضات قوله عندئذ رتبته الى في الشرح التجريدي
 القدير قوله فمفني سلب هذا الوجه لان خصوصه مقدم لا يكون الا بالاضافة الى الوجود الخاص
 قوله وانت تعلله اعراض على عند الشئ حاصله ان الجزم بالحصر لا يستوقف على اضافة لعدم
 الى الوجود فاعتبار الاضافة فيه اعتبار امر اند على الحصر به يخرج عن العقلي قوله ان معنى العلم
 غير ضاف الى الوجود آة يعنى ان بعضهم قالوا ان العلم مفهومي مستقل مغاير للوجود ايضا احدهما
 الى الآخر فعند عدم غير ضاف الى الوجود مع انه ايضا قابل بالحصر فعلم ان الحصر غير
 معتبر فيه الاضافة الى الوجود قوله السرفيه آة دفع ما يروى ان مناط الحصر ليس في الاضافة في عدم
 الى الوجود بان يكون طرف الحصر العلم المتناقبا اعتبار الاضافة في العلم الى الوجود يخرج الحصر عن
 كونه عقليا لكونه غير موقوف على آة الخارج عن الطرفين تقرير الدفع ظهر قوله ولله علم صوتين
 و رد عليه كما ان العلم صوتين اجمالية وتفصيلية كلك للوجود ايضا صوتين اجمالية يعبر عنه بهستي
 وتفصيلية يعبر عنه بهستي جو ذري فلا يصح قوله للوجود صورة واحدة اجيب عنه ان معنى كلك
 المحشئ ان له علم صوتين اجمالية غير مضاف الى الوجود مطلقا وتفصيلية مضاف الى الوجود كآة

في الوجوب ان يكون له صورة اجمالية غير مضاف الى العلم تفصيلية مضافة الى العلم ان تحقق
 فيه الاضافة الى شئ آخر غير لعدم قوله مع ان السلب آه اعتراض آخر على العذر قوله يكون
 هذا السلب مضافا الى وجوه بان يكون لهذا الشئ وجود آخر ويكون هذا السلب الاخر اعني ما يكون
 خارجا عن طرف المحصر مضافا الى ذلك الوجود الاخر لذلك الشئ لان الكلام في تعدد الوجود وتوحيده
 ان المفروض هنا تعدد العلم في نفسه بدون الاضافة فكيف يكون السلب الاخر مضافا الى الوجود الاخر
 اجيب عنه ان العلم باني معنى من معانيه مضافا الى الوجود في نفس الامر فهو غير خال عن الاضافة الى الوجود في نفس
 الامر ان لم يعتبر الاضافة فيه قوله يلزم فيه خلاف المفروض اعني تعدد العلم كذا العذر اعتبر تعدد العلم
 في الشئ الثاني فاذا فرض وحدة العلم في الشئ الثاني يرجع الى الشئ الاول يلزم الخلف قوله لا يقال آه
 جواب عن قوله مع ان السلب آه باختصاص الشئ الاول وحاصله اننا نختار تعدد العلم في نفسه لا احتمال بان يكون مسلوكا بسلب
 آخر لانه يفهم من العلم على تقدير تعدد آه قوله اعترض عليه اي على اصل الاستدلال حاصله
 انه لا حاجة الى وحدة العلم لان معنى لعدم ما ينافي في جميع الموجودات وهذا المعنى سواء كان واحدا
 او متعددا لو كان التردد بين الوجود الخاص حاصرا لاحتمال ان يكون موجبا لوجود آخر وهذا
 الوجود خارج عن كل الشقين ما خرج عن الوجود فظهر لانه فرض مغاير عن هذا الوجود وما خرج وجه العلم
 فلا ينافي للوجودات جميعا والشئ لا يدخل تحت المنافي ويحتمل ان يكون اعتراضا على العذر المذكور
 وبيان ان العذر قال ان على تقدير وحدة العلم يبطل المحصر على تقدير تعدد آه لا يبطل فاعتراض عليه ان معنى العلم
 لجميع الوجودات فاخذ العلم بهذا المعنى سواء فرض احدا او متعددا يبطل المحصر قوله
 في حكم اخذ المقدمة آه اعلم ان المحقق قال فهو ترك لمقدمة واستعمال لمقدمة
 اخرى اعترض عليه ان هذا تفسير للفظ العلم وبيان المراد منه ليس هذا اخذ مقدمة
 اخرى فاجاب عنه المحقق بان مراد المحقق بانه في حكم اخذ مقدمته اخرى لانه
 عين اخذ مقدمة اخرى حتى يرد عليه الاعتراض المذكور يعني انه لما اخذ العلم بمعنى ليس
 معتبرا عند الجمهور فهو في حكم اخذ مقدمته اخرى اذ به يختلف تقريره فالواو في قوله به يختلف

بمعنى اذا تعليلية قوله ثم يمكن آه وهذا التبرير مخالف لتقرير المتن لأن في تقريره يثبت
وحدة الوجود بوحدة العدم وبهذا التقرير يثبت وحدة كليهما ابتداءً قوله وربما تقرير آه
فيه أيضاً ثبات وحدة الوجود بوحدة العدم لكن تقريره تناقضاً لتقرير المتن تقرير بطلان
الحصر قوله ولو لم يكن أحدهما واحداً دليل على وجوب كون التناقض بين المفهومين
فهو عدل عن دعوى الضرورة إلى الاستدلال بقوله وجود ما يحتمل لمعنيين آه دفع ما يرد
بوجهين الأول أن وجود ما يحتمل لفرد منتشر هو شامل للجميع على وجه البديل وهذا لا ينافي
الاشتراك اللفظي فلا يثبت مقصود المجيب من نفى الاشتراك اللفظي الثاني أن في الفرد
المنتشر لا يلاحظ اللفظ والوضع فلا معنى لقول الشرع في كان الحصر بملاحظة اللفظ وأيضاً
وحاصل الدفع أن وجود ما يحتمل الوجهين الأول الفرد المنتشر والثاني الاشتراك اللفظي الأول
يستلزم المدعى معنى الاشتراك المعنوي لأن الفرد المنتشر أن كان ضاقاً على وجه البديل لكنه
طبيعة مشتركة ضيقة على وجه الاجتماع وهو الوجود فثبت الاشتراك المعنوي المعترضين فيه
فلذا حمل الشرع كلام المعترض على الثاني وأجاب بحسبه قوله ونعلم بالضرورة آه لما كان الشرع
أثبت اشتراك الوجود ولو يتعرض للعدم فثبت المحشاه اشتراك العدم بقوله نعلم آه قوله أي
يصدق الواجبة دفع ما يرد أن لا نعلم امتياز الواجب تعاواناً الممكن لأن الواجب ما يكون
وجوده ضرورياً والممكن ما لا يكون وجوده ضرورة بين وحاصل الدفع أن المراد بعدم
الامتيان بحسب الصدق بأن يصدق على شيء واحد في المفهوم قوله ولا يكون قسمة الوجود
إليها قسمة عقلية لأن القسمة العقلية ما يكون على وجه الانفصال الحقيقي بأن يكون بين
اقسامها مباينة وههنا ليس كذلك قوله وكون الشيء آه دفع ما يرد أن كون الشيء الواحد موجود
أبوجودين باطل قطعاً فلو وقف القسمة العقلية على هذا الاحتمال لبطل لا ضير فيه حاصل الدفع
أن كون الشيء الواحد موجوداً بوجوهين وأن كان باطلاً لكن توقف القسمة عليه ينافي كونها
عقلية قوله وبه يسقط الجواب لانه مبني على بطلان كون الشيء الواحد موجوداً بوجوهين

ههنا اعني عدم كون القسمة عقلية باق بمحاله والجواب من جانب المجيب ان توقف القسمة
على هذا الاحتمال الذي هو بذاته مستحيل لا يخرج عن كونها عقلية قوله لعله اراد آه دفع ما يرد
ان علة السخافة هو القول بالاشتراك اللفظي من من ان القول بالاشتراك اللفظي في الجميع
استخيف فينبغي ان لا يتعرض له بالطريق الاول وحاصل الدفع انه ليس علة السخافة هو القول
بالاشتراك اللفظي بل علة ثبات المعنى الواحد للوجوه ثم تخصيصه بالممكنات وهو غير محجوز
على مذهب من قال بالاشتراك اللفظي في الجميع قوله الاحتمالات العقلية آه دفع ما يتوهم
انه يجوز ان يكون الاحتمالات ههنا ايضا ثلاثة كالمذاهب فما الوجه للشارح انه قال فيه مذاهب
ثلاثة ولحقيل احتمالات ثلاثة وتقريرا للدفع ان الاحتمالات ليست كالمذاهب في كونها ثلاثة
بل كالمذاهب ثلاثة والاحتمالات تسعة لان ثلاثة احتمالات في الواجب نفس الواجب جزء
فيه ونرائد فيه تلك الثلاثة في الممكن ايضا ثم يضرب ثلاثة الواجب في ثلاثة الممكن يحصل تسعة
والمذاهب ثلاثة الاول انه عين في الواجب تعا والممكن وهذا من هب لشيخ الاشعرى الثاني
انه نرائد فيما وهو مذاهب متكلمين والثالث انه عين في الواجب تعا ونرائد في الممكن هو
مذاهب الحكماء وما يرد انه كيف يتصور عينية الوجود الذي هو امر اعتباري مع الحقيقة الواجبة
او امكنة فاجاب عنه المحشي بقوله وليس المراد آه يعني ان العينية والزيادة على قسمين
احدهما على اصطلاح المنطق وهو ان العينية عبارة عن الحمل الاول والزيادة عبارة عن سلب
هذا الحمل وتاثيرها على اصطلاح الحكماء وهو ان العينية عبارة عن حمل الشيء على الشيء حملا
بالذات والزيادة عبارة عن حمل الشيء على الشيء حملا بالعرض المراد ههنا هو الثاني ويرد عليه
ان الحمل بالذات عبارة عن كون المحمول ذاتيا للموضوع والحمل بالعرض عبارة عن كون المحمول
عرضيا للموضوع كما يفصح عنه عبارة السلم والوجود ليس من ذاتيات الواجب تعا والممكن
فكيف يتصور فيه الحمل بالذات فاجاب عنه بقوله والحمل بالذات آه يعني كما ان ليس المراد
بالعينية والزيادة على اصطلاح المنطق بل على اصطلاح الحكماء كلت ليس المراد بالحمل

بالذات العرض على صطلوح المنطق بل على صطلوح الحكماء وهو ان الحمل بالذات ما يكون
مصدق الحمل فيه نفس ذات الموضوع الحمل بالعرض ما يكون مصداق الحمل فيه خارج عن ذات
الموضوع ثم فسروا كونه خارجا بقوله واما ان يكون اه قوله مع ملاحظة مبدأ المحمول
اي ملاحظة قيام مبدأ المحمول بالموضوع قوله كما في حمل الاضافات كالقوى لانه يحمل
على السماء مثلا بعد اضافته الى الارض قوله كما في حمل العدلات كالاعمال لانه يحمل على زيد
مثلا بعد مقابلة بينه وبين البصر ثم عدم مصاحبة البصر لذيد قوله كحيثية
استناده الى الجاعل هذا في الممكن قوله وحيثية صدق الاثر عنه هذا في الواجب
تعالى ثم لما يرد انه يعلم من كلام المحقق ان محل النزاع هو الوجود المصدري مع انه
قائلون بان محل النزاع هو الوجود الحقيقي فلزم المخالفة عن كلامهم فاجاب عنه بقوله
وتقريب من ذلك آية يعني كون النزاع في الوجود المصدري بمراد العينية الحكمي كون النزاع
في الوجود الحقيقي بمراد العينية المنطقية لرجوع الى شئ واحد فلا مخالفة عن كلامهم قوله
وبتحقيقنا هذا من بيان معنى العينية والزيادة الغرض من هذه العبارة تهديد الرد
على المصطفي والطوسي فما وقع آية تصريح بالرد عليهما قوله نفى العينية لانه يجوز ان يكون
مشتركا معنى ولا يكون مصداق حمله نفس ذات الموضوع قوله ولا من اشتراك بحسب
اللفظ اشباهها لانه يجوز ان يكون الوجود مشتركا لفظيا ولا يكون مصداق حمله نفس ذات
الموضوع قوله فما وقع من المصطفي آية تفريع على الثاني وقوله وعن المحقق الطوسي آية تفريع
على الاول قوله محل نظر اما الاول فلانه يعلم منه ان القول بالاشتراك اللفظي يوجب العينية
وقد عرفت انه ليس كذلك اما الثاني فلانه يعلم منه ان القول بالاشتراك المعنوي ينافي
العينية وقد عرفت انه ايضا ليس كذلك قوله واتفق ذلك انتظر تفصيله لعله اشارة الى
الجواب عن جانب المصطفي والطوسي بان المراد بالعينية في كلامهما العينية المنطقية الاشتراكية
اللفظي يوجبها بهذا المعنى الاشتراك المعنوي ينافيها ونقول في الجواب عن جانب المصطفي

بأنه يعلم من كلامه ان القول بالعينية مقصور على القول بالاشتراك اللفظي كما يفهم
من ضمير الفصل وكون الخبر معفا باللام ولا يعلم منه ان الاشتراك اللفظي يوجب
العينية فلا اشكال قال في الحاشية والعجب من المص آه اعتراض على المص باثبات
التدافع بين كلاميه حاصله انه يعلم من كلام المص في بحث زيادة الوجود ان العينية عبارة
عن ان لا يكون في الخارج هويتان متمايزتان احدهما الماهية والاخر الوجود والعينية بهذا المعنى
يتصور على القول بالاشتراك اللفظي المعنوي كليهما وقال ههنا القائلون بالاشتراك
اللفظي هم القائلون بالعينية لانه يعلم منه ان العينية يتصور
على القول بالاشتراك اللفظي المعنوي هل هذا الاتناقض في كلامه ثم اجاب عنه بقوله
فكانه ما قال آه قوله حاصله آه اعلم ان محصل حل المص ان الماهية من حيث هي ليست
بوجود ولا معدومة ويرد عليه ان على هذا يلزم ارتفاع النقيضين في مرتبة الماهية وهو محال
فاجاب عنه المحش بقوله حاصله انه يجوز ارتفاع النقيضين في المرتبة وتقريره ان ارتفاع
النقيضين على نحو واحد هما ارتفاعهما في نفس الامر وهو محال وثانيهما ارتفاعهما من المرتبة
وهو جائز ويرد عليه ان ارتفاع النقيضين معنى مصدري افرادة متحدة الحقيقة عند
المحش فكيف يكون احد الفردين جائزا والاخر محالا فاجاب عنه بقوله فان ذالك يرجع
آه يعني ان ارتفاع النقيضين في المرتبة ليس من افراد ارتفاع النقيضين بل يرجع الى ارتفاع
المرتبة اعني العينية والجزئية عن النقيضين ويرد عليه ان ارتفاع النقيضين محال مطلقا
سواء كان في نفس الامر وفي المرتبة لانه يستلزم اجتماعهما وهو محال مطلقا فكذا الارتفاع فاجاب عنه
بقوله فان نفى العينية والجزئية عن احد النقيضين آه يعني لا نعم ان ارتفاع
النقيضين في المرتبة يستلزم اجتماعهما في المرتبة لان نفى الجزئية والعينية عن احدهما
لا يستلزم اثباتهما للاخر قوله فاذا انضم اليها الوجود آه دليل لمقدري على ان الماهية
لا يخلو عن احدهما لانه اذا انضم اليها الوجود آه قوله وفيه نظر دقيق اي في تجوز ارتفاع

النقيضين في المرتبة نظر دقيق قوله تفصيل لقولنا الماهية من حيث هي معدومة فلا يصح
 القول بان الماهية من حيث هي لا موجودة ولا معدومة قوله مع ان استحالة آه
 اعتراض آخر على ذلك التجوز قوله والقول بان ارتفاع آه في لقوله فان ذلك
 يرجع آه قوله انتباه مصداق القضية بمرجعها مع ان بينهما فرق لان الاول مقدم على
 القضية لانه عبارة عن علة الصدق للقضية اعني كون الموضوع بحيث يثبت له المحل
 والثاني عبارة عن مضمون القضية وهو متاخر عنها فسلب المرتبة عن الوجود والعدم
 مصداق لقولنا الماهية من حيث هي لا موجودة ولا معدومة لانه مرجعه انما هو هذه
 الاستحالة بطريق التبعية لانه ربما يذكر مرجع موضع لمصداق قوله مناقشة الالف اللفظ قوله لان
 الكلام في سلب الثابت آه يعني لو كان الكلام في السلب لثابت بالتوصيف عن السلب
 العدمي وهو من العوارض كالوجود والعوارض مسلوبة عن مرتبة الذاتية يكون مرجع ارتفاعها
 عن المرتبة ارتفاع المرتبة عنها لكن الكلام في سلب الثابت بالاضافة وهو ليس من العوارض
 فسلب لنقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عن احدهما كالوجود وسلب سلبها
 عنه بيان ذلك ان سلب الوجود في المرتبة تفصيل لتحقيق نقيض الوجود اعني العدم في المرتبة
 ولما كان سلب الوجود في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عن الوجود فسلب المرتبة عن الوجود
 لا يترتب لسلب الوجود عن المرتبة فيكون لازما لنقيض الوجود اعني العدم في المرتبة لان
 سلب الوجود في المرتبة وتحقيق نقيض الوجود اعني العدم في المرتبة شئ واحد فمتى انتفى
 نقيض الوجود اعني العدم عن المرتبة ايضا كما هو المفروض انتفى لازمه اعني سلب المرتبة
 عن الوجود فتحقق من نفى العدم في المرتبة سلب سلب المرتبة عن الوجود واللازم من نفى الوجود
 عن المرتبة سلب المرتبة عن الوجود فاللازم من نفى الوجود والعدم عن المرتبة سلب المرتبة
 عن الوجود وسلب سلب المرتبة عن الوجود فلا يكون الوجود عين الماهية ولا جزئها
 نظرا الى سلب المرتبة عن الوجود ويكون عين الماهية او جزئها نظرا الى سلب سلب المرتبة

عن الوجود وهو كما ترى محال بعبارة أخرى أنه لما كان سلب الوجود عن المرتبة يرجع إلى سلب المرتبة عن الوجود فسلب نقبض الوجود يرجع إلى سلب سلب المرتبة عن الوجود لأن أحد النقيضين إذا ارتفع عن المرتبة وكان مرجع الرفع إلى شيء فمقتضى ارتفاع النقيض الآخر عن المرتبة كان مرجع رفعه ما هو نقبض مرجع رفع الأول وهو المطلوب هذا إذا أخذ السلب سلباً لثابت بلاضافة أما إذا أخذ السلب لسلباً لثابت بالتوصيف فمرجع سلب الوجود والعدم عن المرتبة إلى سلب المرتبة عن الوجود والعكس كما قال المستدل لأن العدم حينئذٍ ^{عن} العوارض كالوجود والعوارض مسلوقة عن مرتبة المعرض قوله فالصواب في الجواب أنه حاصله أن الوجود والعدم على نحوين أحدهما في مرتبة الماهية والآخر في مرتبة العوارض كل منهما نقيض لعديله فإنا نختار في الجواب أن الماهية من حيث هي معدومة بالعدم في المرتبة ولا يلزم عند انضمام الوجود إليها اجتماع النقيضين لأن الوجود المنضم من العوارض والعدم في المرتبة ليس نقيضاً له بل نقيضه الوجود في المرتبة والجواب عن جانب الشره أنه إذا أخذ العدم بمعنى السلب الثابت بالتوصيف ويحجر ارتفاع الوجود ارتفاع الوجود عن مرتبة الماهية والخلق النقيض على العدم الثابت مسامحة قوله ولا يخفى أنه لا يرد له اعتراض على الشارح حاصله أن تلخيص الشر لا يلائم لتقرير المصداق ليس فيه التردد بين الشقين حتى يجاب باختيار رشق ثالث بل فيه التزام التناقض على تقدير كون الوجود زائداً على الماهية بل لا يدل على التقدير المذکور في شرح التجريد لأن المذكور فيه بالترديد بين الشقين فيجيب باختيار رشق ثالث والجواب عنه أن الضمير قوله وتلخيصه راجع إلى المقام لا إلى الجواب وهذا واقع في دفع ما يقال مسلم أن الماهية من حيث هي موجودة معدومة لكنها غير منفكة عنها في نفس الأمر فلا يخلو من أنها عند انضمام الوجود إليها في نفس الأمر موجودة فيلزم الوجود قبل الوجود معدومة فيلزم اجتماع النقيضين فأجاب باختيار رشق ثالث قوله لا يقال أنه اعتراض على تلخيص الشر بأن اختيار رشق الثالث غير متصور ههنا لأن الوجود من المعقولات الثانية آه قوله قيد المعروف ض آه بأن يكون

متمم للعلّة المادية كما توهمه البعض قوله او تشترط للعروض بان يكون متمم للعلّة الفاعلية
 كما هو من هب للذاتي قوله اعلم ان للثبوت معان آه دفع ما يرد ان المتبادر من الثبوت ما يكون منشأ
 الوجود الخارجي ويكون موجودا في الخارج والوجود المعتبر لا يكون من شأنه ان يكون موجودا في الخارج
 ولا موجودا في الخارج وتشريح الدفع ظ قوله وتقييد الصفة آه دفع ما يرد ان الاصل في الكلام
 هو الاطلاق والعموم فما لفائدة في تقييد الصفة بالثبوتية وتقرير الدفع ظ قوله وخروج محمول
 المعدولة آه دفع ما يرد ان تقييد الصفات بالثبوتية مالا وجه له لان به يخرج محمول المعدولة ايضا
 مع انه يقتضيه وجود الموضوع فاجاب بقوله وخبر آه قوله المستدل بوجود الموضوع بالاتفاق فيحتمل ان يكون
 قوله بالاتفاق متعلقا بقوله مستدل بوجود الموضوع ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله خروج محمول المعدولة
 فلهذا يكون قوله بالاتفاق اشارة الى الجواب الاول والخبر محمول المعدولة بهذا القيد على وجه الاتفاق
 بلا قصد الاخراج وهذا مالا ضرورة في تقرير الثاني من هذا الخروج لا يضر المقصود انه هو ان الصفة الثبوتية
 يقتضيه وجود الموضوع فاقضاء بعض لصفات السلبية وجود الموصوف لا يضر المقصودنا قوله التحقيق آه
 دفع ما يرد ان طبيعة الاتصاف يقتضيه وجود الموصوف في الخارج او في الذهن على الاول لا يتناول الذهني
 وعلى الثاني لا يتناول الخارجي فاجاب بقوله التحقيق آه قوله واما الصفة آه جملة مستأنفة واقعه في
 جواب سؤل السائل هو انه قد علم حال ثبوت الموصوف في الاتصاف فما حال ثبوت الصفة فيه قوله
 بمحمل عن هذا الحكم يعني حكم الثبوت اي لا يكون ثبوت الصفة في الاتصاف ضروريا ولا كسريا
 الا اننا اعني عنه لانه ليس فيه ثبوت الصفة اصلا قوله تفصيله آه تمهيد للجواب عن الاستدلالات
 وقوله فان تصاف الوجود آه شروع في الجواب قوله لا على سبيل التوقف متعلق بثبوت الموصوف
 وثبوت الصفة كليهما قوله الذي هو نفس الوجود صفة للثبوتية يعني ثبوت الموصوف نفس الوجود الذي
 هو الصفة لا شئ آخر فلا يلزم كون الشئ آه قوله هذا في مرتبة الحلول آه يعني ان كان مراد المستدل
 الاتصاف في مرتبة الحلول يعني مرتبة المحكي عنه فالجواب عنه ما مر بقوله فان تصاف الوجود آه وان كان
 المراد الاتصاف في مرتبة المحكي عنه فالحكاية فالجواب عنه ان مطلق ثبوت الشئ للشئ آه قوله فان قيل امراض

على أصل الاستدلال قوله قال الشيخ آه دفع ما يرد ان الوجود من الاعراض وجود الاعراض في انفسها هو
وجودها في موضوعها فيكون الوجود وجود في نفسه للموضوع كما للسواد وجود في نفسه للمحل فيتحقق في
الوجود ثبوت الشيء للشيء فلا اعتراض حاصل الدافع ان الوجود مستثنى عن سائر الاعراض فلا يكون
فيه ثبوت الشيء للشيء بل ثبوت الشيء قوله قلنا آه حاصله ان ثبوت الشيء للشيء على نحوين أحدهما بالنظر
الى حال المحول وهو في الانضمام متبنا ومعناه وجود المحول في نفسه ثم ثبوت الموضوع وثانيهما بالنظر
الى حال الموضوع وهي في الانتزعات معناه كون الموضوع بحيث ينتزع عنه المحول والمنفي في الوجود
هو الاول والثاني انتفاء الخامس يستلزم انتفاء العلم وقد ذهب الشيخ آه جواب آخر حاصله ان ثبوت
الوجود لما هية قضية هلية بسيطة وكل قضية ابد فيها من النسبة سواء كان تركيبا من ثلثة اجزاء
كما هو من هبة قد بين او من اربعة اجزاء كما هو من هبة المتأخرين يرد عليه ان التأيد بكلام الشيخ
وغيره لا يصح لانه يدل على وجود النسبة في كل قضية في الحكاية والكلام عنهما في المحكي عنه فاجاب
في حاشية بقوله الحاصل ان الحكاية متحدة مع المحكي عنها اذا كان في الحكاية امر ليس
في المحكي عنه لم يكن الاتحاد بينهما انتهى يرد عليه ان المحكي قال فيما سبق المحكي عنه في الهلية
البسيطة وجمد الشيء في نفسه ههنا قال بوجود النسبة في البسيطة وايضا قال في حاشية
شرح التهذيب الحكاية والمحكي عنه متغايران بالذات وههنا قال بالاتحاد بينهما اجيب عنه
ان كلامه فيما سبق وحاشية التهذيب مبني على حقيقة كلامه ههنا مبني على رأي المستدل لانه
موجه لكلامه فلا تناقض بين كلاميه قوله هي غير مرتبة والتسلسل المحال انما يكون في المرتبة
ويرد عليه ان الوجودات الحاصلة في الازهان مرتبة وترتيبها يستلزم ترتيب الازهان اجيب عنه
ان الترتيب الضروري لجريان برهان التطبيق انما هو الترتيب بالذات لا بالعرض كما هو المقرر
عندهم قوله وانت تعلموه جواب عن الايراد المذكور تشريحه ظ قوله وقد اجيب عنه
اي عن الايراد المذكور قوله اعترض عليه اي على هذا الجواب حاصله ان ظرف اتصاف الماهية
بالوجود ظرف ثبوت الموضوع واحد بان يكون ظرف الاتصاف ظرف ثبوت الموضوع من بكر

وظرف الوجود ذهن نريد بان يحصل الماهية في ذهن بكر ثم اتصف بوجود ذهن نريد في ذهن بكر
 قوله الذي هو في ذهن صفة الوجود الذي هو قوله كان في ذهن آخر ظرف للثبوت قوله والحاصل آه
 الغرض منه تصوير المذكور في ضمن مثال جزئي قوله في ذهن نريد صفة للوجود قوله في ذهن
 بكر مثلاً صفة لا تتصا قوله فرع الوجود في ذهن بكر خبان قوله ولا يخفى آه اعتراض على هذا
 الاعتراض حاصل ان ظرف الاتصاف والوجود واحد لان الكلام في الاتصاف في المحكي عنه هو عبارة
 عن الصفة من حيث انه ثابت للموصوف والصفة ههنا هو الوجود فالاعتصاف عين الوجود فيكون
 ظرف الاتصاف والوجود واحد اعني في ذهن نريد لا ذهن بكر وانما كان قليل الجدوى لانه ان افاد كون
 ظرف الاتصاف وظرف ثبوت الموصوف واحد لكنه غير نافع في الواقع لان الكلام في الاتصاف في مرتبة المحكي
 عنه هو ليس امر مغايراً للصفة اعني الوجود فلذا قال في الحاشية الظاهر ان المعارض القائل بتغا
 ظرف الوجود والاتصاف خلط بين المطابق بالغم والمطابق بالكسر قوله فان قلت اعتراض
 على استدلال قوله يسهل الامر في الرد على استدلال قوله لا يستدعي الا ملاحظة المشيت له
 اي ملاحظة نفس المشيت له لا ملاحظة وجوه حتى يلزم الاستحالة المذكورة في كلام
 المستدل من لزوم كون الشيء موجوداً بوجودين وغيره من الاستحالات قوله قلت آه حاصل ان الكلام
 في الاتصاف في المحكي عنه ليس ظرفه الا الواقع لا الملاحظة وانما هي ظرف الحكاية والكلام ليس فيما
 قوله فتأمل شأناً الى جواب آخر عن الاعتراض المذكور وهو اذ لا نمان ثبوت الرابطة عبارة عن ملاحظة
 الثبوت بل هو نفس النسبة التي هي في الحكاية وان سلم انه عبارة عن ملاحظة الثبوت لكن لا نحر
 ان ملاحظة الثبوت لا يستدعي الا ملاحظة نفس الماهية لم لا يجوز ان يكون موقفاً على ملاحظة
 وجوهها فيعبر الاستدلال تهقير يا قوله هذا مبني على التمهيد لدفع الاعتراض قوله فلا يريد تصحيح بدفعه
 وانما قيد بالعلة الخارجية احترازاً عن المادة والصورة لانهما ليسا بعلة لكل جزء من اجزاء المركب
 ولا يلزم جزئية الشيء لنفسه وانما كان وجود الموصوف علة خارجية لانه شرط لوجود الصفة والشرط
 من العلة الخارجية قوله هو الوجود الداخل فيه لا محذور فيه لان فيه عليّة الجزء للكلام تقدم الجزء

على الكل ولا مضير فيه حاصل الدفع انا مختار الشق الاول ولا نسلم انه لا محد رفيه لان الوجو السابق
من العلل الخارجية لما مر العلة الخارجية للمجموع علة لكل جزء فلو كان الوجو السابق داحل في
المجموع جزء منه يلزم عليه الشئ لنفسه هو كما ترى قوله فلا يثبت وجو آخر غير هذه الوجو
حتى يكون عين الماهية ويثبت المطلوب يرد عليه ان الوجو السابق ان كان علة للاجزاء فعلة
الاجزاء ليست خارجية عن الاجزاء حتى يكون سابقا وعينا للماهية وان كان علة للمجموع
فهو امر فرضي لا ثبوت له في نفس الامر حتى يحتاج الى العلة غير علة الاجزاء والجواب عنه باختصاص الشق
الثاني ولا نون المجموع لا ثبوت له في نفس الامر لان المجموع عبادة عن الاجزاء المعروضة للهيئة وكل واحد
من الاجزاء والهيئة امر واقعي اما الاول فظن واما الثاني فلان الهيئة ايضا واقعية باعتبار المنشاء
اعني الاجزاء قوله فان قيل آه نقض بجالي حاصله ان هذا الدليل جافي لا عرض
الناظر على الماهية بلا ريب كالسواد مثلا مع تخلف المدلول قوله لاقتناع ان يكون لا اسود
والا يكون متصفة بلا سواد فيلزم ان الشئ بنقيضه قوله مقصود المستدل ان الوجو الحقيقية
آه يعني ان المستدل بالوجو الوجو الحقيقية لا المصدق على تقدير كونه نائدا انما يلزم التسلسل
في الاعتبارات وهو ليس بمستحيل قوله لاقتناع ان يكون معد ما اذ لو كان معدا لما كان انتزاعيا
فلا بد لمن منشاء الانتزاع فيكون الوجو حقيقة ذلك المنشاء فلا بد ان يكون موجو وهذا
معنى قوله في الحاشية وذلك لان الوجو الحقيقية لو كان متصفا بنقيضه اي العدم لما كان انتزاعيا
فكان له منشاء الانتزاع وكان هذا المنشاء هو الوجو المنتهي ليه انتهي وحاصل الجواب اننا لا نعر
ان هذا الدليل جار في سائر الاغراض الرائدة كالسواد لان على تقدير كونه نائدا لا يلزم ان يكون
اسود لان مصداق حمل المشتق قيام المبدء وقيام الشئ بنفسه محال ولا يلزم من حمل السواد
على السوا كون السواد انتزاعيا حتى يلزم المحذور كما في الوجو قوله مع ان التناقض آه جواب
اخر بناء على ان العدم لا يضاف الا الى الوجود سواء كان وجو في نفسه او الوجو المرابط فالاسود
رفع لوجو السواد ونقيض الوجو لانه في نفسه فاذا اتصف السواد بلا اسود لا يلزم ان يضاف

الشئ بنقيضه بخلاف الوجود لانه لو اتصف بالعدم لكان متصفاً بنقيضه قوله فانقلت آه
 اعترض على قول استدلال امتناع اتصاف الوجود بالعدم الذي هو نقيضه واعترض على
 الجواب المذكور بقوله مع ان التناقض آه حاصله ان حال الوجود كحال السواد في عدم الانصاف
 بالنقيض لان الوجود على تقدير العينية متعدد وكذا العدم فيكون للوجود وجود والعدم نقيض
 لوجود الوجود لاله في نفسه كما ان الوجود نقيض لوجود السواد لاله في نفسه قوله قلت آه حاكم
 ان المراد بالعينية هي العينية الحكمية بمعنى ان مصداق الوجود نفس لذات هو لا يستلزم التعدد كما من
 المحشئ في صدر البحث قوله مع ان المقدّر زيادة الوجود آه لان هذا الدليل بطريق قياس
 الخلف يوجب اثبات المدعى العينية على تقدير الزيادة قوله وفيه ما فيه بين ذلك الحاشية
 بقوله وذلك آه يعني ان الزيادة ايضاً لا تستلزم الوحدة كما ان العينية لا تستلزم التعدد فيجب كونه
 متعدد مع كونه زائداً فلا يلزم الاتصاف بنقيض الوجود على تقدير كونه معدوماً قوله لا ان يقال
 آه جواب عن فيه ما فيه حاصله ان الزيادة وان لم يستلزم الوحدة لكن القائمين بالزيادة قالوا
 بالوحدة فلم يزم الوحدة على تقدير الزيادة فلا اشكال قوله فتأمل ولا تغفل إشارة الى الاعتراض
 وهما اننا نسلمون التناقض بالذاتة فمختص بالوجود والعدم لان حقيقة التناقض كون المفهومين
 بحيث يكون بينهما غاية التباعد هذا المعنى غير مختص بالوجود والعدم ولا نسلم ان العدم لا يضاف
 الا الى الوجود لان العدم المقابل لمرتبة انقرر غير مضاف الى الوجود صرح به السيد قدس سره في الجواب
 ان كلام المحشئ مبني على ما هو المشهور من ان العدم لا يضاف الا الى الوجود وعلى التحقيق هذا التفصيل
 مقام آخر قوله اعلم ان التناقض بين امرين آه الغرض منه تعريف على الشر حيث فهم ان
 التناقض المستحيل محل احدها على الآخر والامر ليس كذلك بل التناقض المستحيل صدق
 كل واحد على الآخر فيتحقق التناقض بين المستقيمين دفع ما يتوهم من قوله فيما سبق التناقض
 بالذاتة انما هو بين الوجود والعدم من حصر التناقض بين المبدئين وحاصله ان قد بل الحصر
 اضافي يعنى بالنسبة الى المفومات الاخر غير الوجود والعدم ومشتقيهما لا بالنسبة الى كل

ما عداها حتى لا يتحقق التناقض بالذات بين الوجود والمعدم قوله ويمكن ان يكون لشي
 واحد الغرض منه توجيه ما هو المشهور من انه لا يكون لشي واحد نقيضان يعنى ان المراد منه ان لا
 يكون لشي واحد نقيضان بخلاف الحمل اما اذا كان احدهما باعتبار حمل الاشتقاق والآخر
 بالمواطاة فهو جائز قوله ويجوز صدق حمل النقيضين آه اعتراض على الشك كما مر قوله وصدق
 كل من النقيضين آه اعتراض آخر على الشك يعنى ان الواجب على الشك ان يقيد منع صدق كل من
 النقيضين على الآخر بجهة واحدة لانه يجوز صدق كل على الآخر بجهتين قوله وصدق النقيضين
 باعتبار حمل المواطات آه فائدة لقوله فيما سبق من جهة واحدة قوله وما ينبغي ان يعلم آه الغرض
 من امتياز الطائفتين ويندفع به اعتراض المحقق على الشارح حاصل الدفع ان مراد الشك من امتناع
 حمل حمل النقيضين على الآخر انما هو في الطائفة الاولى لا مطلقا لان كلامه بطريق المهملات وهي
 في قوة الجوزية وقد اجيب عنه ان المراد من امتناع الحمل على النقيض انما هو باعتبار الحمل المعترف
 بالمحصولات لا مطلقا والحمل في حمل المفهوم على الالاف مفهوم ونحوه انما هو بطريق الطبيعية او
 المهملات القدماية قوله والممكن الخاص اذ وجوده في الذهن ضروري ان كان بالغير فلا يصدق
 عليه نفسه قوله لا يتوهو ان عدم العدم من هذا القبيل اي من قبيل المفهومات التي يصدق
 عليها نقائضها حملها بالعرض قوله للعدم المطلق نوع لها فلا يكون من هذا القبيل لان الاعتبار
 في هذا القبيل حمل النقيضين عليه بالحمل العرضي الذاتي قال في الحاشية في جواب التوهم
 بجواب آخر بقوله والتحقيق وما يحكم به النظر الدقيق آه حاصل الجواب ان العدم المضاد
 اليه في عدم العدم ان كان رافعا للوجود فهو نقيض عدم العدم لا رافع للوجود وعدم العدم مفيد
 للوجود لكنه غير محمول على عدم العدم كما هو الظاهر ان كان بمعنى السلب المطلق فهو محمول
 عليه لكنه غير نقيض له لانه ليس برافع للوجود حتى يكون نقيضا لعدم العدم الذي هو مفيد
 للوجود قوله فيها وبهذا ايندفع الشبهة المشهورة وهي على ما يسمي في الحاشية الآية بان عدم
 العدم فرد لعدم ونقيضه وبين الفردية والتناقض منافات ووجه الدفع ان ما هو فرد له

فهو ليس نقيضاً له وما هو نقيض فهو ليس فرداً له قوله بل نقيضه آه جواب آخر للتو هو مبنى
 على عدم كون المرفوع نقيضاً والاول مبنى على كون كل واحد من الرفع والمرفوع نقيضاً قال
 في الحاشية لانه على تقدير ان يكون عدم العدم نقيضاً لعدم يلزم ان يكون للعدم نقيضان
 أحدهما الوجود والآخر عدم العدم ويتر عليه ان الخلاف في كون المرفوع احق بالعدم نقيضاً
 لعدم العدم واما كون عدم العدم نقيضاً لعدم فلا خلاف والمفهوم من عبارة الحاشية
 ان الكلام في كون عدم العدم نقيضاً لعدم والجواب عنه ان في عبارة الحاشية حذف
 الضمير في قوله نقيض العدم فيكون تقديره انه على تقدير ان يكون عدم العدم نقيضاً لعدم
 يلزم ان يكون للعدم نقيضان أحدهما الوجود والآخر عدم العدم بناء على ان المرفوع ايضاً نقيض
 فيكون الوجود المرفوع بالعدم نقيضاً لعدم بناء على هذه القاعدة وعدم العدم نقيضاً لعدم
 ايضاً لان الرفع نقيض المرفوع بلا تفاق فيكون للعدم نقيضان قوله في الحاشية وبهذا ينل
 الاشكال آه اى يكون الرفع نقيضاً فقط لا المرفوع يندفع الاشكال آه حاصل المدفع
 ان نقيض العدم عدم العدم لا الوجود لان المرفوع ليس بنقيض للرفع فلا يكون لشيء واحد
 نقيضان قوله فيها وكذا ايندفع الشبهة المشتهورة آه حاصل الدفع ان التناقض بينا
 في الفردية اذا كان من الجانبين وههنا المحل ليس بنقيض للموضوع وان كان الموضوع
 نقيضاً للمحل قوله وهكذا اى يكون كل مرتبة شفعية نقيضاً للمرتبة الوترية المراد بالمرتبة
 الشفعية مرتبة المضاف لانه في مرتبة الشفع للمضاف اليه بالمرتبة الوترية مرتبة المضاف
 اليه فيكون معنى عبارة ان كل مضاف نقيض للمضاف انية بدنى بالعكس قوله الذى
 فوقها صفة المرتبة شفعية وضمير فوقها يرجع الى مرتبة الوترية قوله لا ينقل الى توجيه كلام المتوهم
 قوله الا عموماً من عدم العدم او عدم الوجود او مطلق العدم بان يلاحظ من حيث هو
 فالعدم المضاف الى ذلك العدم الاعم يكون اعم من عدم عدم العدم الذى هو نقيضه
 ومن عدم عدم الوجود عدم عدم المحفوظ مطلقاً الذى هو عينه فلذا اقال لكنه بهذا

الاعتبار ما اعم من نفسه قوله حملا وبالعرض هـ هذا البناء على زعم المتوهم ونظرا الى الظاهر ان الشيء لا يكون ذاتيا
 لنقيضه نفسه ما الاول فلغاية التباعد بين النقيضين ما الثاني فلا بد ان يكون جزء لنفسه نوما منه
 فلا بد ان على تحقيق المحشة ليس للعدم فرع سوى المحضة فذا يتحقق فيه الحل العرضي قوله فكان من قبيل حمل المحشة
 الواحد على النقيضين أحدهما عند الآخر نقيضه ثم الاستثناء قوله لا يقال لا يصح ان يكون متصلا وان
 مال هذا الكلام ان عدم الحمل على نقيضه الكلام السابق في ان عدم الحمل لا يحمل عليه نقيضه فهذا
 الاستثناء منقطع بمعنى لكن يعني ليس هذا ما سبق بل من قبيل حمل الشيء على النقيضين قوله يمكن وضع
 ضابطة كلية الغرض منه تقسيم المفهوم الى قسمين قوله فان كل مبدء متكرر النوع آه اعلم ان في متكرر النوع
 مذهبين مذهب مشهور ومذهب هل التحقيق لمشهور المتكرر النوع عبارة عن الكل الذي يكون محولا على نفسه بالحمل
 الاول الاشتقاق مذهب هل التحقيق ان الكل المتكرر النوع عبارة عن الكل الذي يكون محولا على نفسه بالحمل العرضي كونه مكان
 والوجوب قوله من حيث هو مشتق منه يعني من حيث انه لا بشرط شيء واما اذا اخذ بشرط لا فهو
 عين المبدء قوله فتفكر لعلة اشارة الى ابجاث الاول ان هذا الاستلزام يصح على مذهب
 الداني لان عندنا بين المبدء والمشتق اتحاد ذاتي وتغاثر اعتباري فما يعرض لاحدهما
 يعرض للآخر وكذا يصح على مذهب الجمهور كون المبدء جزءا المشتق عندهم فما يعرض
 لكل يعرض للجزء وكذا العكس اما على مذهب المحشة فغير صحيح لان عندنا بين المبدء
 والمشتق تغاثر بالذاته ولا كلية ولا تجزئية بينهما والثاني ان القول عارض للمبدء في قولهم
 الحمد قول خاص لا يقال المجهود مقول كما قرر المحشة في الحاشية التهذيبية والثالث ان
 في كلا الشقين منع ظاهر ونقض باهر ما في الاول فلان السرعة عارضة للحركة وليست
 بعارضة للمتحرکة واما في الثاني فلان المشتقية عارضة للمشتقات وليست بعارضة
 للمبادئ اجيب عن الاول ان عند المحشة نسبة مفهوم المشتق الى مبدء كنية المفهوم
 المتأخرعة عن نفس حقائق الاشياء فيكون اتحاده مع المبدء على مختار ايضا بالذاته على
 هذا النحو فما يعرض لاحدها يعرض للآخر وعزان المراد بالعروض منها هو مناط الحمل بالشيء

المحل بالاشتقاق والقول محمول على المحل بالمواديات عن الثالث ان مراد المحقق ان عرض
 المبدء لنفسه مستلزم لعرضه مشتقه لان الكراهة ههنا في المبدء المتكرر النوع وهو
 ما يكون عارضاً لنفسه لا ما يعرض لمبدء آخر فلا نقض بالسرعة والحركة والمشتقية لان
 ههنا مبدءين لا عرض المبدء لنفسه لا عرض المبدء لمشتقه بل لمشتق آخر قوله
 لا يقال انه اعترض على التمسح حيث قال ما سوى الوجود يكون وجوده نزلت عليه اما الوجود
 فهو موجود بنفسه لا بوجود زائد عليه حاصل الاختراجه فيه اجتماع المتناهيين لان قيامه
 بالغير يستدعي الاحتياج اليه لان التماثل بالغير ما جوهر كالصورة او عرض الوجود ليس بجوهر
 فهو عرض هو محتاج الى المحل ووجودية بنفسه يستدعي عدم الاحتياج اليه لان ما هو
 موجود بنفسه فهو واجب لذاته وهو غير محتاج الى الغير قوله لا نأقول آه حاصله ان
 الوجود على نحوين احدهما هو قائم بذاته وعينية لشيء يوجب الاستغناء كما في الواجب تنكاً
 بمحده والاخر هو قائم بالغير كما في الممكنات وعينية مع شيء لا ينافي الاحتياج بل يكده لان
 قيامه بالغير يوجب الاحتياج فانا كان عيناً مع شيء يكون في ذلك ان شيء احتياجان احدهما
 باعتبار الوجود والاخر بنفسه لانه حقيقة ناعية لكونه عيناً مع الوجود الذي هو حقيقة ناعية
 قوله التحقيق او الغرض منه بيان الفرق بين الوجود المصدري والحقيقة وايضا فيه اشار الى جواب
 اخر شبهه لا يقال بيانه ان المعارض قال بان الوجود قائم بالغير والامر ليس كذلك لان الزاد
 بالوجود اما مصدري او حقيقة على الاول فهو معنى اعتباري فتراعى غير قائم بالغير وعلى
 الثاني فهو واجب لذاته فهو ايضا غير قائم قوله امر اعتباري ثمرته انه اعتباري اختراعي
 عن قبيل انياب الاغوال فمع بقوله متحقق في نفس الامر قوله يلزم تاخره عن وجوده اوصوف
 لتوقف الانصاف الانصافي على وجود الموصوف فيلزم الاستحالة من كون الشيء موجوداً بوجوهين
 ولزوم التسلسل ولزوم تقدم الشيء على نفسه قوله ان نزاع آخر لا لان منشأه ايضاً
 انذاعي فانتزاع الوجود يوجب انتزاع منشأه وهما جوا قوله فافهم انه تحقيق شيء في ذاته

الى شرافته ايضا اشارة الى اعتراضه هوان هذا الدليل لا يثبت المدعى لان المدعى شيان
 احدهما كونه قائما بذاته والاخر كونه واجبا لذاته والدليل يثبت الاول دون الثاني
 والجواب انه لما ثبت كونه قائما بذاته ثبت كونه واجبا لذاته ايضا لانه لو كان ممكنا فيكون هائلا
 الذات باطلة الحقيقة فكيف يكون منشأ النزاع الوجود وايضا لو كان ممكنا فيكون محتاجا
 الى العلة فيكون تلك العلة هي المنشأ في الحقيقة قوله وتحقيق المقام آه الغرض منه حقيقة
 مذهب الحكماء وهوان الوجود عين في الواجب تعا ورائد في الممكن قوله فمفهوم الوجود مغاير
 لتحقيقه ويرد عليه انه يلزم التناقض بين كلاهما المحشئ لانه قال فيما سبق ان مفهوم الوجود
 عين حقيقة وههنا قال بالمغايرة بينهما فاجاب عنه بقوله تلك الحقيقة آه حاصل
 الجواب ان الحقيقة معنيين احدهما بمعنى ما به الشئ هو وهو ثانيها بمعنى منشأ النزاع
 ومراد المحشئ في الاول هو الاول وفي الثاني هو الثاني فلا اشكال قونه فمصدق حمل الوجود
 آه يعنى ان كان المراد بالعينية عينية الوجود المصدق فمعنى العينية ان مصداق نفس ذاته
 واليه اشار بقوله فمصدق حمل الوجود آه وان كان المراد بالعينية عينية الوجود الحقيقة فمعنى
 العينية هو الحمل الاول واليه اشار بقوله فالواجب سبحانه وجود خاص له قوله لا ماهية له
 آه رد على الداني حيث قال له تعا ماهية واليه اشار في الحاشية بقوله اعلونه وقع آه قوله فيها وقال
 المخدّم له ماهية هو وجوده اعلان هذا الخلاف مبنى على اصطلاحين فقال السيد صدق
 ان الماهية عبارة عن الحقيقة المعلات عن اعتبار الوجود في ملاحظة العقل والله تعا منزه عن
 التعرية عن الوجود لانه عين الوجود وايضا منزه عن ملاحظة العقل فلا ماهية له قال الداني
 ان الماهية عبارة عما به الشئ هو هو فيكون له ماهية قوله ويحول حول ذلك اى حول القول
 بان الوجود حقيقة في الواجب تعا عين الذات وفي الممكن زائد عليه ايض حول القول بان الوجود
 المصدق والحقيقة مغايران قوله ما قيل ان في الممكن آه القائلون المتساون وانما قال يحول حوله
 لان بين هذا القول وما قال المحشئ اتفاق وان الوجود في الواجب تعا عينه وفي الممكن زائد عليه ايض

فرق بوجه آخر لان عند المحشئ الوجود الحقيقي في الواجب الممكن هو الواجب لذاته عند المشائين
 الوجود الحقيقي في الممكن امر منضم مع الماهية فبالمهور ثلاثة الوجود المصدق وحصته الوجود الحقيقي
 عند الامر المنضم في الواجب الاول والثاني نرائد دون الثالث لانتفاء هناك لان الامر المنضم
 ليس بموجود فيه تعالى لان عين ذاته تنوب مناب الامر المنضم في كونه مصداق الحمل فهذا القول
 يحول حول القول الاول قوله وما قيل آه عطف على ما قيل الاول وهذا القول يحول حول القول
 الثاني قوله وما ذهب اليه المتألهون آه اعلم ان الشرع قال بان على تقدير زيادة الوجود في الواجب
 تعاين الوجود قائما به تعاين الوجود لا يكون وجودا يريد عليه لا يلزم على تقدير كون الوجود نرائدا
 في الواجب تعاين ان يكون قائما به ذي جود ان يكون الوجود اميراميا مثاله نعم وموجودية بعلاقة
 الاستناد الى الوجود على قياس ما قال المتألهون في الممكن من ان الوجود غير قائم بالممكن ويكون موجودية
 بعلاقة الانتساب الى الوجود القائم بذاته الواجب لذاته فاجاب عنه المحشئ بقوله وما ذهب
 اليه المتألهون آه حاصل الجواب ان تركاب هذا القول في الممكن انما هو على تقدير ان يكون وجود الواجب
 عين الذات فلا ارتكاب هذا القول في الواجب تعالى ايض فهو اما مبني على عينية الوجود
 في الواجب او مبني على الغيرية على الاول يلزم الفساد بتجهين الاول ان المفروض هو ان الوجود
 لا العينية والثاني ان على تقدير عينية الوجود في الواجب كيف يتصور نسبة الواجب تعالى
 الى الوجود الذي هو عينه الا يلزم انتساب الشيء الى نفسه على الثاني لا يكون الواجب اجبا
 لا انتسابه في موجودية الى الغير وبالحيلة قياس الواجب على الممكن مع الفارق ثم لما يد على
 المتألهين انه كيف يكون الممكن موجودا مع عدم قيام الوجود به اذ حمل المشتق يقتضيه قيام
 المبدء بالشيء فاجاب عنه بقوله واطلاق الوجود عليه حاصله ان حمل المشتق كما
 يكون بقاء المبدء كات يكون بعلاقة خاصة بين الموضوع والمحمل كما في حمل الشمس
 على الماء الحار بالشمس قوله اراد بالعلة العلة الموجدة في الخارج اعلم ان حاصل
 الاعتراض ان كون الوجود على تقدير كونه نرائدا في الواجب تعاين احتاجا الى العلة مبني على كونه

الوجود موجود خارجي وهو مفعول وتورد على المعترضين هذا الايراد لا صحة له لان الوجود
 خارجي لا اعتبار في الاحتياط الى النعمة متساويين فاجاب بالحقنة عن جانب المعترض
 بقوله اراد بالعدة او حصره ان الوجود على تقدير كونه نراشيا هو واجب يكون نعمة جالية
 تعالى لا الى غير ذلك يمكن الواجب والجداد الواجب علة موجود في الخارج ليستدالية عن
 الوجود والمعلوم بالحقنة في العلم بوجود في الخارج بل ان يكون موجودا في الخارج
 لا مترابطا في الطرفين بين النعمة والمفعول ان يكون الوجود موجودا في الخارج فهو مفعول
 وموافقا معترض قوته ويرد عليه اي على المعترض فيكون هذا جوابا من جانب الحقنة
 حصره ان النعمة في الوجود بالحقنة وهو ليس باعتبارها في ذلك يعني قول المعترض ان كونه
 موجودا في الخارج فهو مفعول فيكون جوابا على سبيل التمثيل في اصل جواب الشرع ان
 ان النعمة في الوجود متصل فيمكن النعمة في الاضافات بالوجود المنصرا في على تقدير كونه
 نراشا لا اضافات بل في هذا سواء كان نراشيا او نراشا من غير ان يكون نعمة وان الاضافات
 بالاعمال في نفس الامر قوته ولا يخفى انواعها ان حصل جواب نعم ان نعمة النعمة مقدر
 على المفعول بالوجود بل بنفسه لا بد او لم يستدرك الاول ان تقدم النعمة النعمة على وجود
 ليست بالوجود بل بالنسبة الى المستلزم من الاستيعاب ان النعمة نعمة قلبية لوجود
 فيكون تقدم نعمة الغائية في وجودها ليس بواجب في وجودها في تقدم الاجزاء
 المنوية على ذلك ليس بالوجود لانها في تقدمها في تقدمها في الوجود في
 الحقنة على اصل جواب بقوله لا يخفى ان وجودها في النعمة من النعمة في النعمة
 النعمة من الصفات الثبوتية تتحقق بتبوت مثبتة ويرد عليه فليس ان نعمة مقدر
 باعتبار الوجود بل فيكون يكون مقدر على وجودها خارجي باعتبار الوجود في
 نراشه لا يستلزم ذلك كسر في جانب نعمة بقوله والواجب تعالى
 لو كان نعمة موجودا في النعمة على النعمة لا ان يكون نعمة النعمة النعمة

آة قوله وسر التقدّمات آة وتقدم العلة على المعلول من التقدّمات المشهورة قوله أما
 باعتبار اتّفاها على مذهب الجعل ليسط قوله أو باعتبار اتّصافها بالوجود هذا
 على مذهب الجعل المؤلف ثم اعترض على السند الثاني بقوله وكذا تقدم الأجزاء
 المجمولة آة متّصلة أن الأجزاء لا تخلو ما في مرتبة بشرط لا والأجزاء في هذه المرتبة
 متأثرة ومقدّمة على الكل بالوجود لأن جزء الموجود موجود وإن في مرتبة لا بشرط شيء وهي
 في هذه المرتبة غير متأثرة عن الكل تقدّمها على الكل في ملاحظة العقل وهذه التقدّم
 ما سوى التقدّمات المشهورة والكلام فيها فلا يصح قياسه لعلّ الفاعلية عليها وهو هنا
 بحث وهذا أنما هي مستندة إلى نفس الماهية بزيادة خفية الوجود مع أن الماهية
 علة تنويزها فلا يصح قوله والعلة يجب أن يكون لها نحو تحقق والجواب عنه أن معنى قول
 لو زعم الماهية مستندة إلى نفس الماهية بزيادة خفية الوجود بأن ليس للوجود مدخلية
 بطريق الجزئية عن المقتضى لأنه لا دخل له أصلاً بطريق الجزئية ولا بطريق الشرطية
 بل لا قضاة والتأثير لا يكون بدون الوجود قوله قال ناقلاً التنازيل آة انعرض منه
 ثبت كون تقدم الأجزاء على الكل على لاشعور التقدّمات المشهورة قوله لا تكونه جزء له
 هذا نفى للتقدم بالطبع قوله ولا تكونه في الزمان هذا نفى للتقدم بالزمان وببيان
 أن التقدم بالزمان عبارة عن عدم اجتماع المتقدم والمتأخر في التحقق والجنس والفصل
 مجامع للنوع في التحقق قوله أو مرتبة عقلية أو حسية نفى للتقدم بالمرتبة وببيان
 أن التقدم بالمرتبة على نحوين أحدهما وأيا كان بحسب الوضع الحسي كتقدم الصنف
 الأول على الثاني بالنسبة إلى الفراب وهذا النوع من التقدم لا يمكن بين الجنس والفصل
 والنوع بل ههنا فلا يتعرض لنفيه وثانيهما ما يكون بحسب العقل بأن يكون دخول
 الجنس تحت الجنس ولا ودخول النوع تحت الجنس ثانياً وهذا أيضاً غير متصوّر في كل
 جنس ونوع إذ الجنس الشيء لا يجب آة قوله ولا تكونه شرف نفى للتقدم بالشرف وببيان

ان التقدم بالشرف ما يكون في المقدم كمال ليس في المتأخر كما في تقدم الرئيس على الرؤساء ^{فلا شرف}
 ولا كمال لذاتي على ذي الذاة قوله ولك ان تستدل على هذا المطلب ^{يعني} كون وجود الواجب
 تعالى عينه قوله ليس معداً في مرتبة ذاته لان ما هو معدوم في مرتبة ذاته اما جائز الوجود
 اولا الاول الممكن والثاني هو الممتنع فلا يكون واجبا قوله لكان ممكنا لذاته لان الفرق بين الواجب
 والممكن بان الواجب ما يكون مصداق حمل الوجود عليه نفس ذاته بلا حيثية زائدة والممكن
 ما يكون مصداق حمل الوجود عليه حيثية زائدة على ذاته فلو كان في الواجب مصداق
 الحمل حيثية زائدة على الذات لكان ممكنا قوله فانهم لعله اشاروا الى ان مال الدليلين
 واحد هو ان الوجود لو كان زائدا في الواجب لم يكن الواجب واجبا بل ضاهمنا او فیه شأنا
 الى دليل آخر على عينية الوجود في الواجب بان الوجود ليس ما هو مبدء الآثار والتاثير فلو كان
 ذاته تكملة لمفيدة الوجوده كما نزع المتكلمون كان في مرتبة ذاته مبدء للتاثير فلا توالذي هو
 الوجود فكان في تلك المرتبة وجودا وموجودا فلزم عليهم لقول بالعينية من حيث
 لا يشعر به هكذا حقيقة القاضى محمد مبارك قوله يعني لو سلموا علم ان حاصل
 جواب المص بقوله لا نأقول ان هذه الحيثية اعني كون المقدم بحيث لو وجد مع ما يقو
 كان سابقا عليه هي التقدم مع انها ثابتة للمقوم قبل ان يوجد اعترض عليه الفاضل من اجاز
 ان هذا الجواب مردود بمنع كون التقدم هذه الحيثية لانها صلاحية التقدم لا نفسه
 لان نفس التقدم عبارة عن كون احد الشئین بحيث
 يحصل له معنى لو يحصل ذلك المعنى للشئ الآخر الا وذلك حاصل للشئ الاول
 فيكون الاول متقدما والاخر متأخرا في ذلك المعنى فاجاب عنه المحتج بقوله لو سلموا
 حاصله ان جواب المص تنزلي فهو مرجع الى جوابين الاول اننا نسلم ان هذه الحيثية
 هي لتقدم وان سلموا ان هذه الحيثية هي التقدم فاشك انها ثابتة للمقوم قبل
 ان يوجد لانها حيثية تعليلية لا تستدعي وجودا له الحيثية قوله قد عرفت انما قال المص

ان المستفيد علة قابلية فلا بد ان يلاحظ خلوه عن الوجود حتى يمكن استغناء الوجود منه
 اعترض عليه المحقق بقوله قد عرفت آه قوله واثر الجعل هو ان تصاف المستفيد آه انما
 اختار الجعل المؤلف لان القائل بزيادة الوجود هو المشائي وهو قائل بالجعل المؤلف
 فلهما يرد عليه ان تصاف الماهية بالوجود ايضاً ماهية من الماهيات فيرجع المؤلف الى
 البسيط فاجاب بقوله من حيث انه مرة ملا حظة الطرفين وحاصل الدفع ان اثر
 الجعل لبسيط هو الماهية المستقلة والا تصاف ليس كذا فلا يرجع المؤلف الى البسيط
 ويورد عليه ان اثر الجعل لا بد من ان يكون امراً عينياً او معنى حرفياً لا نه تابعاً للملا حظة
 واثر الجعل ليس كذا لك اجيب عنه ان القدر الضروري هو ان يكون الجعل امراً
 عينياً او ما يكون الجعل لى متعلق الجعل امراً عينياً فغير ضروري قوله العلة المقابلة
 ما يكون محله للمعامل اى محله لا يستدل بالمعلول ووجوه قوله بناء على انه آه دفع
 ما يرد ان المستفيد عبارة عن الاجزاء فيكون المستفيد ايضاً معتبراً في جانب العلة
 كالاجزاء وحاصل الدفع ان المستفيد معتبر في جانب المعلول من حيث الاجمال
 والاجزاء غير ملحوظة في الجمل قوله وقد عرفت ايضاً على السند الثاني ثم لما يرد ان لما كان
 وجوه المقدم ضرورياً فاما مركب من الجزئين مركب من اربعة وهكذا فانما عنه بقوله
 نعم ممتنع ان يكون الوجود قيدا للمقوم اى في المعنوي حتى يصير جزء بل شرط خارج
 قوله لا يخفى آه غرض المقصود والشبهة ان تقدم المقوم بالذات لا بالوجود ولا امتنع الجزم
 بالتقويم مع التردد في الوجود اعترض عليه المحقق بقوله لا يخفى آه وبينا انه نظر والجواب
 عنه ان امتناع الخلو عن احد الوجوه في نفس الامر لا يستلزم العاربه فكيف يمتنع الجزم
 بالتقويم مع الشك في الوجود قوله لا يخفى ما فيه من جواز ان تصادف الشئ بنقيضه موطأ
 كما يقال لا مفهوم مفهوماً واشتقاقاً كما يقال الوجود عدم كما مر قوله فالاولى ان يتبدل
 على نفى لعينية بما استدال على سبب الجزئية بان يقال لو كان الوجود عين الماهية او جزئها

لكنت الماهية من حيث هي مصداقاً الحمل الوجود فلا يتصف بالعدم والا لكنت موجوداً
 او معدومة معاً وانما قال فاولى دون فالصواب لانه يمكن الجواب عنه ان الماد بالوجود
 الوجود الحقيقي وقد عرفت انه ياتي عن قبول نقيضه اعني العدم وايضاً الكل هو هنا في الوجود
 المطلق والعدم المطلق والوجود المطلق ياتي العدم المطلق كما مر قوله قد تخطت
 انفاً اه اعلم ان المص والشارح قالا ان العينية الجزئية لا ينافي الا مكان فجاز كون الماهية
 مكاناً مع كون الوجود عينها وجزئتها اعترض عليه المحقق بوجهين الاول بقوله قد تخطت
 آه والثاني بقوله ايضاً آه والجواب عن الاول ان كون مصداق الحمل نفس الذات
 في الوجود لا يستلزم كونه واجباً لا احتياجاً الى الجاعل في مرتبة التقرر والاحتياج
 اشارة الى مكان وعن الثاني ان المختار عند المص والشارح جعل البسيط وهو بالذات
 متعلق بالماهية نفسها واتصاف الماهية بالوجود يجعل بالمتبع وتخلل الجعل بين الشئ
 ونفسه وذاتياته فمتنع بالجعل بالذات لا بالمتبع كما حققه حمد الله في شرحه السلام قوله لا يخفى
 اعترض على دليل المص ابطال العينية او على دليل المحقق بقوله وايضاً يمكن لان بناء
 على قناع تخلل الجعل بين الشئ ونفسه وذاتياته هو لازم على تقدير العينية الجزئية
 سواء كان وجوداً في نفسه كما في الجوهري والغيره كما في العرض بخلاف دليل المص اذ يبنى
 على رفع الامكان من الممكن على تقدير العينية والجزئية وهو غير جار في الاعراض كما قاله
 المحقق بقوله ويقرب منه كل دليل مبني على لزوم رفع الامكان الذاتي على تقدير
 العينية او الجزئية قوله بل يؤكد دليل التاكيد ما مر من ان قوله كما مر هناك عليه سابقاً
 في جواب الايراد المصد بقوله لا يقال الوجود القائم بالغير آه والجواب عنه ان قد
 قائل العينية والجزئية ايجاب كماله عن الوجود عين او جزء في كل ماهية فمقصود المستدل
 ابطال الكلية وهو حاصل بزيادة الوجود في الجوهر فلو لم يزد الوجود في العرض فلا ضير فيه
 وايضاً ان الوجود في نفسه مشترك بين الجوهر العرض اما كون وجود العرض للغير من تلقاء

موصوفه عن العرض لا في ذاته فعينية العرض لا يؤكد الا فتقاررا ايضا لما ثبت من زيادة
 الوجود في الجوهر ثبت في العرض ايضا لعدم القائل بالفصل قوله الكلام ههنا آه اعلم
 ان حاصل الوجه الثاني ان الوجود ليس نفس لما هية ولا جزئها ولا كيف يتصور الشك
 في الوجود بعد تعقل لما هية اعترض عليه المحشئ بقوله الكلام ههنا آه حاصله ان المراد
 بالعينية والزيادة العينية والزيادة الحكمية بان يكون نفس ذات الممكن تنوب من الوجود الخاص ام لا
 والشك في الوجود روينافي العينية بهذا المعنى وانما ينافي العينية بمعنى الحمل الاولى وهي ليست
 بمرادة ههنا والجواب عنه ان كما هو عين للماهية بهذا المعنى فهو من اللوازم نسبية
 الثبوت للماهية فحاله كحال الذاتيات فلا يتصور الشك فيه بعد تعقل الماهية
 بالكنة قوله اي في الوجود مطلقا دفع ما يرد ان المراد بالوجود المطلق لا يتخلوا اما بطريق
 موضوع المهمة المقدمانية او بطريق موضوع الطبيعية فعلى الاول لا يرد الاعتراض بان
 الدليل قاصر عن بعض الدعاوى لان زيادة الوجود الخارجي يوجب زيادة مطلق الوجود
 بطريق موضوع المهمة لانه يجري عليه احكام الافراد وعلى الثاني لا يصح تقييد الشئ بقوله
 سواء كان خارجيا او ذهنيا لان تقييد الافراد انما يجري في موضوع المحصورات لا في موضوع
 الطبيعية وايضا لا يصح قوله الدليل قاصر عن بعض الدعاوى لان التبعية انما يجري في موضوع
 المحصورات لا في مطلق الشئ والشئ المطلق لانها بمعنى احدا وحاصل لدفع انه ليس المراد
 منه الشئ المطلق او مطلق الشئ بل المراد منه الوجود مطلقا سواء كان خارجيا او ذهنيا
 على طريق موضوع المحصورات اعني لطبيعة مزجيتها الانطباق على الافراد فلا اشكال قوله
 وبيان ذلك آه اعلم ان الشئ قال ان الشعور بالشئ لا يستلزم الشعور بذات الشئ على وجه
 لا يشك فيه اعترض عليه باننا لا نسلم ان الشعور بالشئ لا يستلزم الشعور بذات الشئ
 لانه معلوم الحضورى المعلوم به اي بالعلم الحضورى غير غائب عن الذهن فاجاب عنه المحشئ بثلاثة
 اجوبة حاصل الاول ان العلم معينين احدهما حصول الصورة والاخر الصورة الحاصلة

الأول معلوم الحصول لأنه انتزاعي والعلم بالانتزاعيات لا يكون حضوريا والثاني معلوم
 الحضوي لأنه من الصفات الانضمامية والعلو بالصفات الانضمامية للذهن لا يكون ^{لدينا} لا حضوريا
 والمراد فهمنا هو الأول وحاصل الثاني ان سلم ان الحصول في الذهن معلوم بالعلم الحضوري
 لكن لا نسلم حقيقة التفصيلية معلوم بالعلم الحضوي لما تقرر عند هو ان العلم بذاتيات
 المعلوم بالعلم الحضوي لا يكون الا حصوليا والمعلوم بالعلم الحضوي ^{المجمل} الى هذا الجواب
 اشار بزيادة لفظ الحقيقة في قوله لا يستلزم الشعور بحقيقة هذا ^{الحواس} بالحققيقة التفصيل
 لهذا الشعور وحاصل الثالث انه ان سلم ان العلم بحقيقة التفصيلية ^{ايض} حضوي لكن
 لا نسلم انه مستلزم التصديق بثبوت حقيقة الشعور لذالك الشعور بحيث لا يشك فيه ^{يعني}
 ان الشك ما انتفى استلزام الشعور بالشئ للشعور على وجه الشك بدان التصديق ^{لذلك}
 لا يضر الشك ^{في} الى هذا الجواب اشار بقوله وان سلحاه ثور في عبارة المحشيه قلب فان
 قوله فان الشعور بالشئ آه مقدم على قوله ولا شك آه والواو في قوله ولا شك ^{بمعنى}
 اذ التعليلية لقوله فلا يستلزم التصديق بثبوتها ^و وحاصل التعليل نال ان نسلم ان الشعور
 بالشعور يستلزم التصديق بثبوت حقيقة الشعور للشعور ^{اذ} لا شك ان كون التصور
 حصول الصوة مما يشك فيه ^{يعني} ان المراد بالشعور فهمنا حصول الصورة ^و وشعور حصول
 الصورة ليس ^{لشعور} انصويا وحمل التصور على حصول الصوة بما يشك فيه فلا يستلزم
 التصديق به فلذا انكره المتكلمون حيث قالوا ان التصور ضافة بين العالم والمعلوم
 لا حصول الصوة في الذهن قوله بل نقول آه اعتراض على قول المعارض ان الوجود ^{الذهني}
 نفس التعقل يعني لا نسلم ان الوجود ^{الذهني} نفس التعقل لان التعقل حصول الصوة
 في الذهن وهو وجود رابطي يعني من قبيل وجود الشئ لغيره لانه من اوصاف الذهن
 اعني مرتبة العلم والوجود ^{الذهني} من قبيل وجود الشئ في نفسه اعني مرتبة المعلوم
 لانه المتنازع فيه بين الفريقين ^{والاول} مما اجمع عليه القوم فالوجود ^{الذهني}

نفس التعقل والجواب عن جانب المعتضد ان المراد بالعينية الاستلزام لانه ربما يدكر
العينية مقام الاستلزام من اللغة قوله التي لا ينفك عنها الوجود الذهني كالمقولة
الثانية فلا يثبت زيادة الوجود مطلقا وهو المطلوب قوله في الاذهان الساقلة فقط
واما اذا كان المراد بالوجود الذهني مطلقا سواء كان في الاذهان الساقلة او العالوية
فلا يتم والجواب عن الاول انه لما ثبت زيادة الوجود على ماهية في البعض ثبت الزيادة
في الكل لعدم القائل بالفصل وعن الثاني ان كلام الشئ مبني على مذهب جمهور المتكلمين
وهو غير قائلين على الاذهان العالوية قوله الظاهر ان الكلام بعد تسليم الوجود الذهني
كما يدل عليه قول المص والكل في الوجود مطلقا وقول الشئ على تقرير تسليم الوجود الذهني
والجواب عنه ان مراد الشئ والمص تسليم الوجود الذهني على طريق الوجوه الا ان كل واحد منهما على طريق لكنه
فلا اشكال قوله التي لا ينفك عنها الوجود الخارجي كالباري تتعاجل شأنه ثم اجاب
عنه في الحاشية بقوله الا ان يقال ان كل ماهية موجودة في الاذهان العالوية وحينئذ ينفك
عنها الوجود الخارجي في قوله الا ان يقال اشارة الى الضعف وهو ان المراد بالوجود الذهني
هو الوجود في الاذهان الساقلة والوجود في الاذهان العالوية يعدن من الوجود الخارجي
مع ان جمهور المتكلمين لا يقولون بالاذهان العالوية قوله و لك ان تقول آه اي اثبات
زيادة الوجود مطلقا قوله قد جوب بعضهم آه اي جوب في دفع الاعتراض بعض على الدليل ان يحمل
التعقل على التصديق فيكون الاوسط مكررا فيكون تقرير الدليل هكذا انا تصديق بالماهية
اي بكونها ماهية ونشأت في وجودها فلا يكون الوجود نفسا ماهية قوله ولا يخفى انه تكلف
اي بوجهين اول ان متعلق التعقل ههنا نفسا ماهية وهي غير سالحة لتعلق التصديق
وان حمل على كونها تلك الماهية فهو خلاف الظاهر الثاني ان على هذا يدل على نفى العينية
بمعنى الحمل الاولى لا بمعنى الحمل الذاتي والكلام فيه والجواب عن الاول ان هذا توجيه لكلام
المستدل يكفي له وجه الاحتمال الصحيح وعن الثاني انا لا نسلم ان الكلام في نفى العينية بوجهين

الحمل الذاتي دون الحمل الاول لان الكلام في الوجود الحقيقي وهو محمول على الماهية عند حساب
العينية بالحمل الاول دون الذاتي قوله ولا يخفى انه على هذا التقدير يستدرك ذكر تعقل
الماهية بوجهين الاول انه حينئذ لا يكون له دخل في الدليل الثاني ان الشك في ثبوت الوجود
للماهية لا يمكن بدون تعقل الماهية فلا حاجة الى ذكر التعقل الجواب عن الاول انه ان لم يكن
له دخل في الدليل لكنه تعرض له بناء على ان الشك في ثبوت الوجود للماهية لا يتصور بدون
تعقل الماهية فيكون ذكره مستحسننا وعن الثاني انه من قبيل التصريح بما علم ضمنا
وهو شائع عندهم قوله ولك ان تقر بالدليل تقريره بطريقتين الاول بان التعقل
اي التصو فقط تعقل للماهية ولا شيء من التعقل اي التصور فقط بتعقل بالوجود
ينجى عن الثالث بان تعقل الماهية غير تعقل الوجود ومغائرة التعقلين يوجب مغائرة
المتعقلين اي الماهية والوجود وهو المطلوب فقوله بان التعقل اي التصو فقط تعقل
الماهية صغرى القياس قوله دون الوجود اشارة الى كبراه والثاني بان التصو مع الشك
تعقل بالوجود ولا شيء من التصو مع الشك بتعقل بالماهية ينتج من الثالث ان تعقل
الوجود غير تعقل الماهية وهو المطلوب قوله لا نسلم ان شيئا من الماهية اشارة الى الجواب
وقوله ولا فتصو بعض الماهيات آية اشارة الى الاعتراض حاصل الاعتراض ان تصو
بعض الماهية لا شك فيه يعنى من قبيل البداهيات فلا يصح منعه بقوله ولا نسلم آية
الا ترى ان تصو الوجه في التصو بالوجه تصور كنه الوجه كما مر وحاصل الجواب ان مرادنا
الشم من منع تصو كنه الماهية بطريق الكنه التفصيلي وهو ليس بداهيا وبداهي تصو الماهية
بالكنا لا جمالي وهو ليس بمنوع فلا اشكال قال الشم والاظهر آية اعتراض على المصالح
ان الاظهر ان يقول السواد موجود على تقدير عينية الوجود مع السواد مثل السواد ذو سواد
او مثل الوجود ووجود لان الكلام في عينية الوجود مع السواد لا في عينية الوجود مع السواد
فقولنا السواد موجود في قوة قولنا السواد ذو وجود فلو جعل الوجود عين السواد وينون

من قبيل السواد ذ وسواد ولو جعل لسواد عين الوجود فيكون من قبيل الوجود ذو وجو لا من قبيل
 السواد سواد او الوجود موجود كما قال المصنف قوله لا يخفى آه اعتراض على قول الشارح انما افاد
 فائدة معتد بها يعني يعلم من قول الشارح ان هذا الحمل على تقدير عينية الوجود مع الماهية
 صحيح لكنه غير مفيد مع انه غير صحيح أصلاً على تقدير العينية لان حمل المشتق يقتضيه قيام
 المبدء وهو غير موجود على تقدير عينية الوجود مع الماهية لا استحالة قيام الشيء بنفسه قوله
 وكان المستدل آه جواب عن اعتراض المحشئ على المصنف ومن اعتراض المحشئ بقوله لا يخفى
 حاصل الجواب من اعتراض الشارح ان غرض المستدل من هذا الاستدلال زيادة
 الوجود لا زيادة الوجود فيكون الاظهر ما قال المصنف ان مثل السواد سواد او مثل الوجود
 هو وجود لا ما قال الشارح وحاصل الجواب من اعتراض المحشئ ان الكلام ههنا في زيادة الوجود
 لا في زيادة الوجود فيكون حمل الوجود على السواد حملاً اولياً صحيحاً غير مفيد لا غير صحيح لعدم
 قيام المبدء فلا اشكال على المصنف والشارح قوله لا يخفى ان محل الخلاف آه اعلم ان المقادير من
 الشئ ان كون الوجود نفس الماهية بطمان الوجود مشترك والماهية غير مشتركة اعتراض عليه
 المحشئ بوجهين الاول بقوله لا يخفى آه والثاني بقوله بل مراد الشيخ آه حاصل الاول ان محل الخلاف هو الوجود
 الحقيقي والمشارك هو الوجود المصدري فاشتراك الوجود المصدري لا ينافي عينية الوجود الحقيقي
 مع الماهية وحاصل الثاني ان سلم ان محل الخلاف هو الوجود المصدري لكن مراد الشيخ بالعينية
 ما هو مراد الحكماء وهو ما يكون مصداق حمل الوجود نفس ذات الماهية والعينية بهذا المعنى لا ينافي لاشتراك
 كما مر من المحشئ بل لا ينافي لاشتراك هو العينية المنطقية اعني الحمل الاول وهو غير مراد الشيخ والجواب عن
 الاول انه لا نسلم ان المشترك هو الوجود المصدري فقط بل الحقيقي ايضا مشترك كما قال المحشئ في فصل
 اشتراك الوجود ممدعي بحسب الظاهر لاشتراك الوجود المصدري بحسب النظر لدقيق اشتراك الوجود
 الحقيقي آه وعز الثاني انه لا نسلم ان مراد الشيخ بالعينية الحكمي بل ان كان المراد بالوجود الوجود المصدري
 فالمراد بالعينية الحكمي ان كان المراد الوجود الحقيقي فالمراد بالعينية المنطقية لكن المراد ههنا بالوجود

الحقيقة كما قال المحقق لا يخفى أن محل الخلاف ليس ما يطلق عليه لفظ الوجود فالمراد بالعينية
المنطقية ثم لما يرد أنه لا يتم أن مراد الشيخ بالعينية ما هو مراد الحكماء لأن الشيخ قائل بالعينية
في الواجب الممكن جميعاً والحكماء قالوا بالعينية في الواجب فقط فاجتماع المحقق بقوله إلا أنهم
آه وحاصل الجواب أن الاتحاد بين المذهبين في نفس العينية بأن يكون المراد بالعينية
عندهم جميعاً بالمعنى الواحد أعني ما يكون مصداق الوجود نفس لماهية بلا حثية زائدة لأن
ما فيه العينية لأن ما فيه العينية عند الشيخ هو الوجود مطلقاً وعند الحكماء ما فيه العينية
هو الواجب تعاقب قوله فانتقلت آه يعنى أن المقصود ههنا لزوم التسلسل على تقدير جزئية
الوجود وهو حاصل بطريق آخر غير طريق المصّر بأن يقال لو كان الوجود آه فلما اختار الطريق
الذكر في المتن قوله قلت آه حاصله أن المصّر اختار هذا الطريق لموافقة ذهابه لو هو إليه
قوله وكون الشيء جزء لنفسه لأن نفس الوجود أيضاً ماهية من الماهيات فيكون الوجود جزء
لنفسه قوله وجزء بجزء كذا أي بما تب غير متناهية قوله وكون الحقيقة الواحدة حقاً
غير متناهية لأنه لما كان أجزاء الحقيقة غير متناهية وحقيقة كل جزء غير حقيقة الآخر
فيكون الحقيقة الواحدة حقائق غير متناهية قوله والحق آه اعترض على الاستدلال بنفي الجزئية
بأن فيه اثبات الإجماع بالأخفى والجواب أنه لا نمران فيه اثبات الإجماع بالأخفى لأنه يذهب الوهم
إلى الجزئية ولا يذهب إلى هذه الاستحالات كما قال المحقق أن الوهم يذهب إلى الجزئية الوجود
بأن يكون جنساً ومثل الجنس عن المادة التشبيهية قوله واعترض عليه أي على أن المركب لا بد له
من الانتهاء إلى البسيط قوله بأن المركب لعقلي خص المركب العقلي لأن الكلام ههنا في الأجزاء
العقلية قوله الانتفاء التركيب على ذلك التقدير لأن المجمل لا جزء له أصلاً قوله كما في تجزئته
المتصل الواحد يعنى أن المركب لعقلي بعد التحليل قياس على متصل واحد فيه لا يقف
التحليل ولا لزوم القول بالجزء فكذا ههنا قوله وانت خبيراً بجواب عن الاعتراض حاصله
أن الكلام ههنا ليس في المركب من الأجزاء المقلد رتبة لأن أحد المرين ذهب إلى كون الوجود

جزء مقدار بالحقيقة ما بل في المركب من الأجزاء المقومة والمركب من الأجزاء المقومة سواء كان
 خارجياً أو ذهنياً ينتهي إلى بسيطاً أما الأول فلأن الأجزاء المقومة أجزاء لا تستجزي عند
 المتكلمين وهي بسائط وعند الحكماء هي الهوي والصلوة وهي يضر من البسائط في الخارج ^{هم} عند
 وأما الثاني فلما بين التركيبين من الملازمة ويؤد عليه أنه لا ملازمة بين التركيبين لأنهم أطلقوا
 المركب لعقله على البسائط الخارجية فأجاب عنه بقوله وإطلاق المركب العقلية لا قوله
 قال الشيخ آه استشهائاً على كون تلك الأجزاء مسامحة قوله هو شئ أي الحد شئ يفرضه العقل
 وهذا القول محل الاستشهاد بقوله قال بعض المحققين اعتراض على قوله البسيط مبني المركب
 فستنتفي انتفي المركب تقريبه ظم قوله فان الكثرة آه دفع ما يردان إلا انتهاء إلى ما ليس بمركب
 أصل ضروري لأنهم قالوا ان الكثرة لا بد فيها من الواحد وتقريرا لدفع غمغمة عن البيان قوله
 ذال أولى آه انما قال فالأولى من الصواب لأنه يمكن الجواب عنه كما أجاب المحقق بقوله أنت تعلم
 آه حاشا له ان المركب على قسمين اعتباري حقيقي أما الأول فالمناسبة بين اجزائه
 أصل والكلام ههنا ليس فيه أما الثاني فما في اجزائه مناسبة وهو على قسمين إما عددي إذا كان
 اجزائه وحدات ففيه انتهاء إلى البسيط اعني إلى وحدة قطعاً وإما غير عددي إذا لم يكن اجزائه
 وحدات كالجسم المركب من المادة والصلوة وفيها أيضاً انتهاء إلى البسيط عند ظهور فلا يصح قول
 المحقق وإما انتهاء إلى ما ليس بمركب أصل فليس بضروري قوله لأنه ان فرض فعلية المركب
 آه وايضاً يلزم تحقق ما بالعرض بدن ما بالذاتة قوله وايضاً على ذلك التقدير آه اعلم ان في
 الجسم مذاهب اربعة الأول مذهب المتكلمين وهو انه مركب من اجزاء لا يتجزى متناهية
 والثاني مذهب الحكماء وهو انه مركب من المادة والصلوة وأما اجزائه المقلارية فغير متناهية
 بالقوة والثالث مذهب محمد بن عبد الكريم الشهرستاني وهو انه مركب من اجزاء متناهية
 بالقوة والرابع مذهب نظام وهو انه مركب من اجزاء غير متناهية بالفعل وهذا التحقيق
 مقام آخر اذا عرفت هذا فنقول في بيان الملازمة في كلام المحقق ان على تقدير انتهاء

الركب البسيط لا يكون الكلام مبنياً على مذهب المتكلمين لأن عندهم يجب الانتهاء
إلى البسيط أعني الجزء لا يتجزأ لا يكون الكلام مبنياً على مذهب الشهرستاني لأنه
مذهب محدث صريح البطلان كما هو المذكور في موضعه لا يكون مبنياً على مذهب الحكماء
لأن الكلام مهنياً في الأجزاء المقومة لا في الأجزاء المقدارية والأجزاء المقومة عندهم
هي المادة والصورة وكل واحد منهما من البسائط عندا هم فيكون الكلام على تقدير عدم الانتهاء
إلى البسيط مبنياً على المذهب الرابع أعني مذهب النظام فلا يكون الأجزاء على هذا
التقدير بالقوة بل يكون جميع أجزاءه بالفعل فيكون كل جزء منها غير قابل للتقسمة
فيكون بسيطاً حقيقياً فوجب الانتهاء إلى البسيط مع فرض عدم انتهائه إليه هو المطلوب
والى هذا التحقيق أشار المحقق بقوله فتدبر قوله يعني أن الجوهرية توجب الكلام المص من عند
نفسه بتوجيه غير توجيه الشارح ثم لما يرد عليه أن الوجود لو كان اعتبارياً بالحصل المطلوب وهو
نفي جزئية الوجود لأن الأمر الاعتباري لو يكن جزء للوجود الخارجي فأجاب بقوله الأمر
الاعتباري آه وتشرجه ظاهر ثم لما يرد أن الأمر الاعتباري لا يكون جزء عقلياً للموجود الخارجي
لأن الجزء العقلي كلي طبعي وهو موجود خارجي على التحقيق فأجاب بقوله بناء على نفي الكلي^{الطبعي}
قوله وأما ذكر الشئ آه قال الشئ لا يستحال كونه الشئ منذ رجأ تحت المتصف به أعترض
عليه المحقق بقوله وأما ذكر آه حاصله أن ما ذكره الشئ من قووس لأن المفهومية والمعلومية
منذ جة تحت المفهوم والمعلوم مع كون المفهوم والمعلوم متصفاً بالمفهومية والمعلومية
وآجواب عنه أنه ليس مراد الشئ من اندراج الصفة تحت الموضوع مطلقاً بل مراده أن
الوجود صفة للموجود مع كونه جزء منه بناء على أنه جزء للماهية مطلقاً جزء عقلياً وكلاماً
كان صفة لشيء مع كونه جزء عقلياً منه لا يندرج تحت الموضوع الذي هو الكلي العقلي
لأن المندرج تحت الشيء اخص منه والجزء العقلي أعم من أن يندرج تحت كل منهما
ليس اخص من النوع ولا كذلك في المفهومية والمعلومية فلا نقض قوله والحق آه

دليل آخر على نفى الجزئية من عند نفسه قوله جزء هو ليا لجوهر لأن الجوهر مستغن
 عن الغير والعرض مفتقر اليه فلو كان جزء الجوهر عرضا لزم كون الشيء مستغنا
 مفتقرا واذا لم يكن جزء لجوهر لا يكون جزء العرض ايضا لعدم القائل بالفصل قوله حاصل
 آه تحصيله ان دليل المصّر لا يثبت المدعى لان المدعى ان للجوهر هوية لكن هويته عين
 هوية السواد ومصادقه عين مصادقه والمعلوم من الدليل عدم امتيازها في الخارج
 وهو يتصور وجهين احدهما ما هو مدعى المصّر اعني ان هوية احدهما عين هوية الآخر الآخر
 بان لا يكون للوجود هوية خارجية بل هو منتزع من الماهية الخارجية فلا يثبت المدعى
 قوله فيه نظره جواب عن بحث الشارح حاصله ان المتعين ههنا هو الطريق الاول
 الذي هو المصّر اذ لو لم يكن للوجود الى آخر ما قال المحقق بقوله لا نذا لم يكن آه قوله في الحاشية
 ويلزم على ما ذكره المصّر آه اعتراض قوله فيها ولعله يلتزم ذلك جواب حاصل الاعتراض ان دليل
 المصّر للعينية جافي الاوصاف العقلية كلها بان يقال ان الاوصاف العقلية لها عين موصوفها لعل
 امتيازها عن موصوفها في الخارج وحاصل الجواب ان المستدل التزم كونها عين الموصوفات
 فلا نقض عليها قوله فيها فالاول هو التمسك بالاطلاق العرفي والمقام يابى عنه اعتراض
 على التمسك حاصله ان حمل الوجود على تلك الذوات جائز على اصطلاح المنطق وان لم يكن جائزا
 في العرف والجواب عنه انه ليس تمسكا باطلاق العرف بل بمقدسة بداهة عند اهل
 المنطق خصوصا عند المحقق اعني ان الوجود وسائر المعاني المصدية لا يحمل على موصوفاتها
 مواطاة قوله فيها والثاني آه اعتراض آخر على التمسك حاصله ان الشك في احدهما يوجب شك
 في الآخر اذا كان بينهما اتحاد في المفهوم ومفهوم الوجود غير مفهوم الماهية والجواب عنه ان الوجود
 على تقدير العينية الحكيمة من اللوازم البين الثبوت للماهية فشك احدهما يوجب شك
 الآخر قوله لا يقال آه اي في الجواز عن البحث حاصل الجواب ان مراد المصّر بالبحث واحد
 وهو انه ليس في الخارج الاسود والعقل ينتزع الوجود عنه فلا يرد البحث على المصّر قوله

لا فاقول حاصله انه ليس مراد المص ما هو مراد الباحث من كون الوجود منتزعا عن
 الماهية بل مراده ان الوجود هو عين هوية السواد لان عبارة المص بعيد عن كون
 الوجود منتزعا عن الماهية لان قوله ما صدق عليه السواد بعينه ما صدق عليه الوجود
 ينادي باعلى نداء ان الوجود هو عين هوية السواد لان منتزع عن الماهية والوجود
 في الخارج هو الماهية فقط وايضا الوجهة التي نقلها المص عن الشيخ يظهر منها اتحاد
 الوجود والسواد بالذات لا بان الوجود منتزع عن الماهية والوجود هو الماهية
 فقط قوله والحق آه اعتراض من جانب المحشئ على المص حاصله انه ليس مراد الشيخ
 ما فهمه المص من كلام الشيخ من ان هوية السواد هو عين هوية الوجود اعني
 حمل الوجود على الماهية حمل اولي بمعنى العينية المنطقية بل المراد حمل الوجود على الماهية
 حملا بالذات بمعنى الحكمية والجبواب انه ان كان المراد بالوجود الوجود الحقيقي فمراد
 الشيخ من العينية ما فهمه المص من كون هوية الوجود عين هوية السواد اعني العينية
 المنطقية بمعنى الحمل الاول وان كان المراد بالوجود الوجود المصدى فمراده من العينية
 ما فهمه المحشئ من كون الوجود محمولا على الماهية حملا بالذات بمعنى العينية الحكمية
 فلا يصح قول المحشئ ان مراد الشيخ الحمل بالذات فقط قوله اعلم ان الاعتبار آه الغرض
 منه دفع ما يدان المتبادر من الحثية في كلام الشرح الحثية التعليلية او التقيدية
 وكلاهما غير صحيح فهنا على ما سيحكي وحاصل الدفع ان الحثية فهنا ليست تعليلية
 او تقيدية بل مجرد الظرفية وايضا فيه رد على المحقق الدواني والعلامة قوشجي ر
 حيث جعل الدواني هذه الحثية تعليلية والقوشجي تقيدية الحثية التعليلية
 ما تكون متممة للفاصل والتقيدية ما تكون متممة للمادة قوله والاخر ج
 الوجود ونحوه كما لا مكان واما في الوجود فعلى تقدير الحثية التعليلية او التقيدية
 يلزم تقديم الشيء على نفسه او كونه موجبا للوجودين واما في الاصل كان فيلزم تقديم

الوجود على الامكان بخلاف ما اذا جعل لمجرد الظرفية لان الظرف لا يجب تقدمه على
 المظروف قال في الحاشية بل لنظر الصحيح يحكم آه يعنى ان القول بعدم كون الوجود
 الذهني قيدا او شوطا في المقولات الثانية مطلقا قول ظاهري والنظر الصحيح يحكي بان
 المقولات الثانية آه قوله وهذا معنى قوله آه دفع ما يتوهم ان اعتبار الامر الاول
 في المعقول الثاني اختراع من المحشة وحاصل الدفع انه مستفاد من كلام الشارح اختراعى قال
 في الحاشية الظاهر ان هذه الحيثية آه الغرض منه اعتراض على الشرح حاصلا في الظاهر
 من الحيثية كونها تعليلية او تغذية وكلاهما غير مراد ههنا لما مر فالاولى حذفه كما في بعض
 عبارات الشرح في حواشي شرح التجريد في قوله فالاولى اشارة الى الجواب وهو ان الحيثية
 ههنا لمجرد الظرفية وان كانت غير ظاهرة منها قوله واحترن عن الحق اثنى الخارجية
 اشارة الى فائدة الامر الاول قوله والثاني ان يكون آه يريد عليه ان اعتبار الامر الثاني
 مخالف لكلام القوم لانهم اعتبر في الامر الثاني ان يكون فردا موجودا في الخارج
 دون عدم كون الخارج نظرا فاجاب عنه بقوله ويتفرع عليه آه وحاصل الدفع
 انما قال القوم من تفريعات الامر الثاني فلا مخالفة ثم قال في وجه التفرع في الحاشية
 بقوله وجه التفرع آه قوله وهذا المعنى قوله لا يحاذي آه دفع توهم بمثل ما مر
 فلا تغفل قوله واحترن به آه اشارة الى فائدة الثاني ويرد عليه ان الاحتراز من توهم
 الماهية غير حاصل اصلا لا بالمتفرع عليه ولا بالتفريع لان ليس ظرف عرضها شئ
 الخارج وليس لها افراد موجودة في الخارج اجيب عنه بان حيثية اقتضاء الماهية لها
 في الخارج نازلة منزلة الفرد الخارجى لها فحصل الاحتراز عنها بالتفريع كذا قيل وفيه
 كلام قوله وما يتوهم آه اعتراض على تفريع الامر الثاني بوجهين حاصل الاول ان وجود
 الواجب كالفرد للوجود المطلق الذي هو من المعقولات الثانية مع ان وجود الواجب تعالى
 موجود في الخارج لكونه مميّنة تعالى وحاصل الثاني ان الاعيان الخارجية افراد للوجود

مع كون الوجود ايضا من المعقولات قوله لان وجود الواجب آه جواب عن الاول
 حاصله ان المعقول الثاني هو الوجود المصدى لا الحقيقي ووجود الواجب فرد للحقيقة
 المصدى فلا يتحقق الفرد للمعقول الثاني في الخارج قوله وان زاد مفهوم الوجود
 آه جواب عن الثاني حاصله ان الاعتبار في المعقول الثاني عدم وجود الفرد في الخارج بان يكون
 المعقول الثاني ذاتياله لا مطلقا والوجود ذاتي للعصص وهي امور اعتبارية غير موجودة
 في الخارج والاعيان الخارجية ليس الوجود ذاتياله قوله فان قيل آه اعتراض على اعتبار
 الامر الثاني اعني عدم كون الخارج نظرا للعرض قوله مع ان الكلية آه اعتراض
 على اعتبار الامر الاول اعني عدم كون الوجود الذهني قيدا او شوطا للعرض قوله قلنا
 ليس في الخارج آه جواب عن الاعتراض الاول حاصله اننا لان نظرا طرفا تصفا الماهية بالوجود
 الخارجي هو الخارج بل هو ملاحظة الذهن لان الاتصاف يقتضي الاشتينية بين الصفة
 والموصوف ولا اشتينية في الخارج والذهن بل في ملاحظة الذهن وير عليه انه لما كان
 نظرا تصفا الماهية بالوجود الخارجي الملاحظة فيكون من الاختراعات فاجاب
 بقوله وهي من موطن نفس الامر فلا يكون الوجود الخارجي اختراعا بل يكون
 من الامور لنفس الامر فيه قوله نعم بما آه بياذ منشأ خلط المعترض يعني انه لم يفرق
 بين الاتصاف في المحكي عنه اعني كون الموضوع بحيث ينتزع عنه المحمول فظرفه
 قد يكون خارجيا وبين الاتصاف في الحكاية اعني النسبة الرابطة وظرفه ليس الا ملاحظة
 الذهن ثم لما يرد انه لما كان طرف الاتصاف في المحكي عنه الخارج فيصير قول المعترض
 فاجاب عنه بقوله لكنه في الحقيقة ليس اتصافا قوله ثم حيثية كون الشيء آه جواب عن
 الاعتراض الثاني تقريره بحسب الظاهر انه فرق بين كون الشيء صورة ذهنية وبين
 كونه موجودا في الذهن اذ الاول عبارة عن الوجود الرابطي اعني مرتبة العلم والثاني
 عبارة عن الوجود في نفسه اعني مرتبة المعلوم والمتنا في المعقول الثاني هو الثاني

وفي الكلية والجزئية انما هو اعتبار الاول ويرد على هذا التقرير ان مرتبة العلم ليس ^{المتشخصا} بالعوارض لذاتية فلا يكون الاجزئيا وايضون مرتبة العلم متصفاً بالكلية والجزئية خلافاً
التحقيق خصوصاً عند المحشئ وايض مرتبة العلم من الموجودات الخارجية عند المحشئ فيكون
ظرف عروض الكلية والجزئية الوجود الخارجي وهو ايضا في المعقول الثاني اجبة
تقرير كلام المحشئ بوجه آخر حاصله ان الفرق بين الكلي والجزئي بخلاف ادراكك لا المدرك
فان كان مدركاً بالادراك التحقلي فكل وان كان مدركاً بالادراك الاحساسى فجزئي فيكون
معنى كلام المحشئ ثم حيثية اشتراط نحو الادراك المعتبر في معرض الكلية والجزئية
مغايرة لحيثية اشتراط الوجود الذهني في معرض المعقول الثاني والمنافي للمعقول الثاني هو الثاني دون
الاول المعتبر في معرض الكلية والجزئية هو الاول فلا نقض قوله مع انه جوابه خر عن الاعتراض
الثاني وتقريره ظ قوله بما قرنا ظاهره اعني قوله فيكون الماهية معرضة للوجود في هذه الملاحظة
والغرض منه رد على من علم ان ظرفاً تصفاً الماهية بالوجود هو الذهن وجه الرد ان لا تصابق في التثنية
ولا امتياز ولا امتياز في الذهن بين الوجود والماهية كما في الخارج قوله ان العقولات الثانية تشمل المشتقات
والمبادئ هذا ظ من قوله مع ان الوجود والموجود من العقولات الثانية والعرض منه رد على الدواني
حيث قال هي المشتقات فحسب ووجه الرد ان التعريف المذكور صادق على كليهما
قوله وازال القضاء المعقود منها ذهنيات وهذا ظاهر من قوله فتكون الماهية
معرضة للوجود في هذه الملاحظة والغرض منه رد على من زعم ان القضاء
المنعقدة منها بعضها خارجيات وبعضها ذهنيات وبعضها حقيقات الكلام
في الرد عليه طويل لا يطاق بيانه في هذا المقام ان شئت فلا ترجع الى شرح القاض
على السامر ولذا قال المحشئ هذا تفصيله يقتضي بسط قوله فضلاً عن الاستدلال
والجواب عنه باختصار الشق الثاني لكن المراد من نفي العينية بالمعنى الحكيم لا المنطقي
حتى يكون بداهياً وان قلت ان نفي عينية المصدر لا يتصور الا بنفع عينية الحقيقة

مع ان هذه الوجوه لا يدل على نفى عينية الحقيقة قلت لما كان هذه الوجوه دالة على نفى
عينية الوجود المصادي فكانت دالة على نفى عينية الحقيقة ايضا لانه منشأه قوله قد سبق
منا تحقيق آه الغرض من امادة التحقيق اثبات الامور الناشئة في الممكن التي منحها المص
قوله نسبة مفهوم الشئ وحقيقة باعتبار معنى ان اعتبر كون الوجود المصادي عارضا
لوجود الحقيقة فيكون بينهما نسبة المفهوم والحقيقة وان اعتبر كون المصادي متزايعا
والحقيقي منشأ فالنسبة بينهما نسبة المعبرية والمعبر عنه قوله ثم النظر الدقيق آه
الفرق بين النظريين ان في النظر الجلي اثبات امرين اعني الوجود المصادي
والحقيقة وفي النظر الدقيق اثبات امور ثلاثة بزيادة امر اخر اعني المنتزع عنه
قوله واما الثاني فهو تعلق الشئ آه ويرد عليه ان في عبارات المحقق تدافع لانه
قال فيما سبق ان منشأ انتزاع الوجود المصادي الوجود القائم بذاته اعطى الواجب
تعالى وهرهنا صرح بكون المنشأ هو التعلق والارتباط اجيب عنه ان مجرؤا الواجب
لا يكفي لا انتزاع الوجود المصادي وكذا مجرد التعلق والاسناد لا يكفي فاما يذهب
الى الواجب فلذا يطلق الوجود بمعنى المنشأ اعني الوجود الحقيقة تارة على الواجب
وتارة على التعلق والارتباط فاما واحد فلا تدافع قال في الحاشية قد سبق منا
الاشارة آه الغرض من هذه الحاشية اثبات التعلق والارتباط في الممكن الذي
هو منشأ الوجود المصادي قوله ومن جو آه رد على من زعم ان للوجود فرد غير الحصة وهو
عين في الواجب وزائد في الممكن قوله كما يشهد به الفطرة السليمة ثم يرد عليه
ان دعوى البداة في محل النزاع غير معتبر اشار الى الدليل على نفى الفرد الآخر
في الحاشية بقوله اعلمان القول آه قوله فيها لان الكلام العرضي آه اراد بالكل
العرضي المعنى المصادي وبالمعرض الفرد الآخر غير الحصة الذي هو عين في الواجب
وزائد في الممكن قوله فيها فلا يكون ما هو وجود حقيقة عين الواجب

قول الزاعم ان الفرد الآخر اعني الوجود الحقيقي عين في الواجب نعم وزائد في الممكن قوله في ما فلا يكون الوجود
 معني واحدا بل متعللا لان هذا الفرد اعني الوجود الحقيقي لما كان عيناً في الواجب
 وزائداً في الممكن فلا يكون شيئاً واحداً بالضرورة مع ان الثابت بالدليل كونه واحداً بالضرورة
 عن جانب الزاعم انه قائل بتعدد الوجود لا بوحدة قوله وبما تلونا آية اي من انتقل
 الفرد الآخر غير الحصة انكشف لك قوله كثيراً من المتأخرين ومنهم اللواتي في قوله ولو
 كان كذلك آية والجواب عن جانب المتأخرين لعل المراد بالفرد الذي هو عين الواجب
 هو المنشأ والطلاق الفرد على المنشأ شائع فلا اعتراض عليه قوله سند المنع آية
 اعلم ان حاصل المنع اننا لا نسلم مساوات وجود الواجب والممكن حتى يكون في وجود
 الممكن التجرد والمبدئية كما في وجود الواجب سند المنع ان في الممكن امثلة الوجود المطلق
 وحصة ومعرض الحصة اعني الفرد الآخر الذي هو الوجود الحقيقي وفي الواجب
 اثنين منها اعني الوجود المطلق وحصة ومعرض الحصة الذي هو الوجود الحقيقي عين
 الواجب كلها وهذا السند اخص من المنع ليجوز ان يكون وجود الواجب مغايراً لوجود
 الممكن بدليل آخر بان يكون وجوده حين حقيقة لا يكون فرد الوجود المصدري
 وحصة ويكون الطلاق الوجود عليه بعلاقة الانتزاع مع المنشأ لا بعلاقة الكل مع
 الفرد فيكون في وجود الواجب المبدئية والتجرد بدون وجود الممكن قوله لا يذهب عليك
 آية اعلان الشك قال الوجود مقول بتشكيك فانه في وجود الواجب اولى واقدم واقوى
 اعتراض عليه المحشئ بقوله لا يذهب عليك آية حاصله ان الاولوية والاقدمية
 من وجود تشكيك الوجود مسلم لكن لا نسلم ان الاقوية اعني الاشدية متحققة
 في الوجود فلا يصح قوله واقوى لان الاشد والاضعف نوعان مختلفان فلو كان
 وجود الواجب اشد واقوى من وجود الممكن يكون بعض افراد الوجود مختلفاً بالنوع
 عن الآخر وهذا باطل عند المحشئ قوله قال الشيخ آية تأييد لعدم اختلاف الوجود

بالشدة والضعف والجواب عنه انه ليس المراد بالاقوية الشدة التي يكون معها
في وجوه التشكيك بل المراد منه كون وجود الواجب تعالى منشاء لترتب الاثار الكثيرة
او تكون مرتبة على وجود الممكن فلا اشكال قوله ثم تشكيك الوجود آه اعتراض آخر
حاصله ان المصّ أثبت كون الوجود عارضا بكونه مشككا ولا نسلم ان تشكيكه يوجب
عرضيته لان معنى تشكيك الوجود انه مختلف في الموجودات بالاولوية والا قدمية
واختلاف يوجب كون المشتق منها اعم الوجود مشككا بالقياس الى الموجودات
فلتشكيك الوجود بالمعنى المذكور لا ينافي ان يكون ذاتيا لا فرادة اعني الوجودات
فيكون عبارة المحشّة هجولة على حذف المضاف فكان تقديره ثم تشكيك الوجود انما هو بالقياس
الى صدق مشتقته على الموجودات دون الوجودات وحينئذ لا يرد ان ظاهر عبارته يدل
على ان الوجود مشكك بالقياس الى الموجودات والامر ليس كذلك لان الاعتبار في الكلي
الحمل الموطأ في وهو مفقود في الوجود بالقياس الى الموجودات والجواب عن جانب
المصّ ان كلامه مبني على الظاهر لا نهتم مثلوا الكلي المشكك بالوجود مع انه قد قالوا
لا تشكيك في الذاتيات فعلم انه عرضي بالنسبة الى افراده اعني الوجودات واعتراض
المحشّة من قبيل تدقيق الفلسفي لا يلتفت اليه المصّ وفيه تأمل قال الثّ فلم لا يجوز
آه حاصله انه لم لا يجوز ان يكون الوجود المشترك عارضا لا فرادة وافردة متخالفة في الحقيقة
اعتراض عليه المحشّة بقوله قد عرفت انه لا يجوز يعنى قد عرفت فيما سبق انه لا يجوز صدق
الوجود موطأ الا على حصصه التي هي متفقة الحقيقة وليس له فرد غير هافلا يكون
عارض لا فرادة والجواب ان الثّ لا يسلم كون افراده منحصرة في الحصص وان سلفا لا يسلم
كون الحصص متفقة في الحقيقة وان يسلم فلا يسلم كون الكلي بالنسبة الى الحصص
نوعا ذاتيا لم لا يجوز ان يكون عارضا لها فواله لا يقال آه اعتراض على قوله الوجود
الخاص تلواجب الذي هي نفس ذاته يقتضيه عارضا لان هو الوجود المطلق يعنى لا نسلم

ان الواجب ما يقتضيه الوجود المطلق بل ما يقتضيه الوجود الخاص اعني الوجود
 الذي حصل له زمان وجوه اى الوجود المستمر قوله لا نقول آه يعنى الواجب
 ما يقتضيه الوجود المطلق لا الوجود الخاص بالمعنى المذكور اعني الوجود الذي
 حصل له حال الوجود ولا يلزم ان يكون الزمان واجبا لانه يقتضيه الوجود الخاص
 بالمعنى المذكور الا يقبل لعدم اللازم مع ان الامر ليس كذلك كما مر فلا يرد ان الزمان
 ممكن وهو لا يقتضى شيئا آخر من الوجود والعدم ثم يرد ههنا اشكال آخر وهو انه لما كان
 الوجود الخاص ضروريا في الزمان اعني الوجود حال وجوده فيكون المطلق ايضا
 كذلك لان ضرورة الخاص يستلزم ضرورة العام والجواب عنه ان ضرورة الخاص
 يستلزم ضرورة العا المتحقق في ضمن ذلك الخاص لا مطلقا كما مر قوله فانقلته
 آه اعترض على قوله الواجب ما يقتضيه الوجود المطلق وتقريره ظم قوله باعتبارين
 فالعام باعتبار كونه جزءا ومتأخرا باعتبار كونه في مقتضى الخاص فتقدم العام باعتبار
 كونه عاما وتقدم الخاص باعتبار كونه مقتضيا للعام قوله بل للعام الذاتي والوجود
 المطلق ليس ذاتيا للوجود الخاص اعني الوجود الحقيقي بناء على ما قالوا ان الوجود المصدق
 عارض للوجود الحقيقي قوله فان قيل آه اعترض على إمكان التعاكس ههنا قوله قلنا آه
 حاصله ان العموم والخصوص من عوارض المفهوم لا المصداق لانها من المقولات الثانية
 فيلزم من إمكان التعاكس تقدم مفهوم الوجود العام على مفهوم وجود الواجب على مصداقه
 ولا يضيره قوله والتحقيق آه جواب تحقيق الوجه الثالث يعنى لان الوجود طرف
 النسبة والوجوب كيفية النسبة لان المراد بالوجود والوجوب يخلوا اما التحقيق الاضافي
 فعلى الاول فوماء بين الذات وعلى الثاني فالوجوب الاضافي كيفية مفهوم الوجود
 الثابت للذات فيلزم منه مغايرة مفهوم الوجود عن الذات دون مصداق
 الوجود والكلام في زيادة مصداق الوجود على الذات قوله قال الشيخ آه

تأيد كون الوجود والوجود الحقيقيين عيناً له تعاونه لكن الحكم في الأول اعني ذاته تعاونه الاول و
الآخر قوله يشبه ان يكون الوجود حقيقة هذا محل استشهاد عينية الوجود مع الحقيقة قوله ليس تأيد
الوجود دفع ما يتوهم ان التأيد غير الوجود فلا يصح الاستشهاد بالعينية حاصل الدفع ان ليس تأيد الوجود
الذي هو عبارة عن وجوب الوجود مغايراً عن الوجود بل هو تعبير عن نفس الوجود الحقيقي
فيكون تأيد الوجود أي وجوب الوجود عين الوجود الذي هو عين الواجب فيكون هذا القول
محل استشهاد عينية الوجوب مع الحقيقة فتعني الاستشهاد بقسمية قوله حاصله
ان المراد آية لما كان ظاهراً بالجواب غير مطابق للسؤال لان السؤال واضح على تفسير
الوجوب المحيى لم يتعرض لاصلاح التفسير احتاج الجواب الى الحاصل حتى يطابق
مع السؤال فلذا قال المحقق حاصله آية قوله لتفرعه على غيرها يعني العلة قوله
ولك ان تقول في جواب سوال فانقلت قوله وهو سفسطة او اتحاد المقتضى للمقتضى
لان المقتضى ان كان عين المقتضى يلزم تقدم الشئ على نفسه ان كان غير يلزم تحقق
حصص غير متناهية في وجود واحد عند اقتضاء كل حصص لخصوص اخرى
لها قوله فكانت موجودة في الخارج لان الوجود المصدري المطلق لما كان عائناً للفرد
فيكون الوجود المصدري أيضاً عائناً لذلك الفرد فيكون موجوداً جاعياً مع ان افراد الوجود المصدري
ليست موجودة في الخارج ويرى عليه ان من التزم الفرد الآخر للوجود المصدري غير الحصص يقول
بكون ذلك الفرد موجوداً خارجياً فلا الزام عليه الجواب عنه ان الوجود من المقولات الثابتة
فيجب ان يكون له فرد في الخارج فيكون هذا الجواب تحقيقاً لا الزامى قوله مع ان المراد آية
جواباً آخر عن سوال فانقلت حاصل الجواب ان المراد بالاقتضاء في تعريف الوجود
الاقتضاء في مرتبة نفس ذات الوجود الخاص للوجود المطلق وفي الممكن الوجود الخاص
يقتضى الوجود المطلق باعتبار انه فرد للمطلق ومرتبة الفردية متأخرة عن مرتبة
نفس الذات قوله لا يخفى ان هذا السؤال أي السؤال المصدري بقوله ثابت

حاصله ان مبنى السؤال على ظاهر هذا التفسير اعنى قوله الواجب عبارة عما يكون ذاتيا
 مقتضية للوجود فانه لو يؤل الوجود بالوجود لا يرد ذلك السؤال الى الوجودات الخاصة في
 الممكنات يقتضيه كونها وجودا لا كونها موجودة يعنى يقتضيه حمل الوجود عليه لا حمل الوجود
لا على حمل الوجود على الشئ انما يكون اذا كان ذلك الشئ قائما بنفسه وتلك الوجودات قائمة
 بالممكنات او يكون بقيام الوجود بذلك الشئ ولا تقوم الوجودات الاخرى بذلك الوجودات لان
 قيام الوجود المطابق انما يكون في ضمن المحصة فيلزم قيام الشئ بنفسه بخلاف الواجب لان الوجود
 الخاص فيه تعاين انه تعالى فيكون قائما بنفسه فيقتضى حمل الوجود عليه قوله يقتضيه كونها وجودا
 اه لانها افراد للوجود قال الشارح ان الطبيعة النوعية لا يجوز ان يكون لوازمها مختلفة بل يصح على كل
 فرد منها ما يصح على الآخر يرد عليه باننا لانم انه يصح على كل فرد من الطبيعة النوعية ما يصح على الآخر
او ترى ان الخرق لا يتسامح على الجسم العنصري دون الفلكي فاجاب عنه المحشة بقوله اى يصح
 اه يعقون المراد بالصحة بالنظر الى نفس الطبيعة وان عارض له مانع بالنظر الى خصوص الفرد
 كما في الفلك لا يرد عليه ان المتبادر من الصحة هو قابلية نفسا وطر ان هذا المعنى لا يستقيم ههنا فاجاب
 عنه بقوله المراد بالصحة الا مكان العام ثم يراد عليه انه يجوز ان يكون الصحة بمعنى اللازم يعنى معنى الصحة
 عين معنى اللازم فاجاب ههنا بالنظر الى قوله لا يجوز ان يكون لوازمها مختلفة ان يذكر اللازم
 مقام الصحة فاجاب عنه بقوله فما يصح بالنظر الى الطبيعة اه يعنى لا نسلم ان الصحة بمعنى اللزوم
بل هو اعم منه فلذلك ذكر الصحة ههنا لانه لو لم يرد ههنا ثم عمم الصحة عن اللزوم بالعموم المطلق بالنظر الى
 النظر الدقيق يقتضى ان يكون بينهما عموم من وجه فلذلك قال بل بينهما تعاكس اه اى عموم من وجه وقوله
 لان الصحيح من حيث انه صحيح لازم شارة الى مادة الاجتماع لان معنى الصحيح من حيث انه صحيح يرجع
 الى لزوم صحة وامكانه فما هو صحيح من حيث هو صحيح فهو لازم وكذا العكس مادة الافتراق من جانب اذا
 بدن الحثية الغرض المفارق لانه صحيح بدن الحثية مع عدم كونه مادة الافتراق من جهة اللازم اذا
 اللازم مع عدم قيد الصحة فانه لازم لا يكون صحيحا من حيث انه صحيح قوله لغرض اه يعنى هذا المقادير

في فرد يصح في الآخر ثم هذا القول دفع ما يرد ان هذه المقدمة كما هي مأخوذة في هذا
 الوجه كذا هي مأخوذة في الوجه الاول والثاني فلا يصح تخصيص هذا الوجه بالاول في حاصل
 الدفع ان هذه المقدمة مأخوذة في هذه الوجه على سبيل الالتزام بخلاف الاول والثاني لان هذه
 مأخوذة فيهما على وجه التحقيق قوله لا يذهب عليك آه تمهيد للاعتراض سيأتي تقرير الاعتراض
 قوله اثبات وجود غير الخارجي اى في الجملة يعنى سواء كان للاعيان الخارجية او لا مولى اعتبارية
 وسواء بحصول نفس الاشياء في الذهن او بحصول الشبح فيه فيرجع المقام الاول الى المهلة
 والمقام الثاني يرجع الى الموجبة الكلية اعني ثبات الوجود الذهني في الاشياء الغائية كلها
 اعنى ما يكون من الاعيان الخارجية وما يكون من الاموال اعتبارية لكن على سبيل حصول
 الاشياء في انفسها لا باسباحها قوله والقول بالوجود الذهني آه اشارة الى الفرق بين
 المقامين قوله في طرف اثبات على الاول كلمة على بناءية فيكون المعنى في ظرف اثبات
 بناء على القول بالمقام الاول يعنى يثبت به المقام الاول ويحتمل ان يكون كلمة على بمعنى الا
 فيكون المعنى في ظرف اثبات للمقام الاول والمال واحد بيان اثبات القولين المذكورين
 للمقام الاول نعم لما كان مرجع المقام الاول الى المهلة كما عرفت فاثبات الوجود الذهني
 في بعض الاشياء اعنى الاموال اعتبارية وايضا اثبات الوجود الذهني بطريق الشرح اثبات
 للمقام الاول اما نفى القولين المذكورين للمقام الثاني فلانه لما كان مرجع المقام الثاني
 الى الموجبة الكلية اعني اثبات الوجود الذهني في الاموال كلها بطريق حصول الاشياء بانفسها
 والقول الاول ينفي الوجود الذهني في الاموال الخارجية والقول الثاني ينفي الوجود الذهني
 بطريق حصول الاشياء بانفسها يكون كل واحد من القولين ناف للمقام الثاني قوله
 في طرف النفي على الثاني هذا ايضا يحتمل الاحتمالين المذكورين ويؤيد عليه انه لما كان ههنا
 مقامان فلم يختار الشرح للمقام الثاني كما يدل عليه قوله على هذا يكون الموجب في الذهن
 نفسه الماهية دون المقام الاول فاجاب عنه المحقق بقوله والشارح المحقق في آتينا

اما ذكر آية دفع ما يراد به يجوز ان يكون تفسير الوجود الخارجي بانه وجود يظهر به احكام الشئ
 ويصل به آثار الشئ تفسير لكل واحد من الوجود الحقيقي والمصدى لعدم التصريح
 بالتخصيص مع ان هذا التفسير لا تنال الوجود المصدى لانه لا يكون مبدء لظهور الآثار
 وتقرير لدفع ظاهر قوله لان الحيثية التي آية يعنى ان الحيثية المذكورة التي هي الوجود
 الحقيقي هي التي تكون مصداق الآثار لا الوجود المصدى قوله على كل تقدير اى سواء كان
 هذا التعريف تعريفا للوجود الحقيقي كما هو الظاهر او للمصدى على غير الظاهر قوله يلزم
 الدرس في تعريف الوجود الخارجي لان تعريف الوجود الخارجي موقوف على تعريف الآثار
 الخارجية وتعريفها موقوف على تعريف الوجود الخارجي لانها ما يلحق الشئ عند وجوده
 في الاعيان قوله اما على تقدير الاول يعنى على تقدير كونه تعريفا للوجود الحقيقي فالمراد
 بالاول هو الاول في المرتبة دون الذكر قوله يتوقف معر فترى ان الوجود المصدى الخارجي نغاية
 ما لزم توقف الوجود الحقيقي على المصدى لا دور فيه قوله واما على تقدير الثاني يعنى على
 تقدير كونه تعريفا للوجود المصدى لانه ثان في المرتبة قوله تعريف لفظي فلا دور فيه
 لان مبنى الدرس على التوقف وهو غير موجود في التعريف اللفظي لان مبناه على مجرد
 الالتفات لا توقف فيه قوله اما ينبغي ان يعلم لما كان الوجود الذهني محتملا للوجهين اعنى
 مرتبة العلم مرتبة معلوم فلتعين تحرير محل النزاع قال المحقق وما ينبغي آية قوله
 والعوارض الذهنية مرتبة عليه هذا في الحقيقة دليل لقوله ان معرضا لوجود الذهني
 الماهية من حيث هي والعوارض الذهنية كالكلية الجزئية ونحوها قوله من قبيل وجود
 الشئ لا يبره فيكون الذهن متصفا بها واتصاف الذهن انصافا انضماميا وهو يستدعى وجود
 الحاشيتين في ظرف الاتصاف وما كان الذهن موجودا في الخارج والا يلزم ظرفية الشئ لنفسه
 فيكون الصواب الحاشية ايضا كذا لك قوله فتأمل اشارة الى الاعتراض هو ان المحقق قال
 فيما سبق انه موجود محذو وحذو الوجود الخارجي وقال ههنا انه عين الوجود الخارجي

والجواب عنه ان المراد بالوجود الخارجي ههنا ما يكون خارجا عن الذهن فقط وفيما سبق ما
يكون خارجا عن الذهن المحض كليهما ومرتبة العلم وان كانت حاجته عن الذهن لكنه ليست بخارجية
عن المشاعر فلا تدفع قوله منطبقا على الخلق الاول اى المقام الاول قوله منطبقا على الخلق
الثاني اى المقام الثاني فلا يكون محل للنزاع واحد قوله بمعنى حصول الشئ في الذهن اى مرتبة العلم
قوله فزعمانه متحقق في الاوصاف الخارجية اى في الصوة العلمية في مرتبة القيام التي هي من اوصاف
حيات اى الموجودات الخارجية القائمة بالذهن بناء على ما مر من ان الصوة العلمية في مرتبة القيام
من الموجودات الخارجية فان ثباتها ليس اثباتا للوجود الذهني به بوجوه خارجية فيها ايضا
ليس نفيا للوجود الذهني فلا يكون محل للنزاع قوله تنمة آه دفع ما يرد من هذا الدليل مخصوص
بالمعلومات المقصودة ههنا اثبات المقام الثاني داعم من الوجود والمعدم كما مر فلا يثبت به
المقصود فاجاب عنه بجوابين الاول بقوله تنمة آه حاصله فانضم مع هذا الدليل مقدمة
اخرى هو قوله انا نتصوره فيكون الدليل تاما بعد ضم المقدمة الاخرى حاصل الثاني
انا نقول الموجد المعدم لعدم القائل بالفصل قوله وبما يستنبطه ويرد على اصل الدليل انه يجوز
ان يكون هذا المعدم المحكوم عليه موجودا في امدان رتبة العالية فلا يثبت الوجود الذهني في هذه الرتبة
والكلام فيه ايضا يجوز ان يكون وجود الشئ كاف لتلك الاحكام فلا يثبت المقام الثاني الذي ذكره منا في ثبات
والجواب عن الاول انا نجزم بصدق هذه الاحكام ولو فرض عدم الازهان العالية فعلم انه لا دخل
لوجود الازهان العالية وفيه تأمل وعن الثاني ان ثبوت الشئ للشئ يقتضيه ثبوت الشخص المثبت له
لا وجودا مثله شبه قوله وجود الشئ في نفسه اعني مرتبة المعلوم قوله وجود الشئ لغيره اعني مرتبة
العلم قوله انا نقول آه حاصله ان بين المرتبتين ملازمة لاتحادهما بالذات فاذا ثبت احدهما ثبت
الاخرى قوله احدى محذور الوجود الخارجي يريد عليا ان هذا عند المحذور عين الوجود الخارجي
بما مر فلا يصح منه القول انه محذور الوجود الخارجي الجواب عنه فامر في وجه التأمل فيما سبق ايضا
انه مبني على اصطلاحه ونعوانه وهما ان الوجود الخارجي لا يكون موقفا متعلقا بالذهن بمرتبة العلم

فيه كلامه فيما سبق مبنى على تحقيقه قوله وبهذا التفتيش آية اى فمركز الشئ في الذهن مرتبتين مرتبة
من حيث هي مرتبة اقتراح العوارض قوله ينظر ههنا قوله يعنى في هذا القول بحسب لظاهره تدافع
لان كونه كلياً ينافى كونه موجوداً في الذهن لان ما هو موجود فيه متشخص بالمتشخص الذهني فلا يكون
كلياً ووجه السران في الذهن مرتبتين فهو كلي في مرتبة اى مرتبة المعلوم متشخص في مرتبة
اخرى اى مرتبة العلم فلا تدافع قوله فتأمل جدا اشارة الى ما مر من اعتراض التدافع بين كلامي المتشخص
والى جوابه فلا تغفل قوله ان الحكم يطلق آية الغرض منه بيان معنى الحكم وتعين ما هو المراد ههنا
تم الاعتراض عليه بقوله على الاول لا حاجة آية قوله فالظن ان المراد هو الاول لانهم قالوا انما قيد الاحكام بالثبوتية
لاخراج المحمول سالية المحمول فعلم ان المراد بالحكم المحمول اعنى المحكوم به قوله ويحتمل الثاني والثالث نظرا
الى ظاهر الصفة اعنى صفة اثبوتية لان الثبوتية يقع صفة النسبة والتعديق بها ايضا قوله
ولا مدخل لخصوصية المحمول في ذلك اى سواء كان المحمول تحصيليا او عدليا او سلبيا قوله فافهم
اشارة الى الجواب عن الاول ان تقيد الاحكام بالثبوتية مبنى على مذهب المتأخرين لانهم قالوا ان المحمول
سالية المحمول لا يقتضيه لوجوده لا على ما هو التحقيق من ان الربط الايجابى مطلقا يقتضى الوجود وعن
الثاني مسلم ان النسبة والتعديق السلبين يقتضى تميز المحكوم عليه بصورة لكن لا نسلم
ان ذلك التميز بصورة هو الوجود الذهني لانه لم يثبت بعد كون هذا التميز وجودا ذهنيا قوله
قد عرفت آية اعتراض على جوابي لمصدا الجواب عنه انك قد عرفت ايضا ان السالبة يستلغى تميز
الموضوع بصورة لوجوده لان كون هذا التميز والتصور وجودا ذهنيا لم يثبت بعد قوله مع ان هذه
القضية آية اعتراض آخر والجواب عنه ان المجيب يسلم كونها صائفة مع قطع النظر عن رجوعها الى المسألة
ودعوى البداهة عند بداهة الوهم قوله فلاولى آية انما قال فلاولى دون الصور الماعرفت من
الجوابين فتذكر قوله ولا استتمالة فيه كما مر يرد عليه ان الكلام في مفهوم المعلوم المطلق
وهو ينافى جميع الوجوات فكيف يتصف بتقيضه اعنى الوجود والجواب عنه ان كونه منافيا
بجميع الوجوات بحسب الواقع لا ينافى موجوبته بحسب الفرض فلا اشكال قوله وبه يندفع

التناقضان حر باعتهما عقداً محلاً، تشرى بالتناقض ههنا باعتبارين أحدهما باعتبار عقد الوضع الآخر
 باعتبار عقد الحمل بيان الأول أن الموضوع في هذه القضية معدوم وموجوداً ما كونه معدوماً فدلالة
 العنوان عليه إما كونه موجوداً فلكونه موضوعاً للقضية الموجبة وتشرى رفعه بجواب المحشئ ظم وبيان
 الثاني أن محمول هذا العقد لا يخبر عنه مع كونه مخبراً عنه بعدم الاختباء وهذا أيضاً مدفوع بجواب المحشئ
 بأن كونه مخبراً عنه بحسب الواقع وغير مخبر عنه بحسب الغرض فالتناقض قوله الثاني النسبة حمل قول
 أفلاطون على أن صور المعلومات قايمة بأنفسها قوله أشتمالها آية لأن الاشتغال بالمادية والتمتع
 كلها صور علمية لا تتعا عند أفلاطون قوله دون الأول فإنه لا يشمل الممكنات فقط لأول عبارة عرفت للطبيعة
 النوعية في جميع العوارض بل لا وابدأ والتمتع لا يقبل الانزلية والابدئية ويتر عليه أنه لما كان الثاني
 من الأول فلم له يحمل الشر قول أفلاطون في كلام المصم على الأول دون الثاني فاجتماعه بقوله كأنه
 لم يحمل آية يعتان المصم حمل كلام أفلاطون في بحث الماهية على الأول فحمل الشر ههنا قول
 أفلاطون على الأول أيضاً للتطابق قوله والحق آية اعترض على هذا الجواب حاصله أن حمل
 قول أفلاطون في بحث الماهية على الأول لا يدل على حمل قوله في بحث الوجود الذهني أيضاً
 على الأول لأن العقل عندهم أن قول أفلاطون في بحث الوجود الذهني العلم محمول على الثاني
 وفي بحث الماهية محمول على الثاني قوله فتأمل إشارة إلى الجواب عنه هو أنه لا نسلم أن قول أفلاطون
 في بحث الوجود الذهني العلم كليهما محمول على الثاني بل في بحث العلم فقط محمول على الثاني
 وفي بحث الوجود الذهني الماهية يحمل على الأول فلذا حمل الشر ههنا قول أفلاطون على الأول
 وإيضاً في الأمر بالتأمل إشارة إلى ضابطة وهي أن كلام أفلاطون في بحث الماهية يحمل
 على الفرد الأنزلي المجزئ عن جميع العوارض في باب تفصيل العالم يحمل على عالم المثال المتوسط
 بين عالم الغيب والشهادة وفي بحث الصور النوعية على الجواهر المجردة المسماة بأرباب
 النوع وفي لسان أهل الشوع بالملك المدبر للبر وفي بحث العلم على الصور العلمية القائمة
 بأنفسها قوله إن الثاني من الأول لا يخبر عنه بل لا يخبر عنه بل لا يخبر عنه بل لا يخبر عنه

آه قوله يرجع ويحمل آه يعنى في الموجبة السالبة المجهول يفعل بما يفعل في السالبة البسيطة
 تخرج ويحمل ذلك السلب عليه قوله فيها اشارة الى حكم معقوداى في محمولها اشارة
 الى حكم معقود على حذف المضاف قوله ولا يخفى آه والجواب عنه انه لم يجعل السلب
 بما هو ابط جزء من المجهول بل من حيث انه معنى اسميا قوله مع ان الاعتبار آه اعتراض آخر
 حاصله دخولها في المعدلة لعدم تقييد المعدلة بتقييد زائد حتى يخرج منها هذه القضية
 والجواب عنها انه لم يقيدها وتعريف المعدل وآه يقيدها زائد صراحة لكنه يفهم من قوله
 لا تأنه قالوا في وجه تسمية المعدلة ان حرف السلب وضع لرفع النسبة ولما استعمل في رفع
 المفرد فقد عدل عن موضعه فعلم ان الاعتبار في المعدلة سلب المفرد لا سلب النسبة بخلاف
 سالبة المجهول ثوبه فلا يصدق السالبة لان انتفاء ب وثبوت ب تنقيضين فاذا لم يثبت
 ل ب انتفاء ب يثبت له ثبوت ب والا يلزم ارتفاع النقيضين واذا ثبت له ثبوت ب
 يصدق الموجبة المحصلة فلا يصدق السالبة وهذا خلف قوله وانت تعلمه اعتراض
 على قوله فلا يصدق السالبة وبيان ان فيما اذا لم يكن ج موجودا يصدق سلب ب عن ج
 سلبا بسيطا لان السالبة لا يقتضى وجود الموضوع ولو يصدق ج منتف عن ب اعنى الموجبة
 السالبة المجهول لعدم وجود الموضوع بل يصدق نقيضه اعنى قولنا ج ليس بمنتف عنه ب
 وانقلت فحينئذ يثبت له ب والا يلزم ارتفاع النقيضين فيصدق الموجبة المحصلة
 فلا يصدق السالبة فتقول ارتفاع النقيضين عن الموضوع المعدل مجاز فلا يصدق السالبة
 والجواب عنه لا نسلم جواز ارتفاع النقيضين عن الموضوع المعدل لان ارتفاع النقيضين
 مستلزم اجتماع النقيضين وهو محال مطلقا فكذلك ملزومه قوله والحق ان طبيعة الربط ايجابا
 آه اعتراض آخر والجواب عنه ان الموجبة السالبة المجهول في المعنى سالبة بسيطة مع اعتبار امرنا فيها
 اعنى ب سلب النسبة للموضوع في ملاحظة العقل فيكفى له تصور الموضوع حال الحكم
 كما في السالبة من غير فرق هكذا يفهم من شرح المطالع قوله وليس بينهما مسكوتات بل بينهما


آه اعلم ان القول بالمساوات واقع من المتأخرين المخترعين لهذه القضية مع تصريح المحقق
 الذي به ايضا فوجها المقتضى للمساوات توجيهين الاول بقوله الاول باعتبار حصول آه والثاني بقوله باعتبار
 تعلق التصديق آه حاصل التوجيه الاول انه لما دل البرهان على وجوب المفهومات في نفس الامر
 فيكون موضوع السالبة ايضا موجبا في نفس الامر فيصدق في مادة السالبة الموجبة السالبة
 المحمول المقتضى لوجوب الموضوع وكذا العكس حاصل الشأن عند تعلق التصديق بالنسبة
 السلبية لا بد من تصور الموضوع لان تصور الاطراف شرط او شرط لحصول التصديق فيصدق
 في مادة السالبة الموجبة السالبة المحمول المقتضى لوجوب الموضوع قوله فتأمل اشارة الى الاعتراض
 على التوجيه الاول وهو ان قولنا شريك البارى ليس بموجود وليس بكلى موجبة سالبة المحمول
 على سياق القضية الطبيعية فلا يكون بينهما مساوات واجواب عنه لعل المراد بالمساوات
 عدم الانفكاك بينهما في غالب المواد فلا يصير التخالف في بعض المواد بينهما قوله لم يجعل عبارة
 المقص آه دفع ما يتران الوجهين الذين ذكرهما الشرح بقوله وقد يقال ايضا من محتملات عبارة المقص
 فلم لم يجعل الشرح عبارة المقص عليهما وتعرض لها على الاقل ودحاصل لدفع انها خلاف في المقادير
 من كلام المقص فلذا لم يجعل عليهما قوله ويمكن الجواب آه وفي لفظ يمكن اشارة الى ضعفه هو انه
 عالم يستلزم مشيئة الصفة في ظرف الاقصاف فوجبه في ظرف آخر ولا وجوده سواء هكذا
 ذكره حمدا لله في شرحه للسلم قوله الفرق بين هذا التقرير آه لما كان الاستحالة في تقرير
 المقص وتقرير الشرح واحد هو لزوم بطلان الحقيقة على تقدير عدم الوجود الذهني فاحتج
 الى الفرق فقال الفرق بين هذا التقرير آه قوله بعد اشتراكهما في كون المراد بالحقيقة
 ما صدقت عليه اى بعد اشتراكهما في ان لا يبطل بهما الحقيقة رء سا كما يبطل بتقرير
 بعض المحققين بل يبطل بعض الحقيقة قوله التي لا يكون افراد موضوعها موجبة سواء
 كانت كلية او جزئية بقرينة المثال لانه مثل بقولنا المستنم معدوم مع انه لا فرد المستنم في
 الخارج اصل قوله التي لا يكون بعض افراد موضوعها موجبة في الخارج بقرينة المثال ايضا

لانه مثل بقولنا كل مثلت يساويها كما قامتين مع ان بعض افرادها مثلت موجودة في الخارج
 وبعضها لم توجد قوله لم توجد هذا تقسيم من الحقيقة اي لم يتحقق هذا القسم سالا ان اعتبار
 هذه القضية انما كان لشمولها لافراد الذهنية فاذا لم يتحقق الوجود الذهني لم يتحقق
 الشمول فالفائدة في اعتبارها ويرد عليه انه يعلم من هذا الدليل عدم الفائدة في اعتبار هذه
 القضية لعدم تحقق هذا القسم المطلوب هذا فلا يطابق الدليل المطلوب فاجاب عنه
 بقوله بمعنى انه لا يكون لا اعتبارها فالفائدة قوله اذ ليس لا اعتبارها فالفائدة بل لا يمكن اعتبارها
 كما يفهم من الحاشية حيث قال في الحاشية الوجود الذهني وجود حقيقة آه قوله ولا يخفى انه
 لا يخلو عن ضرب من الاقتناع اي ضوب من الاستتار قوله اذ لنا فين آه يعني يقول النافون
 للوجود الذهني ان هذه القضية عندنا متحققة لكنه منذ رجته في الخارجية عندنا
 بتعميم الافراد في الخارجية من المحققة والمقدرة في الخارج قوله انها مغايرة للحقيقة
 فكيف مندرج فيها قوله كما في الدائمة والضرورية لان الضرورية اخص من الدائمة بحسب
 المفهوم لكن بينهما اتحاد في المصداق بتعميم الضرورية اعظم من الدائمة والغيرية قوله
 ولا يخفى انه مناقشة في المثال جواب عن ايراد الشئ قوله وايضا يمكن ان يجاب آه يعني انما يلزم
 اتصاف الذهن بالحرارة والبرودة اذا كانت صورة الحرارة مثلا في مرتبة من حيث هي هي من قبيل
 وجو الشئ لغيره والامر ليس كل بل الصورة في مرتبة الفهم صفة للذهن لا في مرتبة من حيث
 هي في لفظ يمكن اشارة الى ضعفه وهوانه لما كانت صورة الحرارة في مرتبة اقربها بالعوارض
 الذهنية موجودة للذهن كانت طبيعة المطلقة ايضا موجودة للذهن لان حلول الفرد
 بعينه حلول الطبيعة قوله كحصول الشئ في الزمان والمكان فان حصول الشئ في
 الزمان والمكان لا يوجب تصاف الزمان والمكان بهذا الحاصل قوله علما ومعلوما
 وجوهرا وعرضا اما كونه علما فلكونه صورة في الذهن وهو المعنى من العلم واما كونه معلوما
 فلان المعلوم بالذات ما هو حاصل في الذهن لا الشئ الخارجي واما كونه جوهر فلكونه

صورة الجوهر ذات الشيء لا يختلف باختلاف الظهور وما كونه عرضاً فلكونه قائماً بالغير
اعني الذهن قوله وانت تعلم آه اعتراض على الفرق بين الحصول في الذهن والقيام به قوة
وليس من قبيل آه رد لقياس المجيب على حصول الشيء في الزمان المكان قوله ألا ترى انهم
استدلوا آه ولو كان بين الحصول في الذهن والقيام والحلول فيه فرق لا يتم هذا الاستدلال
لان صواباً يطر حينئذ حاصلة في الذهن بلا حلول فيه فلا يلزم من بساطتها بساطة
الذهن والجواب عنه ان المجيب معترف بعدم تمام هذا الاستدلال حيث اعترض في شدة
التجريد على هذا الاستدلال بعدم تمامه قوله وليس ههنا امران اعتراض آخر على قوله لان
الحاصل في الذهن غير القايمة به قوله وجود الاشكال وهو كون الذهن حاراً بارداً او كون
الشيء جوهر او عرضاً وعلماً ومعلوم ما قوله انكشف ولا حاجة الى ان يحصل ما يغاثره عنه
مرتبة القيام يعني في مرتبة الحصول كفاية في كونه في مبدء الانكشاف فلا حاجة الى مرتبة
القيام في كونه مبدء الانكشاف والجواب عنه ان المجيب لا يسلم كون مرتبة الحصول كافياً
في كونه مبدء الانكشاف لانه في صدق الفرق بين المرتبتين قال في الحاشية فلا يرد ان هذا
مخالف لقوله آه ووجد عدم الورد ان المنتفى ههنا امران متغايران هذا لاينا في اعتبارين
في شيء واحد حتى يلزم المخالفة عما قبله من اثبات الاعتبارين في شيء واحد قوله ثم لا شك
آه لما كان جواب المجيب غير تام على زعم المحشك فاجاب من عند نفسه فقال ثم لا شك
آه يعني لا بأس في كون الشيء علماً ومعلوم باعتبارين فالصحيح في مرتبة القيام بالذهن
علم في مرتبة من حيث هي معلوم قوله ولا اشكال ايضا آه يعني لا بأس ايضا في كون الشيء جوهر
وعرضاً باعتبارين فجوهرية باعتبار انه صورة الجوهر عرضية باعتبار قيامه بالذهن قوله
لانها مقولتان متباينتان يمتنع صدقهما على شيء واحد ان كان باعتبارين لان المقولات
اجناس عالية فلرصد قاعلي شيء واحد فشيء واحد جنسان في مرتبة واحدة وهو كما ترى
قوله وانا قلت في حله آه بهن الجواب يندفع شبهة كون الشيء الواحد علماً ومعلوم

ايضاً كما يندفع به كون الشيء الواحد جوهرًا وكيفاً قوله يحصل له وصف في حالة ادراكية قوله
 فيقال لما هو حاصل في الذهن علم في حالة ادراكية قوله وهذا المحل ليس نفس الموضوع
 دفع ما يتوهمه فيجب ان يكون هذا المحل اعني الحالة الادراكية عين الموضوع اعني الصوفاً يرد
 على الصوفاً يرد على الحالة وتقرير الدفع فظ قوله كحل الكاتب على الانسان هذا تشبيه في غير كون
 المحل عرضياً فلا يرد ان الكاتب عارض للا انسان والحالة ليست عارضة للصوفاً بل هما عاضدان
 لشيء واحد اعني الذهن فالمناسب ان يقال كحل الكاتب على الصاحك قوله فالعارض
 كيف شروع في الجواب قوله يعني الحاصل في الذهن فسر المعروض بهذا التفسير لا المتبادر
 من المعروض فلهذا الذهن لانه هو المعروض للحالة في الحقيقة وهو ليس بمبادر فلهذا قوله عرض
 لكونه موجباً في الموضوع آه يعني انه عرض في يادى النظر لكونه موجباً في الموضوع وتابع للموجب
 الخارجى في دقيق النظر في المقولة فلا تدفع في كلام المحشى وخلاصة الجواب ان ما هو كيف
 وحلم هو الحالة الادراكية وما هو جوهر معلوم هو الصورة وهما متغايران ذاتاً فلا اشكال
 قوله فاذا اتفق التصوفاً بالتصديق بناء على ان التصوفاً يتعلق بكل شيء قوله يلزم اتحادهما مع
 انهما مختلفان ذاتاً واختلاف لوازمهما قوله لا لما يصدق هو عليه اعني الصوفاً حتى يرد
 الاشكال والرد عليها طويل الذيل لا يليق استقصاءه فلهذا قوله لان التضاد بين الشئيين
 آه وكذا سائر اقسام التقابل لان معنى عدم اجتماعهما في محل واحد معتبر في تعريف التقابل
 عدم اتصاف محل واحد بهما ومنشأ الاتصاف هو الوجود العيني لان المراد بالاتصاف
 ما هو في مرتبة المعلى عنه وما في الواقع والمراد بالوجود العيني ما هو مقابل الوجود الظلى
 سواء كان بالنظر الى حال المحل كما في الاوصاف الانضمامية او بالنظر الى حال الموضوع
 كما في الاوصاف الانتزاعية قوله فلا يرد آه وجه عدم الوردانه لما كان التضاد بين
 السواد والبياض بالنظر الى الوجود العيني فلا يكون التصايفين في التصوفاً في الذهن قوله
 تفصيل المقام آه لما كان استقار من كلام الشراعتبارين اعني الصورة الخارجية

والذهنية احتيج إلى التفصيل لاثبات ثلثة اعتبارات وايضا الغرض من هذا التفصيل
 تهديد الرد على بعض الزاعمين على ما سياتى قوله بحصول صوته في الذهن دليل
 لنفس كونه معلوماً وأما دليل كونه معلوماً بالذات فلا ينتفاء العلم بانتفائه قوله
 بحصوله في الخارج بنفسه وفي الذهن بصورته المراد بالحصول في الخارج
 بنفسه ترتب الآثار الخارجية لذلك الشئ عليه وإن كان حصوله في الخارج
 في ضمن الشخص الخارجي والمراد بالحصول في الذهن بصورته عدم ترتب الآثار
 الخارجية لذلك الشئ وإن ترتب عليه آثار خارجية في ضمن شخص ذهني
 كالانكشاف فالحاصل أنه موجود في الخارج في ضمن شخص خارجي بحيث يترتب
 عليه آثار ذلك الشئ كالحرارة والبرودة وموجودة في الذهن في ضمن شخص ذهني
 بحيث لا يترتب عليه آثار ذلك الشئ وإن ترتب عليه آثار أخرى قوله لتحقيق
 العلم عند انتفائه ولو كان معلوماً بالذات لانتفى العلم بانتفائه قوله
 علم حصولي أي بالنظر إلى الشئ من حيث هو أما بالنظر إلى نفسه فعلم حضوري
 ولذا قال في الحاشية علم حصولي وحضوري بنفس هذا العلم آه قوله وموجود
 في الخارج على كونه موجود في الخارج ثم يليه الأول بقوله ترتب الآثار الخارجية
 عليه الثاني بقوله واتصاف الذهن به اتصافاً انضمامياً ثم لما كان محذور كون ذلك
 الاتصاف انضمامياً لا يدل على كون ذلك الصفة موجوداً خارجياً كما هو المطلوب زاد
 في الحاشية فقال والاتصاف الانضمامي يستدعي وجود الحاشيتين في الخارج آه أي في هذا
 المقام لا مطلقاً فلا يرد ما يرد وبيان ذلك أن الاتصاف الانضمامي يقتضيان يكون طرف
 الحاشيتين واحداً واحداً الحاشيتين أعني الذهن ليس إلا في الخارج وألا يلزم
 ظرفية الشئ لنفسه فيكون الحاشية الأخرى أعني الصورة العسية ايضاً
 في الخارج قوله فيها فكانه توهم أن المعلوم بالذات في العلم حصول

هو العين الخارجى فيكون هذا من قبيل بناء الفاسد على الفاسد قوله حصوله
فى الذهن بنفسه لا بصورته دليل فى المعنى لمدعى مقدراً على قوله
هو معلوم بالعلم الحضورى قوله فالعلم والمعلوم فى العلم الحضورى
آه تفريع على كون المعلوم بالذات فى الحصولى الصورة من حيث هى لا الصورة
الخارجية قوله ومن زعم ان التغاير آه الزاعم الفاضل مرزا جان قتاله
فى جواب شك مشهور وهو ان التصور والتصديق نوعان مختلفان بالذات
فاذا تصورنا الخ قوله مع ان مناط الانكشاف هو ان يحصل المعرض
فقط اى يحصل المعرض بدون كون العوارض جزء من العلم قوله لا ان يحصل
بمجموع المعارض والعوارض اى يحصل المعارض مع العوارض ان يكون
العوارض جزء من العلم والا فكون العوارض مما له دخل فى كونه
مبدء الانكشاف مما لا شك فيه قوله ولو حصل المعارض
فى الذهن حالياً عن العوارض تحقق الانكشاف
اى حالياً عن كون العوارض جزءاً من مبدء الانكشاف تحقق الانكشاف
ولا فالعوارض مما لها دخل فى تحقق الانكشاف البته قوله حيث قال
تغايرهما اعتبارى كتغاير المعالج والمعالج ويرد عليه ان العلم والمعلوم
فى تغاير العلم والمعلوم ما قاله تغاير العالم والمعلوم وليس الكلام
فى تغاير العالم والمعلوم والجواب عنه انه يعلم منه تغاير العالم
والمعلوم صراحة ويعلم منه تغاير العلم والمعلوم التزاماً لانه لما
كان بين العالم والمعلوم تغايراً انتفى علاقة العينية فيكون العلم حصولياً
وفى العلم الحصولى لا بد من تغاير العلم والمعلوم بازا اعتبار قبل
المصادق فثبت التغاير بين العلم والمعلوم ايضاً قوله وكان 

حصولاً لا حضوراً يا بخلاف المعالج والمعالج لانه لو ثبت
 فيه التغاير قبل المصداق فلا محذور فيه اصله قوله قال الشيخ
 آه الغرض منه اثباته كون علم النفس بالنفس حضوراً وبيان انه
 ان وجد اثر اي صورة على تقدير كون علم النفس بالنفس حصولاً
 فكنت ادرك نفسي بواسطة هذا الاثر اي الصورة كما ادرك
 شيئاً آخر بواسطة الاثر ولكن لما كان حضور النفس
 للنفس بالذات فلا حاجة الى اواسطة الاثر
 فيكون العلم بالنفس حضوراً وهو
 المطلوب هذا ما اخذ عواهنه ان الحمد لله
 رب العالمين والصلوة على خير
 خلقه محمد وآله اجمعين

تمت

بوعون الله

جل جلاله الرفيع

مكتبة خاتمه اسلامي
 ١٣٥١ هـ جامع مسجد نبوي
 مين تمام علوم کی اورو فارسی عربی کتابیں مینا سب قیمت پتی طریق

مولانا شبلی نعمانی کی شہرہ آفاق کتابیں

محصول ڈاک خریدار کے ذمہ

الفاروق حضرت عمر فاروق رضی اللہ تعالیٰ عنہ کی مفصل سوانح عمری کے علاوہ ان جملہ واقعات کی تشریح جو حضرت عمرؓ کے وجود سے متعلق ہیں۔ ان تمام لڑائیوں کی تفصیل جو رسول خدا کے خلاف کفار عرب نے انجام دیں اور ان میں حضرت عمرؓ کے عقلی و عملی کارنامے۔ رسول خدا کی وفات حضرت ابو بکرؓ کی خلافت حضرت عمرؓ کی خلافت اسلامی قانون کا اجراء تمام محکمہ جات کی ایجاد۔ ڈاک کے سلسلے ٹیکس اور لگان کے طریقے وغیرہ بالتفصیل درج ہیں کاغذ چکنا و لائی سفید ضخامت تقریباً ۳۰۰ صفحات قیمت (عمر)

سیرۃ النعمان حضرت امام عظیم ابو صفیہ کوئی کے حالات اور فن فقہ پر تفصیلی ریویو۔ کاغذ چکنا و لائی سفید حجم تقریباً ۲۰۰ صفحے قیمت ہر دو حصہ کامل

المامون یعنی نامور فرماں روا یان اسلام کا پہلا اور دوسرا حصہ کاغذ چکنا و لائی سفید ضخامت تقریباً ۲۰۰ صفحے قیمت ہر دو حصہ کامل ایک روپیہ آٹھ آنہ (عمر)

الغزالی امام غزالیؒ کی ولادت۔ غزالی کی وجہ تسمیہ۔ ابتدائی تعلیم۔ امام صاحب کی یادداشتوں کا لٹ جانا امام صاحب پر ایک فراق کے طعنہ کا فوری اثر تکمیل تحصیل علم کی غرض سے نیشاپور کا سفر تصوف اور حالت بخود میں بغداد سے نکلنا۔ کاغذ سفید ۱۳۶ سہریوں کے ماتحت ۱۲۸ صفحوں پر خاتمہ ہو گیا

سوانح مولوی رحمہ مفتوی شریف پر نہایت تفصیل سے تقریظ اور تبصرہ مولانا کی پیدائش سے وفات تک مشنوی شریف پر نہایت تفصیل سے تقریظ اور تبصرہ مولانا کی پیدائش سے وفات تک

سفر نامہ روم و مصر و شام حضرت شبلیؒ کے حالات سفر مالک اسلامیہ اپنے قلم سے قیمت (عمر)

اورنگ زیب پر ایک نظر شہنشاہ عالمگیر پر جو اعتراضات کئے جاتے ہیں ان کا جواب نہایت تحقیق اور نگاہ پر ایک نظر اور استدلال سے دیا گیا ہے۔ قیمت آٹھ آنہ ۸

رسائل شبلی اس میں گیارہ رسالے ہیں ۲۹۴ صفحات قیمت ایک روپیہ آٹھ آنہ قیمت (عمر)

اغاز اسلام ترجمہ بدرالاسلام قیمت ۸

بیان خسر حضرت امیر خسروؒ کے کلام پر حقائق ریویو اور پیدائش سے وفات تک کے حالات قیمت ۸

مقالات شبلی اس میں ۱۴ احکامہ مضامین ہیں۔ قیمت ایک روپیہ (عمر)

عہد نظم شبلی اس میں مولانا کی وہ تمام نظمیں موجود ہیں جو انہوں نے مختلف جلسوں میں پڑی ہیں آخر میں مولانا مرحوم کے مختصر حالات زندگی مولوی سید احمد صاحب دہلوی مولف فرہنگ آصفیہ اور مولوی عبدالحلیم صاحب شریک پور کے قلم سے نکلے ہوئے قیمت ۸

الرہارن خلیفہ ہارون رشید کی مکمل سوانح عمری خاندان برمک کے عزل و نصب کا پورا فوٹو مالک لیلہ کے قصوں پر تنقید مصنفہ مولوی مصباح الدین احمد صاحب قیمت دو روپیہ (عمر)

منشی قربان علی شاہ بھٹائی پریس ڈپٹی سیکریٹری

اعلان

ہر خاص و عام کو

مطلع کیا جا ہے کہ کتاب ہذا یعنی حاشیۃ امانیہ
لحل مسائل الامور العامۃ کا حق کاپی رائٹ محفوظ ہے
لہذا کوئی تاجر کتب یا صاحب مطبع اسکے چھاپنے یا چھپوانے کا قصد
نہ کریں جس قدر نسخے و رکاز ہوں ذیل کے پتہ سے طلب کریں تاجروں
کیلئے کمیشن دیا جاتا ہے جو خط و کتابت سہل ہو سکتا ہے

المعلن

حضرت شاہ بازار چاؤڑی زیر جامع مسجد
مولوی عبدالخلیم مدرس ریاض العلوم
مچھلی والان دہلی